

صفقات السلاح المشبوهة

وحرب الخليج



• المحقق الألماني يوزيف هينر

• الترجمة: ه. سامي أبو يحيى



ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب

تأسست في سنة ١٩٦٥

دار الشعب

للطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة

أحمد شوقي القيسي

المدير العام

جمال الدين زكي

سُلطُت القامصة .. وانما قلب العروبة والاسلام
النايض .. تنبوا مكانها الساريخية والحضارية ..
في عالم الفكر والثقافة والنشر !!



الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني - بالقاهرة

٢٥٥٧٢٢٠ / ٢٥٤٢٨٠ / ٢٥٥١٨١٨ / ٢٥٥١٨١٠

تلكس دولي: ٢٠٥٢٤٠

ص.ب. ١٤ رقم بريدك ١١٥١٦



صفقة السلاح المنيبوقة

وحرب الخليج

للصفي الألمانى. نور حيدى روى
ترجمة: د. سالى أبو يحيى

مطبوعات
الشعب
سياسية
ثقافية
اعلامية
تصديرها

مؤسسة
دار الشعب
للصحافة
والطباعة
والنشر

رئيس قطاع النشر

سعاد قنديل

صفقات
السلاح
المشبوهة
وحرب
الخليج

■ مقدمة

الناشر

سيطر على العمل السياسي عبر العصور صراع بين القيم والأخلاق في جانب والمصالح في جانب آخر . وهو صراع انتهى منذ القرن الثامن عشر بانتصار ساحق للمصالح بكل أسف !! وخروج القيم والأخلاق من المعركة أسيرة للمصالح تستخدمها لتحقيق المزيد من أهدافها !

وإذا كان الكثير من الأحداث التي تسبب بالفصائح أحيانا توحى بأن الصراع مازال مستمرا إلا أنها في الواقع ظواهر كاذبة تحمل في جوهرها استخدام القيم والأخلاق سلاحا لتحقيق المكاسب لجموعات المصالح .. !

واقرب مثال يجسد هذه الحقيقة الوثيقة الصلة بموضوع هذا الكتاب هو المعركة التي دارت في الولايات المتحدة بين الرئيس الأمريكى بوش فور تعيينه والكونجرس حول المرشح لمنصب وزير الدفاع « جون تاور » !
فقد اتهمه الكونجرس بشرب الخمر وكثرة العلاقات النسائية وعلاقاته بشركات السلاح وانتهت المعركة بسقوط « تاور » في الترشيح واجبار « بوش » على اختيار بديل له .

والغريب أن يأتى الاتهام من لجنة الدفاع بالكونجرس التي كان « تاور » نفسه رئيسا لها من قبل وعضوا فيها لسنوات سابقة . وعضوية الكونجرس أى السلطة التشريعية لا تقل أهمية عن عضوية السلطة التنفيذية خاصة وإن منصب رئيس لجنة الدفاع هو المقابل لمنصب وزير الدفاع . الأول فى السلطة التشريعية التى تعتمد الاعتمادات والثانى فى السلطة التنفيذية التى تنفق هذه الاعتمادات تحت رقابة الأول .

ومسألة شرب الخمر فى المجتمع الأمريكى يصعب أن لم يكن يستحيل قبولها كاتهام حتى الايمان يعتبر مرضا وليس جريمة .

((وتاور)) نفسه رغم وعده بالتوقف عن شرب الخمر قال إن معظم أعضاء الكونجرس يتركون قاعة الاجتماعات لاختلاس لحظات بمكاتبهم لشرب كأس أو اثنين من الخمر ثم يعودون إلى القاعة لتصويت حسب تعبيره الحرفي .. وأنه يؤكد أن في معظم مكاتب الأعضاء داخل مبنى الكونجرس توجد زجاجات الخمر المفصلة لكل منهم !!

وما يقال عن الخمر يمكن أن يقال عن النساء دون أن يكون في الأمر اتهام أو جريمة .. !!

ومسألة العلاقة مع شركات إنتاج السلاح هي اتهام عن علاقة شائعة .. فكثير من أعضاء الكونجرس بل وكل أعضاء لجنة الدفاع بذلت على علاقة مالية منتظمة مع هذه الشركات . ونادرا ما كان وزير الدفاع من خارج كبار موظفي أو مستشاري هذه الشركات حتى وزير الخارجية كثيرا ما كان واحدا منهم وأبرز مثال على ذلك أن آخر وزير خارجية في عهد ريجان هو ((شولتز)) الذي كان عضوا بمجلس إدارة واحدة من أكبر هذه الشركات وبعد خروجه من الوزارة مع ((ريجان)) عاد مرة أخرى إلى مركزه عضوا بمجلس إدارة شركة جنرال موتورز .

وهكذا يتضح أن الاتهامات في المجتمع الأمريكي هي في الواقع ليست اتهامات بل سلوكا مألوفاً . وأن الأخلاق والقيم كانت مجرد أداة في يد الأغلبية بالكونجرس وهي من حزب غير حزب الرئيس ((بوش)) لفرض إرادتها عليه من بداية عهده وكان ((تاور)) هو ضحية تصفية الحسابات تحت اسم الأخلاق والقيم !!

وكان ((بوش)) يحاول منذ اللحظات الأولى له في السلطة تأجيل الصدام مع ((الكونجرس)) الذي يسيطر عليه الحزب ((الديمقراطي)) المعارض له بينما كان الحزب ((الديمقراطي)) متعجلا للمعركة ويريد لها منذ البداية والمعركة لم تكن في جوهرها حول ((تاور)) ولكنها كانت على صناعة القرار في عهد ((بوش)) ولم تكن الأخلاق والقيم سوى أداة الصراع لحساب مصالح فريق ضد مصالح فريق آخر !

والواضح مدى سيطرة شركات السلاح على السلطة في الولايات المتحدة تنفيذية كانت أو تشريعية .

ونشاط شركات السلاح المخرب قديم من عمر هذه الشركات ويكفي أن نقرأ تقرير لجنة التحقيقات التي شكلتها عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لنرى أن الحقيقة لم تتغير . فالتقرير يقول :

□ أن شركات السلاح كان لها دور نشط في إثارة مشاعر الحرب ودفع دولها إلى سياسات عدوانية وذلك من أجل زيادة تسليحها .

□ أن شركات السلاح نشرت تقارير كاذبة حول تسليح الدول المختلفة وذلك بهدف تصعيد معدلات الانفاق الحربي .

□ أن هذه الشركات أثرت في الرأي العام وذلك من خلال السيطرة على الصحف في دولها أو في دول العالم الأخرى .

□ أن هذه الشركات نظمت الساحة الدولية بقدر من تقسيم الاختصاصات أو توزيع الأسواق بما يتيح لها زيادة سباق التسليح بإثارة دولة ضد أخرى .

□ نظمت هذه الشركات نفسها في احتكارات عالمية بما يتيح لها السيطرة على أسعار الأسلحة ومعدلات الأرباح المناسبة لها .

ولو أننا حلفنا تاريخ هذا التقرير وهو سنة ١٩١٩ لكان من الممكن أن يكون صادرا بالأمس أو اليوم أو ربما بالغد .

وهو ما يصل بنا إلى كتبنا الذي يعتبر في مجمله تحقيقا صحفيا حول مشكلة الشركات التي استغلت فرصة الحرب العراقية الإيرانية لتحقيق مكاسب هائلة حتى لو كان ذلك على حساب الدمار باستمرار الحرب .

واختيارنا ليس تعبيراً عن موقف مع طرف ضد الآخر بقدر ما هو موقف لكشف الدور المخيف لشركات السلاح واساليب هذه الشركات التي لا يقف في طريقها حدود دول ولا قوانين وعقوبات بل ولا قيم وأخلاق حتى في تعاملها مع بعضها .

فالمعلومات التي يقدمها هذا الكتاب يجب النظر إليها ليس في إطار الحرب بين العراق وإيران ولكن من منظور الحرب في أي مكان وبين أي أطراف .

وإذا كانت المعلومة في بعض صفحات الكتاب تبدو وكأنها قصة بوليسية فإن ذلك لا يجب أن يطفئ على الحقيقة وهو دور هذه الشركات في العمل على استمرار الحرب .. أي حرب .. حتى تستطيع أن تبيع وتكسب وليس المهم إذا كان ذلك يقابله موت ودمار لأطراف الحرب .

فالشركات تقدم شهادات مزورة حول مكان توصيل السلاح إليه ولديها خريطة للعالم عن الأماكن التي يمكن الحصول منها على هذه الشهادات .

وهي تستخدم وسائط نقل متعددة من سفن الى طائرات فطارات
وسيارات حتى يصعب متابعتها .

وهي تنقل السلاح مفككا وتجمعه في مراكز بعيدة عن الدول التي تمنع
تصدير السلاح الى مناطق الحرب .

ان هذه الشركات تعمل وان كان بسرية تامة الا انها سرية ليست خافية
على الحكومات التي تفضل عيونها عمدا لتسهيل مهمة الشركات وبحسابات
اقتصادية او سياسية خاصة بهذه الحكومات .

ان الدول التي وردت اسماءها في الكتاب يتضح ان سلوكها يتعارض الى
حد التناقض مع بياناتها وسياساتها المعلنة .

كثير من الحقائق يمكن استخلاصها من الوقائع التي يجب ان تكون
موضع دراسة جادة !

تقديم المترجم

ما زالت الترجمة المعاصرة من اللغة الألمانية الى العربية والعكس قليلة وخاصة اذا قورنت بحركة الترجمة من اللغة الانجليزية والفرنسية الى العربية او الترجمة من العربية اليهما .

والامر المؤكد ان الكتب والدوريات التي تستحق الترجمة من اللغة الألمانية الى العربية كثيرة بل ومتعددة المجالات . ولكن الملاحظ ان حركة المتابعة ما زالت محدودة للغاية . كما ان اهتمام العالم العربي بالنتاج الثقافي الألماني هو شبه معدوم او شيء هامشي ، وذلك سواء على الصعيد الرسمي او الشعبي .

فهناك عشرات الدراسات ورسائل الدكتوراه والمجستير التي لصدها الدارسون العرب في ألمانيا الاتحادية سواء اكانت في مجال التكنولوجيا ام الدراسات الانسانية . هذا فير المواضيع الهامة التي يعالجها المؤلفون الآن في الميادين الأدبية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولا تجد لها صدى لدى بحثنا الدبلوماسية في بون أو حتى في اطار انشطتنا الثقافية التي تعاريفها مؤسسات القطاع الخاص . .

وترجع أهمية هذا الكتاب الذي اخترته للمصحف الألماني ليس فقط لمعالجة موضوع مهم مثل حرب الخليج بل لأن ترجمته للعربية تضع امام القارئ العربي تفاصيل الأساليب المتتوية وطرق التنويه التي يتخلها سيطرة السلاح ورجل الأعمال بسواء بالتواطؤ مع الشركات متعددة الجنسيات او دوائر حكومية وشبه حكومية في دول مختلفة . وذلك من اجل تحقيق مصالحهم الذاتية في الزيد من الأرباح خاصة ولن الضحايا في هذه الحالة بالذات ليسوا سوى عرب او مسلمين في منطقة الشرق الأوسط التي يصفونها بالارهاب في كل مناسبة .

ومن سخریات القدر ان شبكة الاتصالات الصهيونية تستغل الظروف كما يوضح المؤلف ذلك لتحقيق مخططاتها باكمال حلقة الاخطوط الدولية لتهريب الاسلحة الى شرقنا العربى الاسلامى بهدف اطلاق امم الحروب فى المنطقة واصعب احد الطرفين ان لم يكن الطرفان معا لتبقى لهم السيطرة على مقدرات المنطقة دون متلزع او رقيب .

وقد التزمت فى ترجمة الكتاب بتقديم المضمون وكأنه كتاب غير مترجم . وهذا يعنى اننى لم اتقيد بالترجمة الحرفية . اذ حاولت جهدى نقل المضمون الالمانى بأسلوب عربى سهل الفهم بعيد عن التعقيدات .

وقد استبعدت فصلين من الكتاب الاصلى فى الترجمة . اذ اعتقد انه لا فائدة منهما للقارىء . ويدور الفصل الاول منهما حول خلفية حرب الخليج من وجهة نظر المؤلف الالمانى والفصل الثانى منها عن افعال دوائر القضاء فى المانيا للملاحقة المسؤولين عن تهريب الاسلحة . فاننى اعتقد ان وجهة نظر المؤلف المتعلقة بخلفية هذا الحرب ليست مقياسا لآراء القراء العرب فى هذا الموضوع ولذلك لم اقل عليهم بتفاصيل قد لا يتفقون فيها مع موقف كاتبها . كما اننى اردت بالنسبة لدوائر القضاء الالمانية التخفيف عن القراء من جهد محاولة فهم نظام الحكم الاتحادى فى المانيا الغربية وما يتبعه من تعقيدات ادارية قضائية لا يدركها بالضرورة حتى من يعيش فى هذه البلاد منذ سنوات طويلة .

ويدعونى واجب الامانة ان اشير الى استبعادى لكثير من التفاصيل الدقيقة التى وردت فى الاصل الالمانى لانى اعتقد انها تهم القارىء الالمانى فقط . ولما كانت الترجمة لهذا الكتاب بالعربية فقد قدمت جوهر المعلومات التى تقع ضمن دائرة الاهتمام للقارىء العربى .

ويجد القارىء فى ختام الكتاب ملحقا خاصا يضم مجموعة من الوثائق باللغة الانجليزية هى عبارة عن فواتير حسابات ... وعروض ... وتصاريح تصدير ومستندات جمركية ... لعل الباحث الذى يهمه الموضوع يجد فيها فائدة لتابعة دراساته التخصصية .

تصدير ومستندات جمركية ... لعل الباحث الذى يهمه الموضوع يجد
بون ١٩٨٩/١/٧ م

المترجم



■ التجربة قبل السياسة

هناك دول أوربية كثيرة تعد نفسها للتعامل مع إيران في فترة ما بعد انتهاء الحرب . وتعتقد هذه الدول أن تزويد إيران بالأسلحة سيكون عاملاً مشجعاً لبعض الزعماء الإيرانيين بعد عهد الخميني للتعاون مع الغرب .

وحتى عدنان قاشقجي وهو من ألمع شخصيات تجارة السلاح يستخدم حجة تزويد إيران بالأسلحة من أجل التأثير في توجيه التطور السياسي الإيراني فيقول :
« على الغرب أن يجمع كافة القوى في إيران — بقدر استطاعته — بغرض تحطيم مصدر الطاقات المدمرة وهو يقصد بذلك نظام الخميني . »

وتعتبر دول حلف الأطلسي ومنها جمهورية ألمانيا الاتحادية من طبقة الدول التي تزود إيران والعراق معا بالأسلحة . وتهدف هذه الدول إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بعد انتهاء الحرب وذلك بغض النظر عن طموحاتها التجارية لكسب أسواق واسعة . وفي مقدمة أهدافها دعم نفوذها السياسي وشغل الفراغ الناتج عن ضعف دور الولايات المتحدة في المنطقة وعلى وجه خاص في إيران بعد الثورة .

وتبقى الأسباب الاقتصادية برغم ذلك كله تطفئ على كل تفكير سياسي إذ تصل أسعار الأسلحة في هذه الصفقات التجارية مع إيران إلى عشرة أمثال السعر المألوف للأسلحة نفسها في الأحوال العادية .

ونسلم عند مناقشة المسؤولية في شركات إنتاج السلاح ومؤسسات البيع تكراراً لنفس العبارات القديمة مثل « التجارة هي التجارة » أن لم نتج نحن السلاح ونبيعه فإن آخرين سيفعلون ذلك . والواقع أن مثل هذه الحجج لا يدفع ثمنها سوى الشعوب . سواء من مدنيين أو عسكريين .

وتكشف كلمات أحد منتجي السلاح الفرنسيين عن ذاتية الرؤية حتى ولو كانت على حساب الضحايا من الشعوب .. فهو يقول ماذا لو أبرم العراق وإيران

اتفاقا للسلام فجأة ؟ • اتنا في هذه الحالة سوف تفقد السوق الايرانية الى الأبد •

وقد أوضح رئيس مجلس ادارة شركة فريتس - فيرز الألمانية للمؤلف جانبا آخر من منطق شركات السلاح فقال « اتنا ان لم نلتزم بالعقود المبرمة قبل الحرب - حرب الخليج - فسوف يشهر بنا باعتبارنا لا نحترم توقيعاتنا على الاتفاقات الدولية • • ويضاف الى ذلك سؤال هو • • ماذا سيحدث لو ساد السلام ؟ • • في هذه الحالة فانتا سوف لا تجد أي طلبات أخرى لبيع الأسلحة •

وهكذا يتأكد أن الأمر يتعلق بالأسواق • وإن الشركات الأوربية لا تستطيع رفض الطلبات الايرانية في خلال الحرب حتى تتاح لها فرصة المشاركة في عقود إعادة التعمير عندما تتوقف الحرب • ثم ان هذه الشركات كانت مشغولة بمسألة هيمنة الولايات المتحدة على السوق الايرانية في التسليح خلال عهد الشاه •

وتعود الأهمية التي يعلقها قطاع صناعة السلاح بأوروبا على استمرار حرب الخليج الى المصالح الذاتية للدول المصدرة للسلاح • فنسبة التصدير من انتاج السلاح في السويد تصل الى ٥٠٪ بينما هي في فرنسا ٤٠٪ وتقع ضمن هذه المعدلات تقريبا دول حلف الأطلسي • كما أنه يصعب اغفال ان تصدير السلاح يعتبر عامل موازنة للحفاظ على طاقات الإنتاج في هذه الأسواق المحلية • وهو ما دفع وكيل شركة تومسون C. S. F. الفرنسية للقول صراحة • • « اتنا لا نسمح لأنفسنا بدعم قرارات حظر تصدير السلاح وذلك حتى لا نعرض قطاع التسليح الفرنسي للمخاطر • فماذا يحدث لو عقد العراق وايران اتفاقا للسلام فجأة ؟ • • في هذه الحالة فانتا سوف تفقد السوق الايرانية الى الأبد • وهو بكل بساطة أمر غير مقبول • وكان هذا التصريح في ٢٤ يوليو ١٩٨٧ •

وهناك حقيقة أساسية وهي أن وزارات الدفاع في الدول الأوربية تحتاج الى الحصول على أسلحتها من قطاع الصناعات المحلية • ومع ذلك فإن هذا القطاع الصناعي لا بد وأن يعتمد على التصدير لتحقيق أعلى معدلات الربح • وخاصة وأن الشركات المنتجة للملح المدنية مع الانتاج الحربي تدرك أن نسبة الأرباح من الانتاج الحربي أكبر بكثير منها في الانتاج المدني • وتزداد الرغبة في التصدير بازدياد التنافس على الأسواق •

ولم يعد التنافس على الأسواق قاصرا على الدول الأوروبية فقط بل لقد دخلت دول العالم الثالث هذا المجال • وكانت البداية من أن الاعتماد على التسليح الذاتى يعتبر بالنسبة لهذه الدول دلالة على الاستقلال والحفاظ على الهوية القومية •

وإذا كانت دول العالم الثالث حتى سنة ١٩٦٠ لم يكن من بينها إلا دولة واحدة لديها صواريخ من إنتاجها الذاتى فانها قد وصلت هذه الأيام الى ٩ دول تنتج ٢٦ نوعا من الصواريخ المختلفة • ويقدر الخبراء المبالغ المخصصة للإنتاج الأسلحة بحوالى ١٣ مليار دولار أمريكى •

ولم تقف المنافسة فى أسواق السلاح بين الدول الأوروبية التقليدية فى صناعة السلاح ودول العالم الثالث بل دخلت فيها أيضا دول أوربية أخرى مثل السويد واليونان وسويسرا والنمسا وبلجيكا وأسبانيا • اهتمت هذه الدول بتصدير أسلحتها للحصول على الأرباح الضخمة بما يسمح لها بالاستمرار فى الإنتاج وتغطية تكاليف الأبحاث والتطور التكنولوجى فى صناعة السلاح •

ولم تقف دول العالم الثالث عند حدود الإنتاج للذات بل انه بحكم طبيعة صناعة السلاح وتكاليفها اتجهت هى الأخرى الى المنافسة على التصدير ومن هذه الدول الهند والبرازيل واسرائيل وجنوب أفريقيا وتايوان وكوريا الشمالية والجنوبية والأرجنتين ومصر • وان كانت صادرات الدول الصناعية الكبرى تصل الى ٨٠٪ من صادرات السلاح • علما بأن الدول النامية تستورد حوالى ٩٠٪ من احتياجاتها من الأسلحة • وهو ما يشير الى أن هناك تحول فى سهيق السلاح العالمى ، وأن دول أوروبا تبذل الجهود لتفرض وجودها فيه •

ولعل من المفيد أن نرى موقع المانيا الاتحادية فى هذا المجال • وهنا تشير الأرقام الرسمية الى أن نصيب الإنتاج الحربى فى مبيعات هذه الشركة لا يتجاوز ١٠٪ من المبيعات • ولكن هذه النسبة لا تعطى صورة دقيقة اذا نظر من خلال منظور الربح •

وكذلك شركة ديبلر بتر بولاية باذن فورتنيرج لا تكتفى بصناعة السيارات فقط بل هي تعتبر من أكبر شركات ألمانيا في إنتاج معدات الدفاع والنقل الجوي • وقد انتجت مع شركة بورشه مدرعة الاستطلاع « لوتس » وسيارة النقل المدرعة « فوكس » بالإضافة الى ذلك فهي تجرى اختبارا على ميدان خاص بالجيش الألماني الغربي لدبابه حديثة محمولة على عجلات بدلا من الجنائز •

وكذلك تشترك الشركة مع شركات أخرى مثل A.E.G وشركة دورنيير وشركة M.T.U في تزويد الجيش الألماني بالأسلحة والمعروف أن شركة A.E.G • تصنع في فرعها بمدينة أولم أجهزة الرادار للطائرة المقاتلة الأوربية هورنادو •

وقد ساهمت شركة بورشه المنتجة لسيارات السباق مساهمة رئيسية في تطور الدبابه « ليو » • وكان من آخر منتجات هذه الشركة الدبابه « فيزل » •

وهناك مجموعة شركات « بودنسينفريج » التي تتولى تزويد المقاتلة هورنادو بالمعدات الجوية من مفر مصانعها في بلدة أوبرلينجن أما المدافع في هذه الطائرة فتصنعها شركة ماوزرهيزك التابعة لمجموعة شركات ديل بينما يصنع صلبها الاليكترونى في شركة ليتيف التابعة لشركة ليتون •

ونجد أن شركة بوش - تيلديكس في هايدلبرج معروفة بأعداد أنظمة A.B.S • وهى معروفة أيضا بتصنيع التجهيزات الملاحية للسفن •

وهناك سويسرا أيضا في الإنتاج الحربى • شركة B.B.C السويسرية تطور في فرعها بمدينة مانهايم الألمانية محركا كهربائيا للغواصات • وتعتبر شركة كوترافيس ببلدة سنوكاخ فرعا لشركة أوليكون يورله السويسرية التي تقوم بإنتاج أجهزة التوجيه الاليكترونى للمدفعية ووسائل الدفاع الجوى •

ولعل الظاهرة التي تستحق الملاحظة في إنتاج السلاح هي التعاون الدولي من خلال الشركات متعددة الجنسيات • وقد يرجع توجه المنتجين الى مثل هذا الشكل رغبة في الهروب من اجراءات الرقابة على التصدير لتعدد مواقع الإنتاج • وان كانت هناك عوامل أخرى كثيرة تدفعهم الى ذلك •

وهذه نماذج من الاتاج المشترك •

*** الطائرة المقاتلة « تيجر ٩٠ » مشترك في اتاجها المانيا الاتحادية
وايطاليا وأسبانيا وبريطانيا •

*** الأسلحة المضادة للدبابات تنتجها شركات مشتركة من كندا وفرنسا
وايطاليا وأسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة •

*** الصواريخ هوك المعتادة للطائرات مشترك في اتاجها شركات بلجيكا
وايطاليا واليونان وتركيا •

*** وتشارك في تصنيع مضادات الطائرات كل من المانيا الاتحادية واليونان
وايطاليا وهولندا وتركيا •

كما نلاحظ أيضاً اختلاف القيود المفروضة على تصدير الأسلحة ان وجدت
من دولة الى أخرى من هذه الدول المنتجة للسلاح المشترك • وبالتالي تكون
أفضل وسائل تجنب القيود التي تفرضها قوانين التصدير في الدول المنتجة وهي
التعاون في التصنيع وهكذا يؤدي ازدهار تجارة السلاح الى زيادة « الجشع
بما يخلق مجالات للربح وقنوات لشركات الوساطة • وهي تعطى لها أيضاً قدرات
هائلة على الحركة لتقديم السلاح الى من يريد • وتتشكل بذلك قنوات
وشبكات اتصال تحقق مكاسب هائلة وتجعل من أعمال الوساطة نشاطاً مزدهراً
في تجارة السلاح •



■ التسليح
الأمريكي لإيران

فرضت الولايات المتحدة عقوبات مختلفة على إيران ومنها حظر تزويدها بالأسلحة وذلك نتيجة احتلال الحرس الثوري الإيراني لسفارة الولايات المتحدة بطهران في ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٧٩ .

وحدث في الفترة بين شهري مارس (آذار) ويونيو (حزيران) سنة ١٩٨٤ أن قامت مجموعات موالية لإيران بخطف سبعة مواطنين أمريكيين بلبنان منهم رئيس شعبة المخابرات المركزية في لبنان .

وقد حاول الأمريكيون تحرير الرهائن بأي وسيلة ممكنة . وذكرت مجلة الشراع اللبنانية بعد سبع سنوات تماما من تاريخ احتلال السفارة الأمريكية بطهران أنه رغم العقوبات المفروضة على إيران وقرار حظر تصدير الأسلحة إليها فإن الولايات المتحدة زودت إيران بالسلاح وذلك بغرض الافراج عن الرهائن الأمريكيين بلبنان ولتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية . وهو ما يوضح التناقض الفاضح بين القرارات والبيانات المعلنة وبين السياسة الحقيقية المتبعة .

واشترك في عملية تزويد إيران بالأسلحة الأمريكية كل من المخابرات المركزية الأمريكية - CIA - والكولونيل أوليفر نورث من مجلس الأمن القومي الأمريكي والحكومة الاسرائيلية وتجار أسلحة معروثون عالميا بالإضافة الى ممثلين عن إيران .

ويستدل من التحقيقات التي أجريت حول القضية أن مستشار الأمن القومي الأمريكي - جون بوند يكس - قد قدم مذكرة الى الرئيس الأمريكي شارحا الحاجة الضرورية الى القيام بعملية سرية . وطلب موافقة الرئيس الأمريكي للتصريح بتنفيذها ومضمون هذه المذكرة هو :

*** أرسل النسا رئيس الوزراء الاسرائيلي بيريز في هذا الاسبوع مستشاره الخاص في شئون الارهاب الذي قدم لنا اقتراحا يهدف الى دعم حكومة معتدلة في إيران وذلك بتعاون محدد من جانب الولايات المتحدة .

وأوضح أن إسرائيل قلقة من ضعف الموقف الإيراني في حرب الخليج وأن هذا الضعف يؤدي إلى مزيد من التطرف الداخلي كما يؤدي إلى زيادة النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج • وهو ما يشكل تهديدا خطيرا بالنسبة لإسرائيل •
وبهذا ترى إسرائيل أن العمل في اتجاه المحافظة على ميزان القوى في هذه المنطقة هو أمر حيوي •

والخطة المقترحة من إسرائيل تقوم على ضرورة دعم العناصر الإيرانية المعتدلة والمواليه للغرب حتى يصل إلى السلطة في إيران • وذلك يتحقق من خلال تزويدها بالأسلحة فيمكنها أن تثبت وجودها وجدارتها في الحرب الدائرة وفي مقاومة النفوذ الشيوعي بالمنطقة •

وتعتقد إسرائيل عن اقتناع بأن إيران في حاجة ماسة إلى العتاد الحربي والاستشارات المتخصصة والمعلومات الخاصة بالمخابرات كما تعتقد إسرائيل أن تزويد إيران بذلك كله يؤدي على المدى الطويل إلى تغييرات ايجابية على المستوى الأيديولوجي داخل حكومة إيران • يضاف إلى ذلك حقيقة أن المساعدة سوف تنعكس بالإيجاب على علاقة إيران بمن يدعمها • وهو ما يتيح للذين يزودون إيران بالسلاح من الحصول على امكانية التأثير في الاحداث على المدى القصير •
ويستطرد مستشار الأمن القومي في مذكرته قائلا :

*** انه بما أن مبيعات الأسلحة الاسرائيلية تشكل بعد ذاتها خروجا عن اجراءات المقاطعة لإيران فقد أصبح من الضروري الحصول على تصريح من قبل الرئيس للسماح بتنفيذ هذه العملية من خلال المخابرات •

وأنه عند تنفيذ هذا التصريح فنتا لن تتدخل • وإسرائيل تريد أن تبدأ من أول يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ بتزويد إيران بصواريخ توى على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بهذه الصواريخ لتعويض المخزون الاسرائيلي منها •

هذا وقد ابلغ الإيرانيون عن حاجتهم إلى أربعة آلاف صاروخ من نوع توى لاستخدامها من قواعد الاطلاق التي لديهم • وكل المطلوب من الولايات المتحدة هو تعويض إسرائيل عن الخفض في مخزونها من هذه الصواريخ خلال ٣٠ يوما •

وقد تم لقاء من اللقاءات الكثيرة التي جرت للتحضير لعملية توريد الأسلحة في مدينة فرانكفورت وبالتحديد في فندق كوتنتال قرب محطة القطارات الرئيسية .

والأشخاص الذين حضروا هذه اللقاءات هم أوليفر تورث وتاجر السلاح جوربانيغار واميرام نير مستشار رئيس وزراء اسرائيل لمكافحة الارهاب وممثل عن طهران ذو صلة بتأجير السلاح المذكور وكان ذلك في شهر فبراير سنة ١٩٨٦ . وحول هذه التفاصيل ذكر جوربا نيفار أمام لجنة التحقيقات التي شكلها مجلس الشيوخ الأمريكى أن :

هذا اللقاء تم بين الأول والخامس من شهر فبراير (شباط) بمدينة فرانكفورت . وأن البعثة الايرانية كانت تقيم أيضا في نفس الفندق . وهي تتكون من أعضاء بمكتب رئيس الوزراء بالإضافة الى ضباط من جهاز المخابرات .

انه لقاء تاريخي . فبعد انقطاع الاتصالات لمدة سبعة أعوام يلتقى موظفون من قمة هرم السلطة في البلدين ، وفي اجتماع هام بل ولمحة كبيرة وهي التداول بشأن تفاصيل المعلومات الأمنية عن نشاط السوفيت والعراقيين .

والمهم أنه كان لتائج التحقيقات حول هذه اللقاءات صدى فاضح على الراى العام الأمريكى بعكس أوربا التي لم تكثرث . اذ أن صواريخ قوى الأمريكية التي دار حولها التحقيق لا تمثل الا نسبة قافزة مما صدر من أسلحة أوربية لایران .



■ دور مجاہدی
افغانستان

قام مراسل صحيفة « جونيش » بمعناها باللغة العربية الايام بزيارة في شهر اغسطس ١٩٨٧ للمجاهدين الافغان الذين تدعمهم الولايات المتحدة .
وثناء اقامته بين هؤلاء المتصلين من اجل الحرية اتاحوا له الاطلاع على أحدث أسلحتهم ، وخاصة صواريخ سام ٧ المضادة للطائرات وصواريخ

ستينجر المضادة للطائرات ايضا . واعلمه المجاهدون ان هذين النمطين مخصصان لايران باعتبارها المستخدم الاخير لهما .

وهذا يعنى أن المجاهدين الأفغان المعادين للشيوعية لم يكونوا الا وسطاء فقط .

وقد جاء في تقرير أوردته صحيفة جونيش المذكورة في ٢٣/٨/١٩٨٧ أن الايرانيين لا يدفعون للأفغان مقابل كل صاروخ من ستينجر الذي يطلق من على الكتف الا مبلغ ٢٠٠٠ (الفين) دولار ، بينما يبلغ ثمنه الحقيقي ٢٥ ألف دولار . وما يدفعونه كمن اصاروخ سام ٧ مع قاعدة اطلاقه لا يبلغ الا ٨٠٠ دولار فقط وأوردت الصحيفة أن وسيلة الدفع ليست عملة الدولار المتداولة بل قيمتها من الهويون الأبيض على التركيز ، حيث تحول القيمة المعادلة للهويون الى مبالغ على ارقام حسابات مشايخ وأمراء العشائر الأفغان في المصارف السويسرية .
أما خلفية هذه التجارة على النمط الشرقي فهي واضحة : ان الحرب في منطقة الخليج تتطلب دائما مساعدات مستمرة . ومن أجل شراء الأسلحة وتجنب اجزاغان المقاطعة الأمريكية فإن آيات الله يرسلون مندوبيهم ووكلاءهم الى كافة أنحاء العالم لتوريد الأسلحة وقطع البعير بكافة الوسائل . وتجد طلباتهم هذه تجاوبا خاصة من قبل اسرائيل . فالاسرائيليون يودون اضعاف عدوهم العراق عن طريق اطالة امد الحرب . وعلاوة على ذلك فهم يريدون العمل على تطوير

صناعة التسليح لديهم • ولهذا باعت اسرائيل لايران أسلحة حديثة بقيمة ٥٥٠ مليون دولار سنوياً منذ عام ١٩٨١ • وقد شملت هذه المبيعات بطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات ، قطع غيار للسفن والديابات ، متفجرات وذخائر مختلفة • • وتمت عمليات البيع هذه عن طريق ممثلى قطاع الصناعة الاسرائيلية للأسلحة الدفاعية — IMI — الذين يتخذون مقراً لهم فى باريس وبروكسل •

ويبدو أن الاسرائيليين أيضاً لهم عضوية فى اتحاد منتجى الصناعات الحربية (كارتل الحرب) •



• أوروبا ..
وتدمير السلاح

ان مشتري الاسلحة - سواء من الايرانيين او العراقيين - يعتقدون افضل صفقاتهم في أوروبا بدون شك . ويقدر قيمة ما اشتراه العراقي وايران في عام ١٩٨٧ فقط بحوالى ٤٠٠ مليون دولار . واما المتفكرون حاليا من هذه المشتريات فهم : المعنيون في قطاع الصناعة الخاص والعلم ، تجار ووسطاء السلاح ، العسكريون والموظفون في الدوائر الحكومية التي تمنح تصاريح البيع .

وتتهم شعبة تكنولوجيا الدفاع التابعة لشركة فوست الباي في النمسا ، بأنها باعت خلال عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ لايران ١٤٠ مدفعا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار . ولم تتم عملية البيع هذه الا بالاعتماد على شهادات مزورة توحى بأن المستقبل الأخير للمدافع هو ليبيا والبرازيل . وقد وردت شركة هيرتسجير النمساوية ذخائر المدافع المذكورة . وهناك شركان آخران تورطتا في تجارة السلاح غير المشروعة ، وهما : شركة ارماتورين في بلدة شفانشتادت النمساوية ، وشركة ديناميت نوبل في فيينا التي كانت تملك نسبة ٥٠٪ من أسهما شركة سويسرية هي أورليكون سبورله التي سبق الحديث عنها . ومن المعلوم أيضا أن قطاع صناعة التعدين في جنوب النمسا كان له دور في تزويد ايران بالمتاد الحربى .

ولنتقل الآن الى بلجيكا التي يتضح تورطها في خلال ما يسمى بنفسيحة ورنالى ويفهم من ذلك توريد قطع الكترونية لصواريخ هوك المضادة للطائرات . ويستقى من تقارير موثوقة لدى وزارة العدل البلجيكية أن هذه القطع الالكترونية قد اشترت في الأصل من مؤسسة متركس الأمريكية . ومن الجدير بالذكر وجود شركة بنفس الاسم في كونيغرفيتر بضواحي بون عاصمة ألمانيا الاتحادية . وعندما اتصلت بها هاتفيا ذكر لى عنسوان متركس في الولايات المتحدة ورقم الهاتف (٠٠١٧٠٣٧٨٠٠١٧٠) ، ولكن قوائم حساب البيع كانت موجهة الى شركة وهمية يطلق عليها شركة CAD للنقل . وفي ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ قامت الشركة الأمريكية للنقل الجوى بيول اكسبريس بشحن قطع غيار الكترونية

هامة الى أوروبا . وبعد أن وصلت هذه القطع المشحونة في صناديق الى مطار زافينتم البلجيكي ، تولت شركة بلجيكية نقلها بعد أربعة أيام . أى في ٣١ أغسطس الى طهران . وقد تم ذلك بناء على أمر صادر من شركة ريمالبي البرتغالية . وهو ما يوضح الطرق الملتبوة التى يديرها أشخاص من خلف الكواليس فى ألمانيا الاتحادية .

هنالك وسائل لاختفاء الأسرار ولا يمكن كشفها أبدا : هذا التعبير ورد على لسان مدير الشؤون الادارية هاملتون سبنس لشركة أنترامس الانجليزية الخاصة والتى يملكها أكبر تاجر سلاح فى العالم وهو سامويل كومينجى وتتخذ هذه الشركة من مونت كارلو مقراً لها . ويصر المدير كلامه مستطرداً

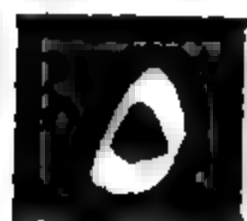
« ان الأمر يتعلق بأشخاص معدودين وذوى اعتبارات شخصية بعثة وهم لا يعملون الا لأنفسهم : أما الباقي فأغلبه واقع فى أيدي الحكومات » .
وتدليلاً على ذلك فقد أعلنت بريطانيا عام ١٩٨٧ الماضى عدم السماح للمؤسسة الايرانية لتوريد الأسلحة والتى تتخذ من لندن مقراً لها ، بمواصلة الأنشطة من الأراضى البريطانية ، وعلى أثر ذلك أغلق مكتب المؤسسة .

وعلى الرغم من هذا فان مؤسسة ايرانية أخرى ذات صبغة رسمية مازالت تعمل من مقرها فى لندن ، ألا وهى مصلحة تزويد القوات الجوية الاسلامية كما يطلق عليها من قبل الايرانيين . وعلى الرغم من أن رئيسة وزراء بريطانيا قد أعلنت فى نوفمبر ١٩٨٧ عن عزم بريطانيا على عدم تصدير سلاح يظل أمد الحرب أو يزيد من خطورتها ، فان الحكومة البريطانية لا تشترك بأية جهود لفرض مقاطعة ضد تزويد ايران بالأسلحة . ولم تقم بريطانيا حتى الآن بإيقاف تصدير عتاد « لا يسبب الموت » الى ايران ، مثل : محركات الدبابات ، قطع الغيار ، وستى سيارات ازال من السنن الهجومية . بل ولم تمنع مسز قاتشر فى منح تصاريح بتصدير أنظمة الرادار المزودة بأنظمة للاتصالات البعيدة واعداد المعلومات . وقد بلغت قيمة هذه الصفقة من المصادرات الى ايران ٣٤٠ مليون دولار . ويرد الحزب الحاكم هذه التصاريح بأن أنظمة الرادار مخصصة لتأمين الحدود الايرانية المتاخمة لأراضى الاتحاد السوفيتى وأفغانستان . ولكن

المعارضة احتجت بعدم امكانية منع ايران من استخدامها لتغطية العمليات الجوية على جبهة الحرب ضد العراق . وفي شهر ديسمبر ١٩٨٧ كتبت صحيفة الأوبزرفر تقريراً عن هذا الموضوع ، جاء فيه أن مكتب مبيعات رسمي للحكومة البريطانية قد تعاقد مع مؤسسة توريد السلاح الايرانية في لندن على تصدير أسلحة لايران . علماً بأن الحكومة صرحت قبل شهر من تاريخ هذا التعاقد بتصدير محركات لدبابات شيفتين وقطع غيار لها بقيمة ٥٠ مليون دولار ، وبرزت الحكومة هذه الصفقة بأنها معتمدة على عقود سابقة . ومن المعروف ان الفرع البريطاني لشركة أوليكون بورله السويسرية يدرّب عناصر ايرانية في داخل الأراضي البريطانية منذ عام ١٩٨٤ على استخدام المضادات الجوية .

والأدهى من ذلك أن مؤسستي التسليح البلجيكيتين F.N. — B.R.B.

كاثتا تصدران منتجاتهما من سلاح المدفعية والذخائر الى ايران والعراق في نفس الوقت . وتشترك ألمانيا الاتحادية بشكل أو بآخر في أنشطة بي. آر. بي البلجيكية .



■ أسلحة
المانية مصرية

ان عمليات تهريب السلاح من أوروبا تجرى بسهولة ويسر . وهى لا يمكن ان تتم بعيداً عن أجهزة المخابرات فى هذه الدول .

فان تسربت اى معلومات عن عمليات التهريب فان تصرف هذه الاجهزة يكون باجراء تحقيق غير جاد ينتهى عادة بحفظ الاوراق .

تم عمليات التهريب للسلاح وكأنها سيناريوهات أفلام سينمائية وان كانت فى حقيقتها واقع حى .

ويمكن أن تتابع تفاصيل عملية أو أكثر من هذه العمليات التى أدت الى نقل الأسلحة من أوروبا الى ايران .

واحدة من هذه الصفقات المهرقة كانت حول نقل قطع محركات أمربكية يتم تصنيعها فى المانيا الغربية . ورسمت خطة العملية على أساس أنه يتم نقل هذه المحركات منفكة لمعاد تركيبها فى مطار الدولة التى سوف يشحن اليها قبل نقلها الى ايران .

وكانت المحطة الأولى لوصول هذه القطع دولة ليست عضواً فى المجموعة الأوروبية (كما يستقى من تقرير أوردته صحيفة ليسوار فى ٩/١٢/١٩٨٦) .

وتم اثبات هذه الأساليب بالبرهان. القاطع فى نهاية عام ١٩٨٧ . حين نقلت أول الأمر صواريخ توى الى مطار بالقرب من بروكسل ، ثم شحنت منه الى ايران . وقد اضطرت المصادر الأمنية لأجهزة المخابرات فى فرنسا ومانيا الاتحادية الى دفع الجنرال بيرنارد روجرز الذى كان يشغل منصب رئيس أركان حلف الأطلسي فى بروكسل الى إجراء تحقيق داخلى ، لتوضيح كيفية وصول مثل هذه الصواريخ من مستودعات الحلف فى المانيا الى ايران خلال عامى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الماضيين . وهو ما لم يتم تهريبها من السوق السوداء رغم أنه يمكن توريد كل شئ منها : بدءاً من رصاصة البندقية حتى مضادات الطائرات

أو العناصر اللازمة لإنتاج الأسلحة الذرية وهو ما يؤكد أنه تنف وراء عملية تهريب الصواريخ إلى إيران دوائر حكومية مختلفة :

فلقد نقلت هذه الأسلحة بواسطة شاحنات انطلقت من قواعد أمريكية . وبعد توقفها في المنطقة الخاصة بالجمارك انطلقت مع شاحنات أخرى محملة ببياكل صواريخ ومحركات مشحونة من مستودعات حلف الأطلنطي في ولاية بافاريا الألمانية . وقد تم تمويه الحمولة بأنها قطع صناعية ومحركات ، ثم نقلت قطع الصواريخ إلى طائرات أمريكية خاصة لتنقل بعد ذلك إلى إيران . وأثناء محاولات التحقيق ذكر ناظم أمريكي من المقر الرئيسي للحلف في بروكسل : « أن التحقيق هو مسألة سياسية ، وأنا كمسكرين لا ندلي بأي تعليق . وفق تعليمات وزارة الدفاع الأمريكية لنا .

مثال آخر من فرنسا :

دعا رئيس الوزراء الفرنسي عام ١٩٨٧ جاك شيراك الأمير سلمان (شقيق فهد ملك السعودية) إلى مادية غداء . اتهم الأمير خلالها فرنسا بنزويد إيران بالأسلحة . ولكن شيراك أجابة بقوله « منذ علمنا ان طائرات الهليكوبتر التي زودنا بها أندونيسيا - حسب رغبة سموكم - قد ظهرت في طهران ، فأننا قطعنا منذ ذلك الوقت تزويد إيران بالسلاح . ولكن بالرغم من الرقابة الصارمة فان شركة لوثير الفرنسية زودت إيران عام ١٩٨٤ بقنابل مدفعية ثقيلة بقيمة ١٠٠ مليون دولار . ومما حصلت عليه إيران من فرنسا عن طريق تزوير اسم البلد المستخدم للسلاح : ٣٨٤٤٠٠ وحدة من قذائف ١٤٤٠ ملم ، ٥٥ ألف وحدة من قذائف ٢٠٣ ملم . وكان البلد المستخدم الأخير حسب المستندات المزورة هو تايلاند وقد صدرت بعض مستندات التصدير المزورة باسم البرازيل والبرتغال ويوجوسلافيا . أما سفينة الشحن فكانت « فراوكة » الألمانية التي قادها قبطان ألماني يصف العملية بالاعتماد على ذاكرته كما يلي :

« قمنا بوضع القنابل في السفينة في بلدة شيربورنج ، وتبلغ في عددها بضعة آلاف قليلة وتمت التعبئة بسهولة وبدون أية صعوبات ، وبعد ذلك أبحرنا بهذه الشحنة المتفجرة إلى ميناء بندر عباس الإيراني » . وعندما سئل القبطان عما كان من الممكن حدوثه لو امتنع عن تعبئة هذه الشحنة والابحار بها ، فانه أجاب : « اتنا مرغمون بكل بساطة على شحن هذه البضائع . ان المحافظة على

الوظيفة تجبر على عدم المعارضة بآية صورة كانت ، والا فاني لا بد وأن استلم قرار فصلى في الميناء القادم . ولا أجد وسيلة لتغيير الوضع طلالاً أن اصحاب السفن هم أصحاب الأمر والنهى .

والواضح أن الاتجار بالأسلحة مستمر مهوء في عهد الحكومة الاشتراكية برئاسة ميتران أو حكومة المحافظين برئاسة شيراك . ويتم ذلك بواسطة الشركة الفرنسية العملاقة تومسون - C. S. F. التي تزود إيران بمنشآت وإدار عن طريق فرعها في الأرجنتين . يستقى من مصادر المخابرات الفرنسية أن كولونيلاً أمريكياً كان يشغل سابقاً منصب ملحق بالسفارة الأمريكية في باريس قد شوهد مراراً وهو يشرف على شحن طائرات إيرانية بأسلحة من مستودعات حلف الأطلنطي في مطار عسكري قرب بلدة شاترو الفرنسية ولهذا اعتبرت باريس كموقع مثالي لأنشطة نجار السلاح المدعومين من أجهزة المخابرات . ومن هؤلاء التجار جنرال سابق اسمه اديس خاويزيان الذي ورد السلاح قبل ذلك للشاه ويتاعه اليوم للنظام الحالي في إيران . ولم يكن هذا التاجر ملفتاً للأنباء لولا أنه قام بإنجاز صفقات لمنتجات تسليح خاصة : ومن هذه المنتجات تلك الأنواع ذات التصنيع الأوروبي المشترك ، مثل صواريخ ميلان المضادة للدبابات . وهذا الرجل هو الآن مشل شركة مشبوهة ومقرها في بناما ومكتبها الأوروبي يعمل باسم توانستريد وينارس أنشطته من مقره في برن بسويسرا ، وهناك اشارات تقل على أن هذا الجنرال (خاويزيان) قد زود إيران بعشرة صواريخ اكروسيت وقيمتها ١٩ مليون دولار . قفى إحدى رسائله دوت ملاحظة بطلب نسبة ٢/١ من قيمة المبيعات بدلاً عن العمولة لصالح الطرف الإيراني المساند في اتمام الصفقة . وبالإضافة الى ذلك يستدل من قائمة الحساب رقم ٨٦/٩٠٠ الصادرة من ترائستريد والمؤرخة في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ أن هذه الشركة تمكنت من تزويد إيران بخمسمائة صاروخ من طراز ميلان .

ويصنع هذا الصاروخ لدى المجموعة الأوروبية التي يطلق عليها 'ايروميسيل' وهي تتألف بصورة رئيسية من شركتين ، هما : ايروميسيتال الفرنسية وميسر شيدت - بلكوف - بلوم - الألمانية الغربية . وتعتبر الأخيرة كشركة تسليح تابعة للحكومة الألمانية تماماً ، وكان رئيس حكومة تافاريا جوزيف

شترامس (توفى قبل ترجمة هذا الكتاب) عضواً فى مجلس ادارتها • اذن
فالتصنيع المشترك - على منوال صاروخ ميلان - يودى الى امكانية تجنب أية
قيود تصدير مفروضة فى دولة بعد ذاتها • وعند الاستفسار عن احتمال شراء
ترانسريد لصواريخ ميلان من مجموعة أوروبيسيل ، أجاب فاطق باسم هذه
المجموعة بما يلى :

« ان اوروبيسيل لا تبيع الا لزبائن حاصلين على تصاريح بالشراء من قبل
الحكومة الفرنسية » • وقد مولت الصفقة عن طريق بنك سويسرى فى جنيف ،
وصد فيه حساب لخاويزيان المذكور •



■ محضر
صفحة سلاح

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٨٦ :

المكان : مدينة جايز نهايم الالمانية .

الابطال جوتر لانيهوزر تاجر سلاح من جمهورية المانيا الاتحادية وبالتحديد من سانت انجيرت في منطقة السمر المتاخمة لفرنسا، وبقطن بشكل رئيسي في باريس . وعاد لزيارة بلده المانيا منذ بداية ١٩٨٦ اذ كان قبل ذلك متهربا من دفع ضرائب قيمتها ٨٠٠ الف مارك الماني غربي بعد ان انقضت المدة القانونية للمطالبة بهذه الضرائب .

اتصل بي (المقصود المؤلف) جوتر لانيهوزر هاتفيا وأبلغني بأنه يقيم في فندق اتلاتيك بالقرب من محطة قطارات فرانكفورت . واتفق معي على لقاء في الساعة التاسعة مساء في حانة جراوربوك في ساكسهاوزن وعندما تقابلنا في هذه الحانة حدثني عن التحضيرات التي دبرها للقيام بانقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى . وذكر لي بأنه يود مقابلة « مخبر » غير حكومي غدا في مدينة فرانكفورت ، من أجل تجنيد أعضاء من فرق حرس الحدود الألماني ليعملوا في حراسة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى . وأشاد بهذه الفكرة قائلا : « أنه لأمر مثالي أن تقنع هؤلاء الناس هنا حتى ينسربوا الى مجموعات حراسة الرئيس في أفريقيا الوسطى » .

حوالي منتصف ليلة التاريخ المذكور أعلاه ارجعت جوتر الى فندق اتلاتيك ، وقبل وداعه طلب مني الاتصال به في صباح اليوم التالي . وفي اليوم الموعد ذهبت الى الفندق وقابلته في قاعته في الساعة العاشرة صباحا . فأبلغني في بدء الحديث أن المخبر لم يصل لأن سيارته المرسيديس ٥٠٠ قد اقتحمت في الليل وسرق منها جهاز الارسال ولكنه اعلمني بأنه ملتزم بموعد آخر مع شركة فيرتر فرتس بالقرب من مدينة روديسهام ليقابل هناك بعثة من رجال الحرس الثوري الإيراني . ومع أن الموعد معهم كان في الساعة الثالثة عصرا . الا اننا سافرنا معا في الساعة الحادية عشرة قبيل الظهر . وبما أننا وصلنا مبكرين فقد

تمشينا في أزقة روديسهام ، ثم جلسنا في حانة وطلب جوتر لنا زجاجة من نبيذ هذه المدينة المصنع عام ١٩٨٤ ، وفي هذه الجلسة اقترح بأن يقدمنى أثناء اللقاء القادم الى الآخر بن تحت اسم ميشيل يونجن باعتبارى مستشاراً له في شؤون النقل .

وفي الساعة الثامنة بعد الظهر سافرنا باتجاه بلدة جايزنهايم ، ثم توقفنا في الطريق قرب أحد اكشاك الهاتف ، حيث اتصل جوتر بشركة فريتس - فيرنر وقال لى بأنهم سيأخذوننا معهم من قرب محطة قطارات جايزنهايم .

انتظرنا قرب المحطة حتى شاهدنا بعد بضع دقائق سيارة مرسيدس ١٩٠ بيضاء . تقدم منها اينما شاب عمره حوالى ٢٨ سنة ثم حيا جوتر ورافقنا الى مكان اللقاء المتفق عليه : في فيلا بالمدينة حيث قدم لنا النبيذ مرة أخرى ، فعلق جوتر على ذلك بأنه مشروب الملوك . بعد عشر دقائق تقريباً وصلنا اينما مانفرد ليدر وهو المسؤول في الشركة عن توريدات السلاح لايران ، ثم قدمنى اليه جوتر كما اتفقنا سابقاً . عندما بدأ الاثنان في تبادل الحديث أثرت انا الصمت والاصغاء . ذكر ليدر بأننا على انتظار المسئول عن توريد السلاح في دائرة الحرس الثورى الايرانى واسمه سعيد باراداران وشخص آخر وهو مترجم السفارة الألمانية في طهران ، وأوضح بأنهما سيتأخران قليلاً للتجول في منشآت الشركة . واستطرد ليدر حديثه متطرقاً لموضوع منشآت تعبئة الذخائر في انسعودية ، حيث تم الاتفاق على ارسال المستندات الخاصة بذلك في أسرع وقت ممكن الى شركة فريتس - فيرنر .

وعلى أثر ذلك بدأ ليدر وجوتر يتفاوضان حول الطلبات الايرانية . فذكر ليدر بأن الايرانيين يريدون اصلاح ١٠ آلاف صاروخ من نمط توى ، مازالت لديهم من عهد الشاة . وبادره جوتر بأنه يعرف مهندسين اسرائيليين بإمكانهما اجراء الاختبارات اللازمة على هذه الصواريخ . لكن ليدر أعلمه بأن ايران لا تريد التعامل مع الاسرائيليين ، ثم سأل جوتر عن تكاليف اصلاح الصواريخ ، فاجابه جوتر باعتقاده أن الخلل هو في البطاريات الحرارية فقط ، ومع ذلك فهو يعتقد أن اصلاح كل صاروخ يكلف ١٨٠ دولاراً فقط . وبالرغم من ذلك

فقد تداولوا حول اقتراح يتم بموجبه ابدال الصواريخ القديمة بصواريخ صالحة للاستعمال على أن يحسب كل صاروخ بمبلغ ٣٨٠٠ دولار .

تعجب ليدر من ذلك وسأل عن مصدر الصواريخ الصالحة للاستعمال ، فقال له جوتر : « ان لدى الاسرائيليين ٣٠ ألف صاروخ من هذا النوع ، وليسوا في حاجة لها » . وبعد نصف ساعة من هذه المداولات اتصل ليدر بشركة فريتش - فيرنر سائلا عن موعد قدوم الضيوف الايرانيين ، ثم واصل ليدر وجوتر مداولاتهما حول ايجاد وسيلة لتحرير الصفقة دون اعطاء أهمية للدور الاسرائيلي في حديثهما مع الطرف الايراني . وبناء على ذلك قدم جوتر الاقتراح التالي :

« نأخذ ٥٠ صاروخا من نوع توي من الايرانيين ونستبدلها بنفس العدد من الصواريخ الصالحة ثم ننزع الأرقام عنها ونرسلها للايرانيين » .

وبعد مناقشة الاقتراح اتفقا على أن يتم الدفع بواسطة شيك بقيمة الخمسين صاروخا ، بحيث يسحب الشيك على بنك في لوكسمبورج بعد التأكد من سلامة الصواريخ .

وأخيرا وصل مثل دائرة الحرس الثوري الايراني باراداران ومعه المترجم في الساعة الخامسة عصرا .

بعد برهة قصيرة دق الجرس ثم فتح الباب ودخل رجل اسمه بيرنارد شاولتر وهو المدير العام لشركة البوس التي تزود الجيش في ألمانيا الاتحادية بتجهيزات إلكترونية وتورد منتجاتها حسب الطلب الى فرنس - فيرنر . وما أن اقترب من الحاضرين حتى بادر جوتر لاينهوزر بالتحية قائلا : « يسرني أن أتمكن أخيرا من التعرف عليك » لقد سمعت الكثير الكثير عنك ، ولكني الآن أحظى بشرف التعرف الشخصي عليك »

رد جوتر على التحية بتحفظ ، ثم بادر شاولتر للحديث عن الموضوع المشترك قائلا : « لنبحث مسألة اصلاح صواريخ توي ، فتدخل ليدر طالبا من جوتر توضيح الاقتراح الذي تمت مناقشته من قبل وفي هذه الأثناء كان ممثل الحرس الثوري الايراني يمز رأسه ، وبدأت على وجهه ملامح اليقظة

والتوثب عند ذكر الاسرائيليين أثناء الحديث المتداول . وفي هذا السياق علق جوتتر لاينهويذر بما يلي : « لا يوجد مهندسو اليكترونيات يستطيعون اصلاح هذه الصواريخ غير الاسرائيليين وعندما يأتى وزير دولتكم - المقصود وزير الدولة الايراني - الى باريس للتوقيع على العقد ، فليس من الضرورى أن يذكر له أن القائمين على اصلاحها هم اسرائيليون » . ولكن ممثل الحرس الثورى الذى لم يكن راضيا لاحتمال الاتصال مع الاسرائيليين وتساءل قائلا : هل ذلك يجب أن يكون ؟ ولم يحصل الا على اجابة مقتضبة : « نعم يجب أن يكون » . فاضاف ممثل الحرس :

« انكم ولا شك تدركون تقولات الناس عن أسلحة اسرائيلية تصدر الى ايران » . لكن جوتتر ضحك مستدركا : « انكم تعلمون قطعاً ان رئيس برلمان دولتكم يتمتع بأفضل علاقات عمل مع اسرائيل » ، فاجابه ممثل الحرس : « ان ما تقول يحدث على مستوى سياسى أعلى » .

وفي النهاية لم يوافق ممثل الحرس على الاقتراح المقدم الا بعد أن حصل على تأكيدات مكررة ببقاء اشتراك الاسرائيليين فى العملية سراً . ومع ذلك استفسر عن امكانيات اصلاح الصواريخ فى ايران ، فكان الجواب على استفساره بأن ذلك غير ممكن . وعقب ليذر قائلا : « وعلاوة على ذلك فان هذا هو عرض جيد لصالحكم أن تدفعتم ٣٨٠٠ دولار كتكاليف اصلاح لكل صاروخ ، حيث ستحصلون فى نهاية الامر على نظام صواريخ فعال ، ثم انه من المحتمل أيضاً ألا يجد السيد جوتتر لاينهويذر امكانية للتصليح أو قد يكون التصليح باهظ التكاليف ، أى أنه قد يخسر فى هذه العملية » .

ووافق فى النهاية ممثل الحرس الثورى على العرض بالرغم من أن الطرف الآخر لا يدفع الا ١٨٠٠ دولار ثمنا لكل صاروخ مستبدل .

النقطة الثانية : فى جدول أعمال الجلسة كانت تدور حول توريد ٢٥٠٠ صاروخ من نوع نوى الحديث : شلوتر يسحب مجموع برقيات من أمامه ويصرح بالعرض قائلا : « نطلب ١٧٥٠٠ ثمنا لكل صاروخ من هذه الأنواع » .

جوتتر لا ينهونر يصححه قائلا : « هذا السعر غير واقعي : الثمن الواقعي لكل صاروخ هو ١٣٥٠٠ دولار » .

شلوتر يسأل وهل مقدار أرباحنا يدخل في هذا المبلغ ؟ جوتتر يهز رأسه بالإيجاب ومثل الحرس يدون ملاحظة .

البند الثالث : في جدول الأعمال يتعلق بأجنحة الطائرات اف هـ

جوتتر يقول : « لا مشاكل في هذا الموضوع : اذ يمكن توريدها في أي وقت » مثل الحرس يسأل عن امكانية الحصول على بطاريات صواريخ هوك ، فيذكر جوتتر أن ثمن البطارية الواحدة ٢٥ مليون دولار ، ثم يعلق البحث في هذا البند ويفهم من الحديث أنه تم تصدير ١٥٠٠ صاروخ توي فعلا الى ايران . ولكن مثل الحرس يتشكك في صحة المعلومة ويسأل من الذي استقبل هذه الصواريخ في ايران ؟ جوتتر يجيب على ذلك بأنها أرسلت الى الجيش الايراني قبل سبعة أسابيع ، الا أنه لم يذكر أسماء أشخاص تسلموا هذه الأسلحة ، بالرغم من الحاج مثل الحرس لمعرفة الأسماء .

باراداران يصرح بأن الحرس الثوري سيتسلم مسؤولية السلاح الجوى ، لأن الجيش لم يعد موثوقا به ، ثم يسأل عن امكانيات التزويد بقطع غيار الطائرات المقاتلة .

جوتتر يجيب على ذلك بأن هذا العناد موجود لدينا في مستودعات بأثيوبيا وهو معاً وجاهز للتصدير . وقد جاءنا ايرانيون يطلبون ذلك من قبل فسنفثا البضائع وأحصيناها بواسطة الكمبيوتر ، بحيث تكون جاهزة بمجرد الطلب . ولكن رجالكم لم يعودوا الينا حتى الآن .

مثل الحرس يعلق : « سيأتي في هذه الأيام أشخاص ذوو مراكز مرموقة ويتحصلون المسؤولية بغرض اجراء المداولات القادمة في باريس ، وحينئذ سيكون مضمونا نجاح الصفقات المعقودة لصالح الطرفين » .

ثم تطرقوا بالحديث للأقنعة (الكمادات) الواقية من الغازات السامة التي زودت شركة دريجر ايران بها ، وانتهت الجلسة بعد حوالي ساعتين من بدئها .

وفي الختام دعا ليدر الحضور الى تناول العشاء في مطعم « دى شميده » . ولكن شلوتر اعتذر عن قبول الدعوة لأنه ينتظر شريكاً له قادماً من تونس - على حد زعمه - ولكنه في الحقيقة أراد الحديث مع جوتر على انفراد .

والآن بدأ الحديث بين شلوتر وجوتر عن مسألة المستحقين لنسب الاتعاب ورسوم الوساطات . فمن هؤلاء : صاحب شركة سويسري اسمه ترايجر ثم المسئولون في شركة فرس - فيرنر بالإضافة الى شلوتر .

جوتر عرض على شلوتر مبلغ ٦٥٠ دولار عن كل صاروخ على ان يتم تقسيم المبلغ على الأطراف الثلاثة فوافق شلوتر على ذلك ، ودعا جوتر لزيارته في القصر الذي يمتلكه في مدينة بويارد وكانت العصبية تبدو على مزاج ليدر في مطعم « شميده » ، وكان مندهشاً مشدوهاً من ضخامة الأرباح المتحققة . . حتى أنه قال بصوت مرتفع وعلى مسامع الإيرانيين : « آمل ان لا يتوقف الطرفان عن الحرب » وضحك الجميع بما فيهم الإيرانيان ، ثم استطرد ليدر : « انهم الآن بحاجة ماسة لكل شيء وهذا يساعدنا على عقد الصفقات ، فالدراهم لا تلعب دوراً لدى الإيرانيين » .

ومن الجدير بالذكر أن ادارة شركة فرس - فيرنر تنفى أن ليسار كان يفاوض باسمها ، رغم أنه من العاملين في الشركة .



■ وسيط ألماني
غربي

الاسم ا بول يرمان عمره يبلغ ٦٢ عاما .

تعليمه : لم يتعلم شيئا أكثر من كسب النقود كما يذكر هو نفسه بصراحة
تامة .

عمله : تجارة السلاح وخاصة لجيش ألمانيا الاتحادية وكانت آخر وظيفة
له هي مهمة الاشراف على مكتب التركيب والتجميع لدى شركة التسليح
رينكر .

قام في بداية نوفمبر سنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة للاستشارات الصناعية في
مدينة ميندن مشاركا لشخص آخر اسمه فيلهلم جروسي بينه . وهو أخصائى
في السلاح بجيش ألمانيا الاتحادية منذ سنة ١٩٥٦ . وحقق في إطار عمله براءات
اختراع وطورها لصالح الجيش الألماني ولكثير من جيوش حلف الأطلسي .

وكانت أولى المهن التى تعلمها ومارسها هى الرسم الفنى ثم درس حتى
حصل على دبلوم فى الهندسة ثم التحق بالعمل الحر . وعرف عنه الاهتمام برعاية
الرياضة فى بلدته ميندن خلال الفترة ٧٣/١٩٨٠ تولى رئاسة الاتحاد الرياضى
بها . وكان يكرم الرياضيين بسطاء كلما قام بزيارة لهم عند العودة من اسفاره
الكثيرة .

أما مهامه الرسمية حتى الآن فهى الأبحاث الأساسية ، وأنشطة تطوير ونتاج
وسائل الاشعال والتفجير الحديثة لصالح الجيش الألماني وحلف الأطلسي .

ومنذ اجتمع يرمان مع جروسي بينه فى شركة الاستشارات الصناعية وقد
أصبح لهما دور فى صفقات السلاح مع ايران . . . صحيح أن صرتهما لم يكتشف
عن دورها حتى الآن فى توريد السلاح لايران ربما لتمتع الشركة بحماية جهاز
المخابرات الألمانية وهو الذى يلاحق كل من يعقد صفقات تهريب الأسلحة .
ولكن ذلك لا يعنى عدم تورطهما فى هذه العمليات .

فالواقع أنه كان لهما دور كبير في توريد الأسلحة لإيران ولكن من خلال توكيلات يمثلان بها شركات أخرى مثل توكيلهما لشركة بي.آر.بي البلجيكية والتي لعبت دورا قياديا على الصعيد الأوروبي منذ سنة ١٩٨٢ في تهريب الأسلحة الى إيران . ولهما أيضا توكيل الشركة السويدية « اسكندينافيا كوموديتي » وقرعها في سويسرا .

وهكذا اجتمع كثير من الوسطاء والشركات بأوروبا لتزويد إيران بالأسلحة . وهو التجمع الذي لم يكشف أمره الا في سنة ١٩٨٧ وبعد ثلاثة أعوام أي سنة ١٩٨٤ من فض الشركة بين بيرمان وجروسي بينه ، وان كان بيرمان استمر في تعامله مع إيران حتى بعد فض الشركة .

وقب أن تتابع نشاط بيرمان وشركه من خلال التوكيلات أو غيرها في تهريب الأسلحة الى إيران فلا بد من لمحة عن بعض أنشطة شركتهما في منطقة الشرق الأوسط .

أول الأنشطة المؤكدة لهذه الشركة كانت وساطات السيد بيرمان الناجحة في تزويد ليبيا عام ١٩٧٨ بمتفجرات قيمتها ١٦٠ مليون مارك الماني غربي . بدأت هذه العملية بعد أن طلبت ليبيا استشارات من بيرمان حول امكانية الحصول على المواد المتفجرة المطلوبة ، حيث تقدمت اليه بذلك عن طريق شركة كورينترا ومقرها في لندن وهي الشركة التي استفسر الطرف الليبي منها مباشرة عن امكانية تزويده بهذه المتفجرات . على أثر ذلك استطاع بيرمان تدير الصفقة ، بحيث وردت شركة ديل لتكنولوجيا الدفاع ومقرها في روتنباخ بألمانيا الاتحادية القنابل والعربات المطلوبة دون تمبئة ، ثم قامت بالتعبئة بوسائل التفجير شركة بي.آر.بي البلجيكية « ٦٠٪ تي.ان.تي + ٤٩٪ هيكوجين + ١٪ شمع الموتان » . وقد شحنت هذه الأسلحة الى ليبيا من ميناء زيروجي البلجيكي . وحصل بيرمان مقابل أتعابه على مبلغ ٢٠٠ ألف مارك الماني . وكانت الصفقة - كما صرح وكيلان رسميآن لشركة ديل - مغرية جداً ، بالرغم من دفع أتعاب الوساطة .

واستطاع بيرمان في عام ١٩٨٣ التوسط لتصدير « أوعية لصب الحليب » الى السعودية : هكذا كان مضمون الرواية الرسمية . أما ماهية البضائع المصدرة

فهي في الحقيقة وسائل تفجير على هيئة « أقماع » قامت بتصديرها شركة ريجفريد لومان ومقرها في ميندن شمال ألمانيا الاتحادية وذلك عبر شركة بي.أر.بي البلجيكية التي يمثلها بيرمان . ودفعت للوسيط بيرمان ٢٣٠ ألف مارك ألماني مقابل أتعابه .

ولم يقف نشاط بيرمان من خلال التوكيلات والوساطات على بيع السلاح وتهريبه بل لقد استطاع أن يرتب علاقات تجارية مع جيش ألماني الاتحادية لصالح لومان . فحصل على اتفاق مكتوب منها باستحقاقه لنسبة ٦ ٪ من المبيعات التي يتم التعاقد عليها .

وهكذا كانت معاملات بيرمان تفتح له الطريق لعمليات واسعة في السلاح سواء كانت بطرق قانونية أو غير قانونية .

ووجد بيرمان في الحرب العراقية الإيرانية فرصته الذهبية حيث اتجه الى ترفير احتياجات ايران من الأسلحة .

وقد بدأ تصدير السلاح بصورة غير قانونية في صيف عام ١٩٨٢ الى ايران ، وذلك عن طريق المؤسسة البلجيكية الضخمة « سومايتي جنيرال » ، أو بمعنى أدق عبر الشركة بي.أر.بي التابعة لهذه المؤسسة . وكانت هذه الشركة تتعاون مع الوسيطين الألمانين صاحبى شركة الاستشارات الصناعية منذ تحقيق النجاح المشترك معهما في عقد صفقات مع ليبيا والسعودية . ومن الجدير بالذكر ان هذين الوسيطين جروسي بينه وبين بيرمان قد استطاعا ربط شركة بي.أر.بي بعلاقات وثيقة مع المسؤولين في جيش ألمانيا الاتحادية ، حيث اتيح لهذه الشركة اجراء تجارب على نماذج جديدة من الألغام والقنابل والمتفجرات بميادين تابعة للجيش الألماني .

وفي نفس الفترة ، أي بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٨٢ تمكن بيرمان وجروسه من بينه من عقد صفقة مع شخص اسمه أولاف أوسلوك ، وهو موظف لدى مؤسسة مبتسويشي اليابانية في دوسلدورف ، ويقطن في بلدة هان القريبة من مركز عمله . وبسبب هذا العقد كان على أوسلوك القيام بمهام مثل دراسة السوق وتحضير واعداد الاتفاقات والتوسط لدى الأطراف الأخرى والتزود بالمعلومات الهادفة

الى زيادة مبيعات شركة الاستثمارات الصناعية أو وكلائها الآخرين • ومن خلال
مخادئات جرت في صيف عام ١٩٨٢ بين جروسي - بينه وأوسلوك يمكن الاستدلال
على ماهية المبيعات التي يشملها العقد المبرم بين الطرفين ويفهم من هذه المحادثة
ان البضائع التي أريد تصديرها الى ايران بموجب العقد تشمل طائرات مقاتلة
وطائرات هليكوبتر وقطع غيار وذخائر • أما الطرف الايراني فيبدو أن موقفه
كان يكتنفه بعض الغموض الذي يشير اليه تعقيب أوسلوك على تساؤلات
طرحها عن هوية المفاوضات الايرانيين الذين اعترفوا بحصولهم على ٣٠٠ ألف
وحدة ذخائر من شركة أورليكون السويسرية •

يقول أوسلوك في هذا المجال : « ان الشخص المسمى منصوري ليس
عضواً من أعضاء اللجنة الايرانية المقيمة حالياً في أوروبا ، اذ يوجد في أوروبا
ثلاث لجان تتمتع بوكالات معينة » •

ويعرب أوسلوك في كلامه مع جروسي - بينه عن ظنه بأن المحرك الحقيقي
لمنصوري هو باومان صاحب الشركة السويسرية •

ولم يعلم أوسلوك ان جروسي - بينه وشريكه بيرمان قد تقدموا بتاريخ
٢٣ أغسطس ١٩٨٢ بطلب الى هذه الشركة ليروجا لها ذخائر ومتفجرات ، أي
أنهما على صلة بها •

بالاعتماد على هذه الخلفية اتصل جروسي - بينه هاتفياً ببأومان سائلاً
اياهم عن أسماء أعضاء اللجان الايرانية المتواجدين في أوروبا • وبعد تردد وتعلل
بالنسيان اجابه أخيراً ذاكراً اسم أهم شخصية مسئولة في اللجان ، وهو ميروس
طباطبائي •

ومن خلال هذه الاتصالات بدأت كثير من المعلومات تظهر عن عمليات
تهريب السلاح الى ايران •

فقد جرى بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٨٢ اتصال هاتفي بين أوسلوك وبيرمان
(شريك جروسي - بينه) • وكان ملخص المكالمات الهاتفية يدور حول جنرالات
في الجيش التركي قبلوا الرشوة ، ونحو أشخاص ايرانيين قدموا الى انقرة
لاتمام صفقة سلاح ومعهم حقيبة مليئة بالنقود لتمويل هذه الصفقة ، كما فهم من

المكاملة ان الوسطاء ينتمون الى المانيا الاتحادية • وفيما يلي اعادة لمضمون الحوار الياتفى •

أوسلوك : أنا اخبرك عن رجلنا ، فهو على علاقة جيدة مع القيادة العسكرية العليا في ايران ، وقد تحدث الايرانيون معه عن طلباتهم ، وهم بحاجة الى ما يلي (هل تستطيع التسجيل) :

بيرمان : أنا على أهبة التسجيل ، وعليك أن تعلمي :

أوسلوك : ٢٠٠ محرك احتياطي لصهاريج أم ٦ ذخائر بندقية ٧ر٩ ملم •

بيرمان : ما عدد هذه الذخائر ؟

أوسلوك : يريدونها غداً ان أمكن ذلك •

بيرمان : اسألك عن العدد •

أوسلوك : هم يطلبون دائماً نصف مليون ، ويريدون نفس الكميات من ذخائر المورزر ٦٠ ملم و ٨١ ملم •

بيرمان : بأي عدد ؟

أوسلوك : قات لك بنصف المليون أيضاً ان أمكن •

بيرمان : طبعاً ، ولكني لا أعلم عن امكانية تقدير كل ذلك في خلال اسبوع •

أوسلوك : علمت بأن شركة أورليكون السويسرية مستيع الى ايران ٦٠ مدفعاً مضاداً للطائرات •

بيرمان : ولكن عن أي طريق ؟

أوسلوك : عن طريق قيادة الجيش التركي ، ثم اضافة متطرقاً لموضوع الصفقة السابقة أنه اذا استطعنا أن نعرض عليهم عرضاً جيداً خلال فترة توريد قصيرة ومن مكان محدد ، فانهم سيرسلون طائراتهم بأنفسهم ويشحنون مشترياتهم بها •

بيرمان : استطيع تدبير الصفقة من سويسرا •

أوسلوك : وهم يملكون النقود أيضاً ، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن السويسريين لا يتقنون بأحد فلهم تجارب مرة في موضوع الدفع ، فلذلك يتم الدفع الفوري بالحقية بمجرد استلام البضاعة .

جيرمان : استطيع الحصول على الموافقة خلال يوم غد .

أوسلوك : من الأفضل أن ترسل أنت بالتكس وليس بي.أر.بي واليك الرقم في تركيا : ٢٢٧٦٤ آيه.واي.اف.تي.أي.أر ولا تنس ذكر السعر وفترة التوريد .

جيرمان : لا مشاكل .

أوسلوك : عند التجاوب مع ما عرضناه فسيأتي المنيون في القيادة الايرانية الى انقرة لابرام العقد ، ثم يرسلون من يدفع لنا ٣٠٪ من القيمة .

جيرمان : لماذا الى انقرة ؟

أوسلوك : معظم العقود ترم معهم في انقرة .

جيرمان : اذن فالأتراك هم أصدقائهم الحميمون .

أوسلوك : الأتراك يستفيدون هذه الأيام من الطرفين ، فقد تعاقدوا مع الايرانيين قبل نصف سنة على تصدير بضائع عامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار . وهم على علاقة تجارية جيدة مع العراقيين أيضاً . ولهذا فان مثل هذه الأمور تختلف باختلاف الضابط المسؤول عن ترتيبها . وقبل أن انهي كلامي أرجو أن تحسب نسبة ٨٪ لاضافتها على السعر .

جيرمان : ٨٪ فقط ؟

أوسلوك : نعم يكفي ذلك .



■ الغضب بين الوسطاء

ان عمليات تهريب الاسلحة تهدف في الاساس الى تحقيق أكبر قدر من الأرباح لأطراف العملية حتى يصل السلاح الى طالبيه . وضمانة الأرباح كانت دائما نقطة جذب لأطراف عديدة للمشاركة في بيع الاسلحة خارج اطار القوانين المنظمة في كل دولة لصفقات بيع السلاح .

والغريب أن تصل جاذبية هذه الأرباح الى حد الخروج ليس فقط على القوانين ولكن على العرف السائد بين المهرين وأن ينصب طرف في صفقة على الأطراف الأخرى ويستولي وحده على كل الأرباح المتحققة من المعاملات .

ومتابعة واحدة من عمليات النصب بين المهرين هي واحدة من المسارات التي تستحق الدراسة . فهي لا تكشف فقط عن غياب القيم السلوكية في تهريب الأسلحة ولا في التعامل بين المهرين أنفسهم واتجاهه تكشف وهو الأهم عن الوسائل الخطيرة التي تتم من خلالها هذه العمليات لاختفاء الصفقات والأسراف التي توطئت في القيام بها . ولا تقف حدود الدول عائقا دون حركة هؤلاء الوسطاء الى حد يبدو وكأن العالم بالنسبة لهم مفتوح بلا قيود أو حدود .

والمثال المطروح هنا كنموذج يوضح أن صفقة واحدة من الأسلحة التي هربت الى ايران تقوم بها شركة بلجيكية من خلال وسيط في تركيا . ويتم من خلال طرف ثالث في هونج كونج وهي مسارات تتم من خلالها عقد الصفقة وهي تختلف طبعا عن مسارات نقل السلاح ولا كانت في بعض الأحيان تتم من خلال نفس القنوات المتعددة .

واذا كان من الطبيعي أن يكون الهدف الوحيد للوسطاء هو عمولة الصفقات . فان ذلك ينطبق تماما على بيرمان وجروسي - بينه .

وينطبق أيضا على وسطاء آخرين ممن حاولوا جهدهم للاستفادة من تصدير السلاح الى ايران ، وقد دون بيرمان في هذا السياق محضرا يضم ٢٣ اسما

لشركات قامت بتصدير متفجرات وذخائر وقذائف مورزر وقذائف اطلاق صواريخ وملاحق تفجير عبر شركة B. R. B. البلجيكية ، حيث كانت قيمة المبيعات حوالي ١٣٣ مليون دولار . وفي هذا المحضر وردت أسماء مختلفة كسماسة عقد صفقات التمليح ، مثل التاجر النمساوي للأسلحة بوتش الذي يقطن في بلدة ايجرسدورف قرب مدينة سالزبورغ النمساوية ، وقورسلوند مثل شركة يرقورس السويدية .

وبعد أن ضمنت شركة بي.آر.بي الحصول على الطلب الإيراني من الشركات المختلفة أرسلت مدير المبيعات وهو السيد هيرمانسن الى طهران لتوقيع العقد مع وزارة الدفاع الإيرانية . وقد اتفقت هذه الشركة بفضل جهود الوسطاء : بيرمان ، جروسي - بينه ، أوسلوك مع شركة لوزاك ماكينا التركية التي تتخذ مقرها بمنطقة سيسلي في استانبول ، على التوقيع الرسمي كطرف بالغ للإيرانيين ، وذلك لأن الشركات البلجيكية لا يسمح لها بالتصدير المباشر الى مناطق تسود فيها الجروب . وهكذا وقع العقد بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٢ ، وجرى اتفاق على تحديد نسبة العمولة ودفعها بمجرد تسليم البضاعة وتنفيذ بنود العقد الأخرى .

وبعد وصول هيرمانسن الى بلجيكا قادماً من طهران ، بدأت اتصالات الوسطاء الهاتفية معه للتحديث بشأن العمولة المتفق عليها . ولكنه أبلغهم أنه لم يستطع زيادة نسبة العمولة عن ٤٪ من قيمة المبيعات ، وأنه لا بد من تقاسمها مع وسطاء في أوروبا والوسيط التركي والإيراني ، مما سبب أزمة ثقة وخلاف بين بيرمان وأسلوك من جهة وبين شركة B. R. B من جهة أخرى ، فرفضت الشركة قيمة العمولة في النهاية الى ٥٪ من قيمة المبيعات البالغة ١٣٣ مليون دولار . ثم عادت بعد ذلك الى الادعاء بعد مماطلتها في الدفع أن العقد قد أُلغى قبل تنفيذه . ولم يكشف النقاب الا في عام ١٩٨٧ بأن شركة بي.آر.بي قد قامت بتنفيذ العقد المذكور بحذافيره عن طريق شركة ماينال في هونج كونج . وهكذا وفرت على نفسها قيمة العمولة البالغة حوالي ٦ ملايين دولار . وقد استمرت محاولات التصدير بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ بطرب ملتوية الى ايران . فمدير

ببيعات B. R. B. - وهو هيرمانسن - مارس أنشطة ملحوظة على هذا الصعيد، حيث تقدم بعرضين لبيع لشركة اسكو البلجيكية دبابات من نوع تي، آر ٥٨٠ وذخائر مختلفة، بالوكالة عن شركة كوما السويسرية. ومن المعروف أن المستخدم النهائي لهذه الأسلحة هو إيران. فلشركة اسكو المذكورة فرعان أحدهما في مالطا والآخر في سنغافورة، أي في بلدين لهما دور إيجابي في تصدير الأسلحة إلى إيران.

والغريب في الأمر هو أن خداع الوسيط في مسألة العمولة لم يثن من عزم شركة بيرمان وجروسي - بينه عن الاستمرار في أنشطة الوساطة. فقد اتضح من خطاب مؤرخ في ١٤ يناير ١٩٨٣ أن بيرمان عرض على الوسيط التركي أكاكين بيع ١٠٠ مدفع مع ذخائرها المطلوبة في إيران.

وكان ذلك بداية انطلاق في عقد صفقات ضخمة لصالح إيران عن طريق وسطاء ألمانيا الغربية.

في ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ أرسل بيرمان جروسي - بينه إلى أوسلوك شريكهما خطاباً توضيحياً بشأن قائمة بالأسلحة المعروضة ويشتمل الخطاب التوضيحي على ما يلي:

١ - ما يتعلق بالبند رقم ١ حتى رقم ١٣ من القائمة فيمكن توريد أجهزة عند الطلب أو توريدها بسرعة.

٢ - الأسعار المذكورة خاضعة للتداول، أي يمكن المناقشة لتحديد السعر النهائي.

٣ - يمكن إعطاء معلومات إضافية أدق أثناء اللقاء القادم.

٤ - يستطيع مبدئياً توريد أجهزة أخرى، غير التي أدرجت في القائمة.

أما القائمة المذكورة فقد دوت فيها أنواع الأسلحة والذخائر التالية:

*** ٣٢ مليون قطعة من ذخائر ٧٠٦٢ ملم.

*** ٤ ملايين وحدة من رصاص مطاطي للتمرين ٧٠٦٢ ملم

*** ٢٦٠ ألف قطعة كلاشنكوف نوع جديد، ٧٠٦٢ ملم ٣٩

*** ١٠٠ وحدة من محركات أم ٤٨ آيه ٥ أو آيه دبليو دي أس ١٧٩٠
— ٢ آيه (سعر الوحدة ١٧٥٠٠٠ دولار) وصواريخ مضادة للدبابات سعر
الصاروخ ٨٠٠٠ دولار •

ويخص شركة برفورس السويدية :

*** حوالي ٦٠ قطعة مدافع مورزر من اقتساج بوفورس مع مواشير
احتياط للمدافع وآليات تيار كهربائي (سعر الوحدة : ٢٥٠٠٠٠ دولار)

*** ٢٠٠ ألف وحدة من قذائف مدفع ٤٠ ملم مع أجهزة تفجير •

*** ٢٠ وحدة أنظمة جديدة لتوجيه النيران (القذائف) •

*** ١٠٠ وحدة أنظمة جديدة لتوجيه النيران •

*** ١٠٠ وحدة صواريخ سام ٧ (أرض جو) من المستودع مباشرة •
(سعر الصاروخ ٤٥٠٠٠ دولار) •

*** قذائف حرارية ١٠٦ ملم بمعدل ١٠٠٠٠ قذيفة شهرياً •

*** قذائف مورزر من كافة المقاسات وبأى عدد مطلوب ، وبالإضافة الى
ذلك : قذائف حارقة وقذائف اطفاء واضاءة من كافة المقاسات •

*** سيارات اسعاف : وقد اعترف بيرمان بأنه قد أرسل مع شريكه هذه
القائمة الى أوسلوك ، وذكر بأنه طلب هذه الأسلحة من كارل أريك شميتس
الذى يملك شركة سكاندينافيان كوميديتى ومقرها فى مدينة مالمو السويدية •

وهو ما تحتاج الاشارة الى دور شركات السويد فى عمليات تهريب السلاح

لايران •



■ حق السويد
إشتركت

ان دور شركات السويد لم يكن فقط مجرد الوساطة مع الوكلاء الالمان في بيع السلاح بل وتهريبه الى ايران خلال الحرب بل لقد تجاوز ذلك الى درجة ان التعاون مع الشركات الالمانية لا يقارن اذا كان من الجائز المقارنة بين خطا قانوني وآخر .

ودور كارل فريك شميتس في التعاون مع بيرمان كان في الواقع حلقة من ادواره المتعددة لمعاونة ايران في مجال السلاح وغيره باعتباره حديث عهد بتجارة السلاح .

فهو لم يقف عند حدود مخالفة القوانين السويدية ببيع اسلحة لدولة في حالة حرب بل وخالف كل المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة بمقاطعة جنوب أفريقيا .

فنجده في سنة ١٩٨٣ قد وقع عقدا كوكيل عن ايران مع جنوب أفريقيا وبموجب هذا العقد التزمت جنوب أفريقيا باسّاج احتياجات ايران من المواد العسكرية التالية :

- ٤٠٠٠ طن من مسحوق M. I لتصنيع متفجرات لقذائف ١٥٥ ملم .
- ٧٠٠ طن من نفس المسحوق لتصنيع متفجرات لقنابل ١٠٥ ملم .
- ٢٠ ألف طن من تترات الأمونيوم (النشادر) وتكفي هذه الكمية لصنع ٨٥٠ ألف قنبلة ١٥٥ ملم .

ولكن هذه الصفقة لم تنفذ تنفيذا كاملا بسبب الضمانات المالية التي كانت ايران تطلبها من البائع ، حتى تتأكد من انجاز تسليم الأسلحة أو البضائع حسب العقد المبرم . ولم يصل الى ايران الا ٣٠٠٠ طن من المسحوق ام . أي والجزء الأعظم من تترات الأمونيوم . ولهذا كلفت جنوب أفريقيا شميتس بالبحث عن شركات بديلة لتعويض الكميات التي لم تصدر حتى الموعد المتفق عليه وبعد أن بذل جهوده في ذلك تمكن من التعاون مع شركات اسّاج أوروبية لتعويض النقص ، وخاصة مع شركة بوفورس .

وهو بذلك لم يكن فقط معاونا على توفير السلاح لـ إيران ، بل وعمل على حماية شركات جنوب أفريقيا باستكمال عقدها حتى لا تظهر بموقف العاجز عن الوفاء بالتعاقدات المطلوبة منها .

ولعل من الضروري أن تعرف بعض المعلومات عن مثل هذه الشخصية حتى يتضح مدى اضرار سوق تهريب السلاح لرجال الأعمال في العالم وخاصة بأوروبا للتورط فيه .

فكارل اريك شميتس من مواليد ٢٧ يناير ١٩٣٥ في قرية هوليفيكسنيس الصغيرة الواقعة في جنوب السويد . وكان يدير ثلاث شركات مختلفة على الأقل ، وهي : شركة جيكاو وسكاندنافيان ثوموديتي وسكاندنافيان فيريلييرس في نفس الوقت . اما علاقاته التجارية بإيران فيبدو انها بدأت قبل ١٥ عاماً ، فقد كان في بداية السبعينات من مصدرى السكر المشهورين على الصعيد العالمي .

وتيجة لتذبذب أسعار السكر في بورصة لندن كاد رجل الأعمال السويدي أن يصل الى حد الإفلاس . ومن الأنشطة التي مارسها علاوة على ذلك تجارة خامات النفط والمنتجات الكيميائية ، حيث روج بعضها في الأسواق الإيرانية . وفي أوائل الثمانينات كان وكيلا لشركات تصدير سويدية مختلفة في إيران ، مثل شركة ايساب وشركة ساندفيك وبوليند وفيرميتا ورغم تعدد نشاطه فانه ليس هناك دلائل على ان شميتس دخل ميدان تجارة الأسلحة قبل عام ١٩٨٣ ، علماً بأنه دعم إيران دائماً وخاصة في تدبير المنتجات الكيميائية بغرض صنع المتفجرات لصالح إيران . فقد كان يوفر هذه المنتجات من المؤسسة السويدية الحكومية وهي التي تتولى مسؤولية ادخار النفط والمواد الكيميائية في أيام السلم لاستغلالها في فترات الحرب .

وقد حققت الجبارك السويدية لمدة ثلاث سنوات في أنشطة شركتي بوفورس وسكاندنافيان كوموديتي التي يملكها شميتس ، وبالتحديد تلك الأنشطة المتعلقة بتهريب الأسلحة والذخائر منذ عام ١٩٨٢ الى إيران أرباحاً هائلة . وقد توصلت التحقيقات الى نتائج مذهلة دوفت في مجلدات بلغت ٨٠٠٠ صفحة . ويتضح من هذه المعلومات تورط شركات عديدة في تطارة السلاح غير القانونية مع إيران ، ليس في السويد وحدها بل في كل من بريطانيا وهولندا

وبلجيكا والمانيا الاتحادية والنمسا وفرنسا . وقد كسب المنتجون والوسطاء التجاريون في هذه البلدان أرباحا هائلة :

وكانت الصدقة وحدها هي التي فتحت عيون رجال الجمارك على ضرورة التحقيق والتعقب واتخاذ الاجراءات اللازمة . ففي ١٧ مارس ١٩٨٤ ثم في ٢٠ ابريل من العام التالي وصلت الى الجمارك الرئيسية في مدينة باساو الألمانية (الواقعة على الحدود النمساوية) ثلاث قاطرات محملة بثمانين طنا من المتفجرات المشحونة من السويد والمرسلة الى شركة ارماتورين في بلدة روستوف قرب مدينة شفانشتادت النمساوية . ولكن هذه الحمولة لم ترسل الى الهدف المعلن عنه بل تحولت عن طريق شركة شحن في باساو الى بلدة شتادة على نهر الالب ، ثم شحنت بالطرق النهرية والبحرية الى سوريا ، ومن هناك الى ايران .

هذه الوسيلة الملتوية لفتت انتباه مسئولى جمارك باساو فأخطروا عنها الدوائر السويدية المختصة ، مما أدى بالتالى الى اجراء التحقيقات .

وفي اطار هذه التحقيقات سلطت الاضواء على شخصية شमितس وشركتيه : الاولى سكالدينايان كومديتي والثانية شركة سيرفينا التي تتخذ من بلدة فريبورج السويسرية مقراً لها .

وتفيد تقارير الجمارك أن شमितس وحده باع أسلحة لايران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار تقريباً . وهو لم يعترف على كل حال بعدم شرعية أنشطته مبرراً ذلك بأن المنتجين وموظفى الدوائر المختصة يعلمون بهذه الصفقات . وبما أنهم لا يطلبون اثباتاً على عدم ذهاب الأسلحة من البلد الوسيط وانتقالها الى المستخدم النهائي لها فانهم بذلك يشتركون بصورة غير مباشرة في اتمام الصفقات . . . وهو يعتبر أيضاً أن كل ما يثار حول ذلك ما هو الا زوينة دون مبرر . وبالرغم من الفضيحة التي أثارت في السويد عن السوق السوداء لتهرب الأسلحة الى ايران فانه أصر على الاستمرار في أنشطته . وابرق الى منظمة صناعات الدفاع الوطنى الايرانية عام ١٩٨٥ مبراً عن رغبته في الوفاء بالتزاماته في تصدير الأسلحة الى ايران ، ذاكراً ما يلي :

« اعلاماً لكم عن عزمنا على تزويد منظماتكم بالبضائع المتفق عليها (المقصود خلباً أسلحة) فلا بد من التنويه عن وجوب خرق كافة القوانين والأنظمة السارية في بلادنا ونأسف على التأخير الحاصل في التصدير . ولكننا نأمل أن تفهموا مشاكلنا الطارئة ونؤكد لكم أننا سنبذل كل جهد لتزويد منظماتكم بالبضائع »

وحقيقة فإن فرض القيود المفروضة على تحويل العملة الصعبة وعلى تصدير الأسلحة في السويد لم يكن سهلاً منذ بدء عمليات تهريب الأسلحة إلى إيران ولهذا كانت الحاجة إلى إيجاد قنوات لخرق القوانين والترتيبات المتبعة .

وومن هذا المنطلق فقد اعتمد شميتس أن تكون المنتجات المصدرة إلى إيران غير سويدية المنشأ ، كما اعترف بنفسه عندما استجوبته الجمارك . وأوضح شميتس ذلك بأن الأسلحة أو الذخائر تباع إلى شركات في بلدان لا تمنع في إعادة التصدير إلى إيران ، باعتباره المستقبل النهائي لها ومن أجل انجاز الصفقات المالية فقد وطد صلاته بالخير المالي ماكس بوتيلر من سويسرا . متعاونين منذ عام ١٩٨٠ مع بعضهما في هذا المجال . ولهذا أسس معاً شركة سكانسوجار التي تحول اسمها عام ١٩٨٢ إلى سكانكوم ويبدو أن تدير المسائل المالية كان يتم بأساليب وطرق ملتوية أيضاً ، كذلك التي كانت تتم عبرها عمليات تهريب للملاح . واتضح من تحقيقات الجمارك أن أعمال شميتس وشركائه كانت مقسمة على شركتي سكانكوم السويدية وسرفينا التي تتخذ مقرها في مدينة فريبورج بسويسرا : فالأولى كانت تخطط وتنفذ عمليات إيصال الأسلحة إلى إيران ، والثانية كانت تهتم بانجاز الأمور المالية بما فيها الضمانات وتوزيع الأرباح وكل التفاصيل المتعلقة بذلك . وكانت السلطات الإيرانية تدفع حسابات الأسلحة والذخائر التي تسلمها عن طريق البنك الوطني الإيراني في لندن أو دوسلدورف . ومن هذين المصرفين أو من أحدهما حولت النقود إلى حساب شميتس في بنك اربوتنوت في لندن أو في مصارف جنوب أفريقيا في لوكسمبورج . وفي كثير من الأحيان كان الدفع يتم مباشرة إلى شميتس عن طريق المصارف السويسرية .

ويتضح من خطاب أرسله شميتس إلى شريكه ماكس هرتلر الذي امتلك فيلا أنيقة في شارع تشيمين - رتر شتراسه بمدينة فريبورج أهمية الدور المالي المرسوم لشركة سرفينا . وفي هذا الخطاب المؤرخ في ١٥ أبريل ١٩٨٥ ذكر

شميتس أن قيمة المبيعات إلى إيران في عام ١٩٨٦/٨٥ بلغت حوالي ١٥٠ مليون دولار ، كما أبلغ شريكه أن الضمانات البنكية المطلوبة اعتمدت في بريطانيا وأن أول الشحنات سترسل إلى إيران في شهر مايو القادم ، وأشار إلى عدم التمكن من اعتماد الضمانات المالية المذكورة في البنوك السويسرية .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن شريكا إيرانيا في شركة سرفينا هو كابك خسروان قد أسس فرعاً تابعاً لها ، وهو شركة انكوترا ونجح في توثيق علاقاته مع العسكريين الإيرانيين . ويعلق شميتس على ذلك بأن شركته السويدية لا تود أن توكل عنها شركة مهيذية أخرى لتمثل مصالحها في إيران ، بل تفضل أن تكون انكوترا هي وكيلتها هناك حيث أنها فرع يملكه إيراني هو من شركائنا .



■ شركة وهمية
في باريس

لم يكتفد سحابة السلاح واصحاب المصانع التجارية المتعاملين معهم في استغلال شركات حقيقية لخداع الدوائر الرسمية والتحايل على قوانين حظر التصدير الى مناطق الحروب ، بل لجئوا لأساليب ملتوية وصلت الى حد تسجيل شركات ليس لها وجود حقيقى لتكون ستارا لآعمالهم .

ويجسد المثال الواقعى على ذلك نشاط رجل الأعمال السويدى وهو فيستس الذى كان لابد له من وضع وتنفيذ خطط فى غاية الدقة والتعقيد ، حتى يتمكن من تهريب السلاح والذخائر الى ايران دون احراج الشركات المتعاملة معه . فـ شركة ديناميت - نوبل التى كان يروج بضائعها الحربية من المتفجرات كانت معروفة بالجدية والالتزان بدرجة عالية ، مما يؤكد حرصها على عدم التورط فى تهمة مخالفة حظر التصدير المفروض على مناطق التوتر أو حتى الاشتباه بأنها تقوم بخرق القوانين المتبعة فى هذا المجال .

وأمام هذه الاعتبارات تم تسجيل شركة للكيميائيات فى أثينا تحت اسم الفيميك بغرض اصدار مستندات المستورد النهائى باسمها ، حتى لا تدرك الدوائر المختصة فى حالة الرقابة لن الهدف النهائى للبضاعة المصدرة هو ايران .

فكانت شركة ديناميت - نوبل مثلا تصدر البضاعة الى بلجيكا أو السويد لتتبعن من هناك (حسب البيانات الرسمية) الى اليونان ، ولكنها كانت فى الحقيقة تصدر بالسفن مباشرة الى ايران .

وقد أسس هذه الشركة أو بمعنى أدق سجلها وهمياً على الورق أحد الأثغنياء اليونانيين واسمه ايون فوريس كفرع لمؤسسة ارمسكور التابعة لجنوب أفريقيا ، وخصص لها مكاتب عنوانها : ٣٣ شارع كيفيسياس بأثينا ، ثم طور الأنشطة التى تتم بواسطتها بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٤ بصورة مكثفة . وفى شهر مايو ١٩٨٧ قام مجهولون بتفجير مكاتب هذه الشركة الوهمية ، وعلى أثر ذلك فرض رجال الأمن اليونانى حظراً على الأبناء المتعلقة بها .

ومما يدل على أن هذه الشركة وهمية ولا وجود لها الا على الورق ان صحفياً بلجيكيًا قام بزيارة للمقر الرئيسي لاتحاد المنتجين الكيميائيين الأوروبيين وسأل عن شركة القيمبك التي ذاع صيتها كشركة كيميائية في استيراد وسائل ومساحيق التفجير من بلجيكا والسويد ، فكان الجواب ان الذي حصل عليه هو « أن هذه الشركة مجهولة لدينا تماماً » .

وقد استغل على الرغم من ذلك اسم وعنوان هذه الشركة الوهمية التي لا تنتج في الحقيقة أية بضاعة ولا تستوردها الا عبر برقيات وهمية بواسطة التللكس تستقبلها من سماسرة السلاح المعروفين ، أمثال بيرمان وجروسي - بينه واوربان الذي أسس فرعاً يديره لصالح شركة سكاندافيانز - كوموديتي في بلدة ناساو الألمانية .

وهكذا تمكن شميتس وشركاؤه من شراء كميات هائلة من المساحيق الكيميائية الخاصة بتصنيع المتفجرات تحت اسم هذه الشركة الوهمية ، بالإضافة الى ملايين الصواعق وأدوات التفجير وشحنها بالوسائل الملتوية الى ايران . وقد استورد الجزء الأعظم من هذه النخائر من شركة ديناميت - نوبل ، التي حققت بذلك مبيعات بملايين الماركات . ومما يؤكد ذلك هو تصريح السيد تيجورن سييل أحد مسؤولي شعبة الملاحقة والتعقب لدى دائرة الجمارك السويدية حيث ذكر في هذا التصريح : ان كافة البضائع المستوردة من شركة ديناميت - نوبل قد صدرت الى ايران . وهذا هو ما أكد لي كارل أريك شميتس » .

والحديث عن الشركة الوهمية يفتح المجال للبحث عن شبكة العلاقات التي جمعت الشركات الأوروبية المتعددة .

ولعل من المفيد ان نتطرق في هذا الاطار الى علاقة تجار السلاح السويديين بالوسيطين الألمانين بيرمان وجروسه - بينه . في اطار تعاونهما مع شركة B. R. P. الباجيكية اذ حدث أن قدمهما هيرمانس مدير مبيعاتها في منتصف عام ١٩٨٣ الى التاجر والوسيط السويدي المعروف شميتس الذي وجد فيهما ضالته المنشودة ، ولا سيما ان ايران كانت قد أوكلت اليه البحث عن شركات المانية منتجة للأسلحة والنخائر لاستيراد احتياجاتها الحربية منها . وبعد أن استعلم عنهما جيداً تأكد أن بيرمان رجل أعمال جاد كان على علاقة جيدة مع مؤسسة

الجيش في ألمانيا الاتحادية ، وأن جروسي - بينه يعتبر خيرا فنيا في مجال الأسلحة والذخائر وعلى علم بالامكانيات الانتاجية للشركات الألمانية في التسليح . وقد تمت أول مقابلة عمل بين شميتس وهذين الوسيطين الألمانين بين تاريخي ١٦ - ١٨ يناير عام ١٩٨٤ في فندق سانت جوتارد بمدينة زيوريخ . وفي هذه المقابلة طلب منهما المساعدة في الوساطة لايجاد طرف ثالث تتم من خلاله تصدير أسلحة وذخائر الى ايران ، وقدم لهما قائمة مسجلا بها الطلبات الايرانية التالية : قنابل ١٢٠ ملم و ١٥٥ ملم ، صواعق لقنابل ووسائل تفجير ١٢٠ الى ٢٣٠ ملم ، وذخائر مورزر ٦٠ و ٨١ ملم ، بطاريات اطلاق صواريخ ، أجهزة تفجير ، وسائل تقوية وتأخير لعملية التفجير ، وعرض عليهما التعاون لايجاد المنتجين لمثل هذه البضائع المطلوبة .

وأوضحت طلبات شميتس عن حاجة ايران الماسة للسلاح والذخيرة في هذه الفترة . وكان لهذه الطلبات اثرها الواسع في القيام بنشاط هائل ومكثف في شركة بيرمان - جروسي - بينه ، من أجل تلبية هذه الالتزامات والاستعداد للوضع الجديد . ورفقهم ردهما السريع على تصورات شميتس من خلال ملاحظات وردت في دفتر يوميات شركتهما للاستشارات الصناعية . فقد دوت في هذه الملاحظات البضاعة المطلوبة من الذخائر والتجهيزات الحربية ، مثل الصواعق ووسائل التفجير والمتفجرات المختلفة بأعداد هائلة .

وعلاوة على ذلك وردت أسماء رجال أعمال وشركات تذكر أهمها مثل ديجل - شركة سويسرية - ، ديل - شركة ألمانية مقرها الرئيسي في نورنبرج - ولهما فرع في روتباخ بألمانيا الاتحادية وآخر في البندقية بإيطاليا ، كوبال جانسون هيرتسبيرجر ، ساور ، مانبل ، وأخيرا جوراري .

وذكر بيرمان - للمؤلف - بأن لقاء قد تم مع شميتس في عام ١٩٨٤ بمدينة باريس ، وحضره أيضا : جروسي - بينه مع هيرمانس - ممثل شركة بي.أ.ري. البلجيكية - وسميث ممثلا عن مؤسسة ارمسكور الحكومية التابعة لجنوب أفريقيا .

وفي هذا اللقاء أعلن شميتس بأنه دبر صفقة لبيع ٦٠٠ ألف قطعة من الذخائر الى ايران عن طريق جنوب أفريقيا ، و اضاف بأنه زار باكستان مع جروسي - بينه

ومع لوندنبيرج ممثل شركة بوفورس ، وذلك للبحث عن امكانية تصنيع ذخائر
المورزر هناك لصالح ايران ، الا أنهم لم ينجحوا بسبب صعوبات معينة حالت
دون تحقيق هدفهم .

وقد حاولت شركة يونجهاوس وهي فرع شركة ديل في البندقية - ان تقدم
عروضا لبيع الذخائر بواسطة شركة سكاندنافيان - كوميدتي التي يملكها
شميتس . وفي مكتب هذه الشركة بمدينة مالمو تم لقاء بين جروسي - بينه
وييرمان من جهة وبين شميتس من جهة أخرى . وفي هذا اللقاء الذي استمر
يوماً واحداً بعد تاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠ تداول المجتمعون حول البضائع المطلوبة
والشركات المكلفة بتديرها ، على النحو التالي :

*** ١٥٠ ألف صاعق نوع دي ام ١٠٥٨ ويقوم بتوفيرها فرع شركة
ديناميت نوبل في ترويسدورف في ضواحي بون بألمانيا الاتحادية .

*** ١٢ ألف طن من مساحيق التفجير وتقوم بتديرها شركة
شور - كجيلسن .

*** ١٠٠ ألف بطارية من نوع ٢١ بي ايه بي وتقوم بتديرها شركة
ميلبركرافت في مدينة دوسبورغ بألمانيا الاتحادية .

*** ٩٠٠ ألف وسيط تفجير وتولي تديرها شركة ديغن السويسرية .
ويفهم من الرسائل المتبادلة بواسطة التليكس ان شركة ديغن على الأقل
وافقت على تلبية الطلب المرسل اليها تحت الشروط المألوفة تجارياً ، فيما يتعلق
باسلوب الدفع والضمانات المصرفية وتأكيده العمولة - وغيره .

وبتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٤ أبرق جروسي - بينه الذي كان قد افتتح مكتباً
مستقلاً في فورستينغلابروك الى شركة سكاندنافيان - كوميدتي ، ذاكرة بأن
الشركات التي اتصل بها لتدير الذخائر والتجهيزات الحربية قد اشترطت الحصول
على وثائق عن المستقبل النهائي .

وفي نفس الوقت وافقت شركة ديناميت - نوبل على طلب لصالح
سكاندنافيان - كوميدتي باتتاج الصواعق ، بحث يكون ثمن الصاعق الواحد
١٤٦٠ مارك ألماني تسليم المصنع في ترويسدورف .

والمعروف أن شركة ديناميت - نوبل المساهمة تابعة بنسبة ٩٨ ٪ إلى مجموعه فليك الصناعية التي ذاع صيتها بسبب التورط في محاولات رشوة الأحزاب السياسية في ألمانيا الاتحادية ، بهدف التهرب من الضرائب . وقد بلغت مبيعات ديناميت - نوبل الاجمالية على الصعيد العالمي سنة ١٩٨٦ مبلغ ٧٤٦ مليون مارك ألماني باعتبارها مؤسسة تجارية ذات تقاليد عريقة ، علما بأنها عقدت في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ صفقات بيع متفجرات لايران بملايين الماركات .

وتؤكد المصادر الرسمية لدى الشركة عدم علمها بأن هذه الذخيرة كانت لايران كمستقبل نهائي لها . وتبرر الشركة ذلك ان انتاجها المقصود من أجهزة التفجير والصواعق قد باعته الى الشركة البلجيكية بي ايه بي المعروفة . وأعلن مسئولوها للصحافة بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٨ تفسيراً لعقد هذه الصفقات جاء فيه :

« ان أجهزة التفجير لا تحسب من الأسلحة الحربية ولكنها مع ذلك تخضع لقانون التجارة الخارجية من حيث السماح بالتصدير أو عدمه . وتزود ديناميت - نوبل دون ان تخالف اللوائح القانونية في ألمانيا الاتحادية حوالي ٤٠ مؤسسة من مؤسسات استكمال التصنيع والتطوير ، يمثل هذه المنتجات على صعيد أوروبا . وهي مؤسسات معروفة لدى ديناميت نوبل ، التي لا تشك في مراعاتها لأنظمة حظر التصدير المحلية السارية في بلادها والتي تنطبق على منطقة الشرق الأوسط ، باعتبارها منطقة حروب » .

ولكن بيرمان - وهو شخصية لامعة في تهريب السلاح - يناقض هذا الرأي ، ويقول :

« باعتباري ومبطلا فقد اشتركت أنا وشريكي جروسي - بينه في مداولاتنا مع شركة ديناميت - نوبل في ترويدورف وقابلنا المشرف فيها على مبيعات المتفجرات مرتين وهو السيد ماير ، كما قابلنا السيد بروتيسر الذي يساعده في قسم المبيعات . وفي مرة أخرى تداول ماير مع شميتس عن شركة سكاندنافيان كوموديتي . وكانت نتيجة المداولات ان ديناميت - نوبل لم تحتفظ الا على مسائل تجارية بحتة ، كمسألة الضمانات المالية لصالح المستورد » .

ولما سأل المؤلف بيرمان عن مدى معرفة الشركة بأن المستقبل النهائي للمتفجرات هو ايران ، رد بالاجاب قائلاً :

« لقد ذكرت لهم بالنص الصريح ان مستقبل البضاعة المطلوبة هو ايران » ،
ثم استطرد هذا الوسيط مشيراً الى أن شميّس مخطط عملية التصدير كان يوعز
أحياناً بأن يكون المستقبل الأول للبضائع في بلجيكا ، أى عن طريق شركة
B. R. P. ، بحيث تتم عملية التصدير في هذه الحالة من ميناء زيروكه ، أو أن
يكون في السويد ، وبالأحرى بواسطة شركة بوفورس التى تتولى الشحن من
السويد الى ايران . وقد أكد يرمان أقواله بالتأكيد القاطع ونهى مزاعم ديناميت -
نوبل بعدم علمها ان المستورد النهائى هو ايران .

وبتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٤ أبرق يرمان الى السيد دور أحد المسئولين في
ديناميت - نوبل ، مقترحاً في برقيته المرسلة بالتلكس ، أن يقوم شميّس عن شركة
سكالدافيان - كوموديتى وبعض المتعاونين معه بزيارة في ١٧ أو ١٨/٧/١٩٨٤
الى هذه الشركة في ترويدورف ، بغرض التباحث في بعض التفاصيل التى لم
يتفق عليها بعد .



■ التهريب من عمل
التحقيقات

وإذا كان شائعا مسألة سعى وكلاء شركات إنتاج السلاح في ترويج المبيعات مشروعة كانت أو غير مشروعة وذلك طلبا للأرباح الضخمة التي تحققها فإغرب ما في الموضوع هو دور الحكومات .

وقد يكون محتملا أن تتجسس مثل هذه الشركات في إخفاء نشاطها غير القانوني لفترة عن حكوماتها ولكن الأمر الذي يستحق الوقوف عنده هو حالة ما تتوفر كل المعلومات والوثائق . ومع ذلك فإن القرار يكون هو حفظ التحقيق .

وهناك احتمال من اثنين وهو أن سلطات التحقيق وبالتحديد في ألمانيا الاتحادية لا تقوم أصلا بالتحقيق وتحفظ القضية أو أنها تستر على المعلومات حتى لا تكشف غموض بعض القضايا وهي تصل في ذلك الأمر إلى مدى عرقلة جهود أي محاولة لكشف المعلومات . وطبعاً يمكنها اتخاذ واحد من الخيارين دون الرجوع إلى مصادر الحكومة .

فالعلمية في مجملها ليست معلومات عن صفقات سلاح مهرب ولا هي مسألة مخالفة قانونية أو حتى خروج عن قرارات دولية بل هي حسابات تتعلق بمصلحة الدولة وطبيعة علاقاتها مع هذه الدولة أو تلك . ولذلك نجد أن ألمانيا الاتحادية كان يهيمها بالدرجة الأولى مستقبل العلاقات الألمانية الإيرانية . وحرصاً على هذه العلاقات فهي ترفض فتح ملف تهريب السلاح .

هذه الحسابات لا تدخل في اعتبار دعاة السلام لاختلاف الأهداف والمنطلقات .

ولذلك حدث عندما علمت مجموعات السلام في بون بمسألة تصدير شركة ديناميت - نوبل لصواريخ وأجهزة تعجير إلى إيران أن قامت بتقديم طلب إلى النيابة العامة لترض العقوبات القانونية على الشركة .

وقد كتب مقدم الطلب وهو اندرياس كافول الخطاب بالتالي وأرسله إلى دائرة النائب العام في مدينة برلين :

« كما انكم على علم وبدون أى شك ، بأنتى تقدمت فى شهر يونيو من العام الماضى ١٩٨٧ بطلب لفرض العقوبة القانونية على شركة ديناميت - نوبل ومقرها فى ترويدورف . وقد اتهمت هذه الشركة بأنها صدرت الى ايران ذخائر وغيرها من المنتجات بدون أن تحصل على تصريح بالتصدير . وهذا يعنى انها خرقت قانون الرقابة على الأسلحة الحربية وقانون التجارة الخارجية . . . ولكن أسئلتى المطروحة حول المدى الذى وصلت اليه التحقيقات لم تجد جوابا عليها حتى الآن . ومن أجل ألا يخطر على بالكم اغلاق الملف وحفظ التحقيق ، أى بغرض الوقاية من كافة ما قد يطرأ على هذا الصعيد : فأتى أتقدم اليكم مجددا بطلب فرض العقوبة على شركة ديناميت - نوبل التى تتخذ مقرا لها فى بلدة ترويسدورف ، وذلك لأنها خرقت قانون الرقابة على الأسلحة الحربية وقانون التجارة الخارجية . اننى أتهم الشركة المذكورة بأنها صدرت منتجاتها المحظورة الى ايران دون الحصول على التصاريح اللازمة لمواد التسليح هذه .

واستكمل اتهامى أيضا لينطبق على الصادرات التى مرت عبر بلدان أوروبية أخرى ، كبلجيكا مثلا . فالتصدير حتى عن طريق طرف ثالث يتطلب أيضا ذكر هوية المستقبل النهائى للبضاعة المصدرة . ولكن تعاملكم مع هذه القضية لا يتناسب مع فظاعة هذه الجناية المتبعة للعقوبة ، واتم بهذه الموقف لا تيهوه لى الا التوصل الى النتيجة التالية : ان صادرات الشركة كانت حسب رأيكم مشروعة . وهذا يعنى ان شركة ديناميت نوبل قامت بالتصدير الى ايران مع العلم المسبق وعدم الممانعة من طرف الدوائر ذات الصلاحية بمنح التصاريح ومن طرف حكومة ألمانيا الاتحادية . ان هذه الحكومة لا تستطيع الاعتراف بهذه الحقيقة طبعا ، وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية » .

أجل ان هذا الخطاب ليجسد الحقيقة تماما ، فكيف ينبغى لدائرة النائب العام أن تحقق فى اطار هذه المعطيات ؟ لقد كانت الاجابة : ان التصاريح المطلوبة

بالتصديق قد قدمت لدينا . ولكن كيف قدمت هذه التصاريح ؟ ان ذلك لا يهم
النيابة العامة . ومن هو هذا الذي يود ارهاق نفسه بمعرفة المكان الحقيقي الذي
وصلت اليه أجهزة التفجير ؟

من المحتمل أن هنالك تعاونا وتنسيقا دوليين بين دوائر التحقيق على الصعيد
العالمي في ميدان مكافحة الارهاب ، أما في مجال التعقب وكشف الطرق المتتوية
لتهريب السلاح والمتفجرات فان الطرف المعنى يسعد ان لم تحدث مضاعفات
سياسية . وعلاوة على ذلك فان وزارة الخارجية في ألمانيا الاتحادية لا تفكر في
التسبب في تعريض العلاقات الايرانية - الألمانية للأزمات . ومن الوارد في الختام
التذرع بمبرر مفاده : ان الصواريخ وأجهزة التفجير المصدرة لا تخضع لقانون
الرقابة على الأسلحة الحربية . اذن فان عدم متابعة الطلب بفرض العقوبة على
الشركة ، يعتبر أفضل حل من جميع النواحي . ا .



■ شبكة الاتصالات
الإسرائيلية

لم تتوان مؤسسة الصناعات العسكرية في إسرائيل عن الاشتراك في المداولات المتكررة بين منتجي الأسلحة في جنوب أفريقيا وأوروبا . وكانت هذه المؤسسة تتمتع بعلاقات وطيدة مع الوسيطين الألمان بيرمان وجروسي بينه وشركتهما الخاصة بالاستشارات الصناعية في ألمانيا الاتحادية .

وقد أكد بيرمان في ٥ مايو ١٩٨٣ في خطاب أرسله الى عموس المان وهو مهندس كيميائي في السفارة الاسرائيلية بباريس على الاتصالات التي جرت بين الطرفين في ٤ مايو ١٩٨٣ بمدينة بروكسل ، فأورد ما يلي في هذا الخطاب :

« كما أعلمتكم وأعلمت بنيامين تبليم فان لدينا ماكينات خراطة أوتوماتيكية ، تقوم بأعداد وتجهيز القطع المطلوبة من قبل شركة راينميثال وشركة ديناميت - لوبل وشركة شتاديلن في ألمانيا الاتحادية وغيرها من الشركات الأجنبية التي تصنع منتجات حربية . ان لدينا اهتماما بالغا بالتعامل التجاري معكم ، وما يسرنا ان تتقدموا بتغطية احتياجاتنا الآتية اننى لمسور جدا بالتعرف عليكم وآمل أن تبقى في المستقبل مرتبطين بالتعاون الودي المتبادل » .

وهذه الاتصالات المشار اليها في الخطاب تمت بين ممثلى الصناعات العسكرية الاسرائيلية وبين ممثل شركة B. R. P. البلجيكية السيد بيرمانسن وحضرها بيرمان ، الذى عقب عليها قائلا :

« ان الحديث كان يدور حول التصدير الى ايران وبكل صراحة . وكالت البضائع المراد تصديرها : قذائف ١٥٥ ملم و ١٢٠ ملم ، بوردرة تفجير ، موزر . وأرادت مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية أن تصدر هذه البضائع وغيرها الى ايران ، ولكنها كانت تبحث فقط عن الطريق الصحيح . والمقصود بذلك هو تجنب قيود التصدير المحلية » .

لقد تشابكت العلاقات واستكملت حلقاتها بدخول كارل اريك شميتس الوسيط السويدي اليها . وأوضح بيرمان ان لقاءات تمت أيضا بين ممثلى المؤسسة

الاسرائيلية والوسطاء في باريس. وفيينا . وعندما سأله المؤلف عن الأشخاص الذين حضروا لقاء فيينا في فندق اتركوتى ، أجاب بيرمان :

« الذين حضروا اللقاء غبرى هم : هيرمانسن ، شميتس ، جرومى - بينيه ومدير للمبيعات في مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية » . واستطرد مشيراً الى لقاء باريس : « في هذا اللقاء اجتمع كل من شميتس ، هيرمانسن ، وشخص آخر عن مؤسسة ارسكوز الحكومية في جنوب افريقيا اسمه سميت » وقد أراد الوسيط السويدي شميتس - باعتباره وكيلاً عن الطرف الإيراني - شراء : ٣٠٠ ألف قذيفة و ٥٠ ألف أخرى من نوع مختلف . ولم يتفق المجتمعون على الضمانات المالية التي تفرضها ايران قبل الحصول على طلباتها .

ان المهندس عوس المان الممثل الأوروبي لمؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية . وهو ينسق مع أوروبا مع تاجرين اسرائيليين، هما رون هاريل الذى يقيم في فرانكفورت ويواصل عقد الصفقات مع ايران ، والكسندر جورارى المدير العام لشركة ديستراكوسا في بروكسل .

ويذكر بيرمان ما عرفه عن بنيامين تيليم الذى كان برتبة ادميرال بحرى في الجيش الاسرائيلى ثم أصبح مديراً لمؤسسة الصناعات العسكرية ، فيصفه بما يلى : « عمره نحو الـ ٦٢ الى ٦٣ عاماً . كان والده طبيئاً في لايتزيج في المانيا النازية فهرب عام ١٩٣٣ وارتقى الى رتبة ادميرال في البحرية الاسرائيلية . وهو الرجل الذى عبر قناة السويس أثناء الحرب . وبعد تقاعده انضم الى مؤسسة الصناعات المذكورة » .

ولمى بيرمان القول أن تيليم هو الذى تمكن من الهرب بالزوارق الفرنسية السريعة من مياه شيربورغ عام ١٩٦٩ وايصالها الى اسرائيل ، هذه الزوارق التى كانت جزءاً من صفقة متفق عليها بين فرنسا واسرائيل ، ولكن فرنسا امتنعت عن تسليمها بعد حرب الأيام الستة .

وفي هذا السياق سأل المؤلف بيرمان : هل كان ما ذكرته هو الاتصال الوحيد بالمؤسسة الاسرائيلية ؟ فأجاب بيرمان بالنفى واستطرد قائلاً : لقد تداولت

مع ممثلى المؤسسة مراراً عن طريق رون هاريل • وتمكنا من خلال هذه المداولات من شراء كميات هائلة من بودرة التفجير وقذائف ١٥٥ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ملم ، حيث رقب شميتس تصديرها الى ايران • وتؤكد هذه المعلومات من الخطابات المرسلة بالتلكس ، ومنها صورة الخطاب التالى المرسل بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٨٤ من رون هاريل الى جرومى - بينه :

« تقدم لكم بهذا عرضاً بقيمة ٢٨٠٠ طن من بودرة التفجير الموزعة كما يلى :

— ٢٠٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٥٥ ملم •

— ٣٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٠٥ ، نمط هو فيتزر •

— ٥٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٠٥ ، نمط هو فيتزر •

السيد شميتس يود الحصول على موافقة شركة B.R.B. فيما يخص جرومى - بينه • ان ذلك هو تأكيد بدفع العمولة وفقاً للاتفاق الذى تم مع شركة سكالدافيان - كوموديتى •

عرض جديد : ان اقتراحنا المقدم لشركة اكبر كرىمى الباكستانية فى لندن قد تم تقديمه •

وفى ٣٠ يناير ١٩٨٤ بعث جرومى - بينه من مقر شركته البرقية التالية الى رون هاريل :

« اتصل بنا لتوه هاتفياً السيد شميتس فى مقر شركتنا فى منسدن مستفسراً عن العرض المقترح • انه يريد أن يصل اليه هذا العرض حتى الساعة الثانية بعد الظهر لأنه سيغادر مكتبه فى الساعة الثالثة مسافراً الى بلد الاستيراد النهائى • وقد ذكر له أن ثمن الكيلوجرام من بودرة التفجير المعروض يبلغ ٦٠ ر.دولاراً أمريكياً وهو راض بهذا السعر • ولكنه يرجو أن تذكر مدة التسليم والمواصفات الدقيقة بالاضافة الى السعر • اتنا بحاجة الى تأكيد الموافقة على أن نسبة العمولة ٢٥٪ لما تعرضونه على شركة اكبر فى لندن •

وفى الساعة الثانية عشرة والنصف من نفس اليوم أبقى بالتلكس الخطاب التالى من شركة بيرمان وجرومى - بينه ، موجهاً لى كارل شميتس :

« لقد ذكرنا و قم هاتفكم لتقديم العرض • سيتصل بكم السيد رون هاريل هاتفياً أو أنه قد اتصل بكم • الرجاء أن تبلغونا هاتفياً فيما اذا كان كل شيء على ما يرام أم يجب أن نوضح لكم أموراً أخرى •

ومن أجل ازالة أى غموض فقد حدث لقاء لتجار الأسلحة الأوروبيين مع ممثلى مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية ، وذلك بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٥ فى مركز المؤسسة بمدينة تل أبيب •

وحضر هذا اللقاء كل من شميتس ، الكسندر جورارى وجرومى - بينيه الذى حضر بصفته الوكيل العام لشركة B. R. P. البلجيكية وسكاندانايفان - كوموديتى السويدية • ومن طرف مؤسسة الصناعات المذكورة حضر كل من : بنيامين تيليم مدير شعبة التصدير ، مارك شيفتر مدير مشروع ، أوفرا كوهين من شعبة التصدير •

وفيما يلى ملخص بمضمون المداولات بين الطرفين :

يتفق الطرفان على :

— اعتبار التكامل فى المنتجات والأسعار والكميات وبقية شروط التسليم ، بحيث تعامل بأنها جزء من صفقة تجارية موحدة وبدون تخيير •

— حصول مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية على أمر رسمى بالتصدير من شركة بوفورز السويدية •

— اشتغال الطاب الصادر من بوفورز على ما يلى :

البضائع تطلب من بوفورز وتصدر من ميناء يوغسلافى •

ان هذه الكلمات المدونة فى هذا الاتفاق لا تعبر فى الحقيقة الا عن صفقة من أعظم صفقات الخداع المتعلقة بمستندات مزورة عن المستورد النهائى - تلك المستندات التى أصدرها رواد منتجى المتفجرات فى أوروبا ، بغرض بيعها فى ايران •

بعد عودة شميتس من اسرائيل الى أوروبا بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٥

أرسل خطاب شكر على الحفاوة التي لقيها هناك وكتب فيما يلي أنواع المنتجات
والنخائر التي أراد شحنها بحاويات خاصة :

- ٢٠٠ ألف وحدة من قذائف ١٥٥ ملم •
- ٢٠٠ ألف وحدة من العبوات الفارغة لقذائف ١٥٥ ملم •
- ٢٠٠ ألف وحدة من العبوات الفارغة لقذائف ١٣٠ ملم •
- ١٥٠٠ طن من بودة التفجير لقنابل ١٣٣ ملم •
- ٤٠٠ ألف قنبلة نوع تامبيلا ٨١ ملم (الفسفورية) •

— مليون قذيفة ١٢٠

• وقد تباحث الاسرائيليون مع الوسطاء من ألمانيا والسويد على امكانيات
تزويد ايران بالأنواع التالية : قذائف المورزر التي تستخدم ضد الآليات
المدرعة • قذائف ١٥٥ ملم وتستخدم ضد الأبنية والأشخاص وهي معبأة بمواد
ذات قوة افناء وتدمير ملم •

ومن الجدير بالذكر أن جروسي — بينه بذل جهودا جبارة لتدمير بودة
التفجير المخصصة للعبوات الفارغة من شركات انتاج المانية وغيرها •

وفيما يلي برقية أرسلت اليه من شركة بي.آر.بي البلجيكية في ١٦ يناير
١٩٨٥ بهذا الخصوص :

« اتنا لا نستطيع تزويدكم بمساحيق تفجير خاصة بقنابل المورزر من نوع
تامبيلا ٨١ ملم • ولكننا نعرض عليكم مساحيق قنابل المورزر من نوع أم ٤٣ أيه
١ من صنع الولايات المتحدة) • وبإمكانكم أيضاً الحصول على عينات من
مساحيق التفجير ٩ ملم من مكتب شركتنا » •



■ ودخلت فنلندا
الدائرة ..

ان الذخائر ووسائل التفجير التي هربت من فنلندا هي من انتاج شركة حكومية يطلق عليها كيميرا أوى وتمتلك منشآت لانتاج المواد المتفجرة في بلدة فيهتا فوري وفي اطار تصدير هذه الشركة لمنتجاتها الى المانيا الاتحادية ثم الى اكوادور (في أمريكا اللاتينية) .

والى نيبال في آسيا . اتبته رجال الجمارك الفنلنديون الى التناقض الواضح في بيانات الشركة عن البضائع المصدرة ، مما دعاهم الى اجراء تحقيقات واسعة مستعينين بدوائر وزارة المالية في ألمانيا الاتحادية . وكانت نتيجة التحقيق مؤكدة لاشتراك بعض مديري الشركة في أنشطة التهريب ، فحكم عليهم بدفع غرامات مالية كبيرة .

ومن الجدير بالذكر أن عمليات تهريب هذه المواد بدأت منذ عام ١٩٧٩ ، حيث باعت كيميرا أوى عشرين مليوناً من أغشية التفجير الى شركة اليزهوتة ومقرها في مدينة ناساو التابعة لشركة فريتس - فيرنر الألمانية . وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩ اشترت نفس الشركة من كيميرا أوى ١٥ مليون من أغشية التفجير ، ثم ٣٦١ طناً من مسحوق التفجير بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨١ ، حيث كانت هذه المنتجات كلها مخصصة حسب الرواية الرسمية للتصدير من ألمانيا الى ذلك البلد الآسيوي الصغير : نيبال .

وبداية من عام ١٩٨١ شرعت شركة فريتس - فيرنر بنفسها في استيراد نفس أنواع مواد التفجير المذكورة من شركة كيميرا أوى ، ليتم تصديرها - وفقاً للرواية الرسمية - الى اكوادار كمستورد نهائي . وفيما يلي تدرج بعض البيانات عن الصادرات وتاريخ التصدير :

* ٣٦٦ طناً من مسحوق التفجير من فنلندا الى ميناء هامبورج بتاريخ

٩ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

* ١٠٢ مليون من أغشية التفجير بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٨٢ بالإضافة الى
١٥٦٣ مليون من أغشية التفجير بتاريخ ٤ يونيو ١٩٨٣ الى ميناء هامبورج .

* ١٨٠٠ كجم من مساحيق التفجير بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٥ من نفس
المصدر الى هامبورج .

وبعد ذلك بعام تقريباً أى بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ قامت كيميا أو بتصدير
١٠٠ ألف وحدة من وسائل تفجير القنابل (كبسولات التفجير) عبر نفس الميناء
الألماني الى شركة فريتس - فيرز ليتم تصدير هذه المنتجات مجدداً الى نيبال .
وقد صرح المعنيون في هذه الشركة المستوردة وفي فرعها اليزن صوتي : بأن
مواصلة التصدير سواء الى نيبال أو الى اكوادور قد تمت بناء على تصاريح
تصدير رسمية . وأكد هؤلاء المعنيون ان بحوزتهم في قسم الارشيف وثائق
تؤكد أن البضاعة وصلت فعلاً الى البلد المستورد .

وبتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٨٦ أكدت شركة هانزا للشحن في هامبورج أنها
استلمت لصالح شركة فريتس - فيرز من شركة كيميا اوى الفنلندية ٥٠٠
صندوق معبأ بوسائل التفجير وللصواعق ، وانها (أى شركة هانزا) قد شحنت
هذه الصناديق على متن الباخرة « جاجوار » بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٨٦ الى نيبال .
وفي ٢١ أغسطس ١٩٨٧ تم استعمال وسائل الشحن الجوي من فرانكفورت الى
بانكوك لايصال المنتجات عبرها الى نيبال . ولا حاجة هنا للتذكير بدور تابيلاند
في عمليات تهريب السلاح والمتفجرات الى ايران . ومن غرائب الأمور في هذا
السباق أن دائرة الاقتصاد الاتحادية في ألمانيا الغربية لم يخطر على بالها قبل
اعطاء تصاريح التصدير أن تتعامل عن جدوى تصدير هذه الكميات الضخمة من
وسائل تفجير القنابل وذخائر البندقية الى بلدين صغيرين ، هما نيبال واكوادور .
فجيش نيبال يتألف من ٢٦ ألف جندي وضابط بمختلف الرتب ، بينما لا يزيد
جيش اكوادور أيضاً عن ٣٧ ألف عنصر .

على كل حال فإن المؤلف استغفر لدى الملحق العسكري في سفارة إكوادور في عاصمة ألمانيا الاتحادية بون عن هذا التصدير المزعوم لكميات الذخائر ووسائل التفجير إلى بلاده . ولكن الملحق العسكري أبدى دهشة ملحوظة وأجاب : « أنها لكميات ضخمة لا تستطيع قواتنا البرية ولا البحرية أو الجوية استيعابها ، وعلاوة على ذلك فأننا لا نملك من القدرة المالية ما يتيح لنا دفع أناسها » ، ثم تأفف متذمراً من كثرة الاتصالات مع المسؤولين في إكوادور ليؤكد للجميع أن هذا البلد ليست له أية علاقة بمثل هذه الصادرات المزعومة . وبالرغم من ذلك فإن شركة فريتس - فيرز المصدرة ابرزت وثيقة المستورد النهائي الصادرة من كيتسو عاصمة إكوادور والموقعة من مهندس في الجيش هناك ، اسمه ميغيل قاسك ريبال ومن الطبيعي أن فريتس - فيرز لا تود أن تعلم عن احتمال تلقى هذا المهندس لمكافئة ضخمة على توقيعه . ومن المؤلف أن يتم امضاء مثل هذه المستندات شاذة من قبل الجنرالات أصحاب الاختصاص . إذن فلا بد أن كلا من نيبال وإكوادور كاتنا تستعملان كمحطتي مرور فقط من أجل تصدير الأسلحة إلى إيران ، وخاصة إذا علمنا أن إكوادور صدرت بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ من منتجات التسليح أكثر مما استوردت .

فلماذا لم يفكر المسؤولون في هذه الدوائر في احتمال استيراد كل هذه الكميات الضخمة من قبل إيران والعراق ؟ وقد صدر تقرير أعده « مركز أبحاث سياسة السلام » في مدينة شتارنبرج ، جاء فيه أنه من المستحيل أن تبقى مثل هذه الكميات في إكوادور أو نيبال . غير أن الدوائر المعنية بالتحقيقات مع الشركات المصدرة لا تهتم كما يبدو إلا بالسؤال عن وثيقة المستورد النهائي ، وتعتبر حينئذ أن كل شيء على ما يرام .

ونجد في هذه الحالة أن شركة كيميرا أوى الفنلندية كانت تعلم أن صادراتها إلى ألمانيا الغربية ، منحوت إلى نيبال وإكوادور والسودان ، علماً أنها أخفت معرفتها بذلك . ولم تكن هذه البلدان المذكورة هي آخر المستوردين لنفس البضاعة طبعاً .



■ النقل عبر
باكستان

حصل السيد مانس لوندبيرج في ٢١ مارس ١٩٨١ على ترقية ليصبح مديرا لشعبة المبيعات لدى شركة التسليح السويدية بوفورس ، التي تتخذ من بلدة كارلسكورجا مقرا لها .

ولم تمض سنة واحدة على هذه الترقية حتى خضع لتحقيقات الدوائر السويدية بشأن التصدير غير المشروع لمنتجات الشركة الكيميائية ، فصادرت هذه الدوائر من مكتبه آلاف الوثائق التي تثبت تورط شركته في تهريب مساحيق كيميائية تستعمل كمبوات قنابل ومبتفجرات أخرى .

وقد اعترف أثناء التحقيق معه بتورط الوسيط السويدي المعروف بأنه وكيل لابران وهو السيد شميتس بالاضافة الى الوسيط الألماني المشهور جروسي - بينه .

وموضوع التحقيق كان من أوائل الصفقات الكبيرة لتصدير مساحيق التفجير عبر باكستان . ففي ١٤ اغسطس ١٩٨٤ قام لوندبيرج ومعه جروسي - بينه وشميتس بزيارة الى باكستان . وقد جاء في اعترافات لوندبيرج في محضر التحقيق ما يلي :

« ان الصفقات التي أورد التحدث عنها تتعلق بكيات تصل الى ١٥٠ طنا من مسحوق تربل و ١٠٠ طن سي.بي.آي بالاضافة الى ٢٥٠ طنا بنتاستيت . وقد بدأ تعاوننا مع باكستان عندما قمت بزيارة لهذا البلد وكان يرافقني الوسيط الألماني - وهو وكيل شركة سرفينا السيد جروسي - بينه . فزرنا سويا معامل الشركة الباكستانية B.O.F أي شركة أوردونانس . وكان اهتمامي كمبوات على امكانيات تصنيع الشركة الباكستانية لمسحوق كيميائي يستعمل كمبوات ل ذخائر قاذفات القنابل التي كانت مقيدة التصدير بالسويد ودارت المداوولات مع جروسي - بينه وشميتس - الذي حضر معنا أيضا - من جانب ومع الطرف الباكستاني من جانب آخر . في البداية لم تكن هذه المداوولات ناجحة تماما ،

اذ لم يتم اتفاق محدد ، ولكن الوضع تحسن نتيجة لاتصالات لاحقة قام بها
جروسي - بينه مع الباكستانيين . وفي النهاية قدمنا عرضا بالمنتجات الكيماوية
الثلاثة ووافقت سرفينا على الشراء مع توضيح أن هذه المنتجات ستصدر الى
ايران « . »

وجاء في محضر التحقيق السويدي ما يلي :

س : هل عرفت أو توقعت البلد الذي ستصل اليه البضائع في النهاية عبر
باكستان ؟ .

فأجاب لونديرج : « من المرجح أن يكون هذا البلد الذي تقصد هو ايران » .

واستمر الحوار بين الموظف وبين لونديرج كما يلي :

س : كم عدد القنابل التي خصصت لها المساحيق المصدرة ؟

ج : حوالي ١٠٠ ألف قذيفة .

س : اذن هل عرفت بأن ايران هي التي طلبت هذه القذائف ؟ وأن السيد

جروسي - بينه هو الذي يقوم بالمساعدة بأسلوب ما لا يصلحها الى ايران ؟

ج : هكذا فهمت الأمر .

س : هل تستنتج أن البضاعة المقصودة كانت مخصصة لايران بسبب

اشتراك شركة سرفينا في الصفقة ؟

ج : لا يمكن أن نستبعد هذا التوجه .

س : هل أعلمت الدوائر المختصة عن ظنونك ؟

ج : لم أعلمها ، اذ أن جروسي - بينه كان لا يريد أن يقال عنه سوى انه

رجل حيادي ولا علاقة له في الأمر .

لا شك ان لونديرج كان يتصرف دون عائق يمنع عن شيء ، ولهذا كان من

الواضح انه لن يخبر أحدا . وقد شرح منطقه في مثل هذه الأمور أثناء مقابلة معه :

ذلك المنطق الذي يسير كل من يشترك معه في مثل هذه العمليات ، ففي هذه المقابلة

ذكر ما يلي :

« هنالك توزيع للاختصاصات في السويد . فمهمة الحكومة هي اجراء الرقابة على الصادرات . أما مهمة القطاع الصناعي فتكمن في الانتاج وتوزيع المبيعات وعقد الصفقات ، بينما مهمة الدوائر الرسمية هي مراقبة الصفقات التجارية . وكل ذلك يؤدي الى حدوث توزيع في العمل » .

اذن فان استنتاج هذا المدير المسئول عن شؤون صناعة الأسلحة هو بمثابة سخرية بالقيم والمثل . ويتأكد ذلك عندما نسمع تصريحه في هذا السياق :

« يمكن القول ان الحكومة هي المختصة بقضايا المثاليات والأخلاق .. أما الصفقات والأعمال التجارية فهي من شأن ومهام رجال الأعمال والصناعة ، الذين ليس لهم علاقة باتخاذ قرارات أخلاقية . فمثل هذه القرارات يجب أن تتخذ من قبل الدوائر الرسمية » .



■ إحتكارات السلاح
الآوروبية

الواضح أن الاتصالات بين الشركات والوكلاء للتعاون والتنسيق على صفقات تهريب وبيع السلاح ليست مسألة عفوية طارئة أو مبادرة من فرد بل هي في الواقع تتم في إطار تنظيمي قديم بالفصل .

فقد اكتشف هؤلاء الوكلاء أنهم في حاجة ماسة الى تنظيم لهم يحدد من عنصر المنافسة الضارة بهم وفي نفس الوقت يساعدهم على فتح الأسواق ودراسة الفرص المتاحة مع الحصول على أفضل أسعار وأعلى نسبة عوائد .

وهكذا خرج تنظيم الكارتل الجديد . والمعروف أن هناك صورا متعددة للاحتكارات الدولية منها الكارتل الذي يقوم على أساس توزيع الأسواق للحد من المنافسة بين المنتجين أو الموزعين .

ويقصد بالكارتل الجديد التفرقة بين الكارتل الذي أسسه ألفريد نوبل المخترع السويدي منذ حوالي ١٠٠ عام . فمن المعروف أنه أنشأ فروعاً لشركاته في عدة بلدان أوروبية وطور التنسيق بينها وبين المؤسسات الأخرى ذات الإنتاج المشابه الى درجة الاتفاق على توزيع حصص المبيعات في الأسواق العالمية . وأما ما أدى الى اكتشاف وجود الكارتل الجديد للمنتجين في هذه الميادين فهو الاتهام الذي وجهته شعبة الملاحقة والتعقب في دائرة الجمارك السويدية ضد شركة بوفورس لاشتراكها في تصدير ٦ آلاف طن من مساحيق البارود الى ايران في خلال السنة الماضية . وليست هذه الصفقة غير واحدة من الصفقات التي تورطت فيها السويد - مما عكس القلق والدهشة لدى مواطني هذه الدولة . فقد اتضح قبل ذاك بفترة قصيرة ان شركة بوفورس استطاعت تزويد الهند بأربعمائة مدفع بعد أن تمكنت من رشوة بعض السياسيين الهنود للموافقة على ذلك . ولم تنض هذه الفضائح التي تعرض لها بلد محايد كالسويد دون نتائج ، فهي قد أدت الى استقالة رئيس الحكومة السيد كارلسون من منصبه وتسليه مهام وزير الزراعة ، كما ان مفتش التجهيزات الحربية وجد مقتولا ومنتحرا . حيث وجدت جثته على سكة قاطرات النقل الداخلي للعاصمة استوكهولم في محطة تحت مترو الاتفاق .

وبقيت الدوافع الحقيقية لتصفية حياة هذا المفتش وهو « الجيرون » غامضة كغموض حادث اغتيال رئيس الوزراء اولاف بله . فبعضهم يقولون أن القتل هم أفراد متطرفون أو أن الجاني هو في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية ، كما أن أصابع الاتهام توجه حتى إلى شركة بوفورس . وبعد أن تم تكثيف التحقيقات بالجمارك تمكن المسؤولون من مصادرة آلاف الوثائق لدى الشركة — وهي في ذاتها تكفي لإدانة كافة منتجي المتفجرات والأسلحة ، بتهمة استعمال وسائل إجرامية وأساليب غير مشروعة لتهرب منتجاتهم إلى إيران . واكتشف المحققون أن هؤلاء المنتجين يارسون أنشطتهم المشبوهة في إطار كارتل يقوم على توزيع الأسواق بينهم . ويمكن هدف التنسيق المشترك إلى تنظيم الصفقات المهربة وتنفيذها لصالح كل منتج بدون اشكالات .

وتبين من التحقيقات أيضا أن شركة بوفورس باعتبارها وكالة عن شركة نوبل كروت هي عضو في ثلاثة اتحادات تم تطويرها على أساس الكارتل . وتطلق بوفورس على كل اتحاد منها — ربما بقصد التمويه — تسمية « نادي » . إذن أن صحت التسمية فإن هذه النوادي هي : نادي بنيل (مادة كيماوية) ونادي ياسب (مسحوق كيماوي) ونادي لترت السيلوز .

وتبين من التحقيق أن اتحادا من هؤلاء المنتجين كان يضم الشركات التالية من البلدان الأوروبية المختلفة :

نوبل كروت (وكيلتها بوفورس) ... السويد .

S.N.B ... فرنسا .

دينسو ... النرويج .

نوبل (للمتفجرات) ... بريطانيا .

B.R.B ... بلجيكا .

مويدن الكيماوية ... هولندا .

S.S.I ... سويسرا .

ويرجع الفضل في تجسيد فكرة الكارتل عمليا الى جهود لوندبيرج مسؤول المبيعات في شركة بوفورس وذلك لتوفير أكبر الأسواق وترويج المنتجات بكل وسيلة متاحة . ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ كان تحت تصرفه وتصرف نظرائه من مديري الشركات الإنتاجية الأخرى أساليب عملية قابلة للتطبيق في مجال تهريب الأسلحة . ولكنه سعى الى تطوير استراتيجية جديدة فاقت جميع طرق الترويج التقليدية المعروفة . وهو يصنفها ويحدد توجهاتها كما يلي :

« يمكن فتح أسواق بالوسائل غير الشرعية ، ان كانت متواجدة في مناطق توتر حساسة (مثل الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وشرق أوروبا) .

وهناك بلدان أخرى يعتبرها لوندبيرج غير متحالفة مع المعسكر الغربي ، فيذكر منها حسب تحليله : « الدول الحديثة في افريقيا وآسيا » . وتتميز مثل هذه البلدان حسب رأيه بخرابة نمط السوق ومشاكل النقل ومحدودية الطلبات . ولا يتحمس المنافسون للترويج في هذه المناطق بسبب الصعوبات وعدم الجدوى . ولكن حرب الخليج قد أدت الى ارتفاع مستوى الطلبات التي لا يستطيع لوندبيرج تلبيتها وحده ، مما دفعه لتحقيق فكرة الكارتل بفرض التنسيق مع الأطراف المشتركة في اطاره لتزويد ايران بكل ما تطلبه .

وكان من حسن حظ رجال التحقيق انهم كانوا يجدون مسودات عن الكثير مما كان يفكر فيه لوندبيرج مدونة في مذكراته ، فكانت خير وسيلة للاستمرار في المتابعة .

والاسم الرسمي الذي اثبت منه هذا الكارتل هو الحروف الأوني للكلمات الانجليزية التي تعني بالنعربية : « الاتحاد الأوروبي لدراسة مشاكل السلامة عند إنتاج مساحيق التفجير واستعمالها » . وهذا الاتحاد مسجل في بروكسل ، الا ان مقره في فرنسا ، وقد اسسته بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٥ سبع شركات أوروبية مقيدة في مجال تصنيع المساحيق الكيميائية المستخدمة للأغراض العسكرية وهذه الشركات هي :

S.N.B.I. (فرنسا) ، سينا فسكوزا (إيطاليا) ، بوفورس (السويد) ، نوبل للمتفجرات (بريطانيا) واباج للنترات (ألمانيا الاتحادية) P.R.B. (بلجيكا) : مويدين (هولندا) وفي عام ١٩٨٤ حق الكارتل لشركاته مكاسب ضخمة في تصنيع المتفجرات وترويجها ، مما دعا الشركات التالية لدخول عضويته أيضا :

بواس اندوبلان (النمسا) ، ويوتسو (أسبانيا) ، كيميرا أوى (فنلندا) ، دينو (النرويج) ، S.S.I. (سويسرا) .

وكان الهدف الرسمي المعلن عند تأسيس الكارتل هو تبادل المعلومات بين الأعضاء حول الحوادث الطارئة ومناقشة المسائل المتعلقة بضمان السلامة ، مثلا أثناء نقل المتفجرات وما شابه ذلك .

الا ان الأغراض الفعلية التي أريد تحقيقها من وراء انشاء هذا الكارتل كما ثبت من تحقيقات دائرة الجمارك في السويد - انها تكمن فعلا في توزيع الأسواق على الأعضاء من الشركات الانتاجية ، بالإضافة الى تحديد الأسعار لمنع المضاربة والتنافس فيما بينها . وينجلي ذلك تماما في تقسيم الأسواق الأوروبية وغيرها على المنتجين ، كما يتضح من التنسيق والتعاون على تغطية الاحتياجات الإيرانية وتدير قنوات التصدير الى إيران ، بما يتيح تجنب أنظمة حظر التصدير المفروضة قانونيا في معظم دول أوروبا الغربية .

ولتحقيق هذه الأهداف تمت لقاءات عديدة بين أعضاء الكارتل في أماكن مختلفة وفي فترات زمنية متتابعة لبحث كل حالة طارئة وترتيب كل صفقة في حينها.

ففي بداية عام ١٩٨٣ مثلا التقى ممثلو شركات : مويدين ، بي آر بي ، اس ان بي آي ، بوفورس في باريس ليناقشوا امكانية الاستجابة لطلبات إيران البالغة ٥٣٠٠ طن من مسحوق التفجير ، لاستعمالها في عبوات القذائف من عيار ١٥٥ ، ١٠٥ ملم وغيرها .

وبتاريخ ٣ مارس ١٩٨٣ اجتمع مديرو بوفورس وبي آر بي واس ان بي آي في مقر شركة ايطالية بروما ، اسمها قيرينا . ويرجع السبب في التعاون مع هذه

الشركة ان مديرها ده. أماداي كان قد أكد بأنه يستطيع الحصول على تصريح بالتصدير الى ايران من قبل الدوائر الايطالية الرسمية .

وكانت نتيجة المداولات هي تكليف تيرينا بتصدير الطبات بواسطة السفن من ميناء تالامونه الايطالي ، على ان ترسل الشركات المنتجة بضاعتها مشحونة بالقاطرات الى مستودع فيرسيجه ، هذه البلدة المعروفة بان حلف الأطلنطي يتخذ منها قاعدة له ، مما يشير الى احتمال ان هذا الحلف متورط أيضا في فضيحة التصدير الى ايران .

وترفق مع ملحق هذا الكتاب وثيقة تتألف من ثلاث صفحات مدونة باللغة الانجليزية ، وهي تؤكد بما لا يقبل الشك ان المستورد النهائي للبضاعة هو ايران .

وقد وزع انتاج الكمية المطلوبة (٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير) على الشركات التالية باعتبارها أعضاء في الكارتل : اس ان بي اي (الفرنسية - حازت على الجزء الأعظم ، نوبل للمتفجرات (البريطانية) ، بوفورس (السويدية) ، B.R.B (الباجيكية) مويذن (الهولندية) ولم يتم تقسيم هذه المبيعات التي بلغت قيمتها ١١٠ مليون مارك ألماني على أساس الرغبة الحقة في التعاون بين هذه الشركات ، بل انها كانت مضطرة لذلك لعدم تسكن شركة وحدها من تدير هذه الكمية الضخمة في الموعد المحدد ، بالإضافة الى عدم القدرة على استصدار تصريح بالتصدير الى ايران دون مساعدة الشركة الايطالية تيرينا في هذا المجال .

ويبدو أن أنباء عن هذه الصفقة المصدرة الى ايران قد وصلت الى العراق في خريف عام ١٩٨٤ عن طريق أجهزة المخابرات ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الضغط على أوروبا وبشكل خاص على إيطاليا للامتناع عن التهاون في ميادين تهريب الأسلحة والمتفجرات . ولكن الذي لعب الدور الأساسي في تغيير الموقف الايطالي هو ابرام عقد بين إيطاليا والعراق ، يشتري العراق بسوجه أسلحة من إيطاليا بملايين الدولارات في تلك الفترة ، حيث نص انعقد على وجوب عدم تعاون إيطاليا مع عدو العراق - أي ايران - في مجال بيع الأسلحة أو الذخائر .

ويعتبر تطبيق هذا البند من بنود العقد بمثابة تدخل مؤثر في ميدان بيع السلاح بالنسبة لطهران وأعضاء الكارتل على حد سواء .

وسوف تقدم مثالا من الشركات التي تشترك في هذا الكارتل حتى يتضح مدى أهميته وهي شركة دبليو ان سي الألمانية لإنتاج المستحضرات النترائية وهي تقوم بدور كبير في تهريب منتجاتها الى ايران من خلال كارتل الحرب ، أي اتحاد منتجى السلع الحربية . ويطلق على القرية التي يقع فيها مقر الشركة آشاو وهي واقعة على بعد ثمانين كيلو مترا شرقي مدينة ميونخ عاصمة ولاية بافاريا في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وهي تصنع بشكل رئيسي الخراطيش ومساحيق التفجير المستعملة في المعبوات المختلفة . وقد ورد على لسان بيرمان الوسيط الألماني أن هذه الشركة تعاونت مع شركة بوفورس لتزويد ايران بمقدار ٢٠ ألف طن من مساحيق التفجير .

وكانت البداية عندما تمت اتصالات بين لوندبيرج مدير مبيعات شركة بوفورس ووزارة الدفاع الإيرانية التي طلبت منه اسيراد ٣٥٠ طناً من تترات السليلوز في ٨ مايو عام ١٩٨٢ ، حيث وصله الطلب رسمياً موقعاً من المسؤول في شعبة التصنيع الوطني الإيراني التابعة لوزارة الدفاع ، ومن المعروف أن هذه التترات تستخدم للأغراض السلمية والحربية على حد سواء وأن الطن الواحد منها يكفي لتعبئة مليون خرطوشة .

في شهر يونيو سنة ١٩٨٢ استقبلت شركة بوفورس مبعوثاً لوزارة الدفاع الإيرانية اسمه سالاري واتفق خلالها مع لوندبيرج على إبرام صفقة أسلحة وتسميتها بكلمتي بيتر نكلاس على سبيل الترميز ، ولأول مرة تنفق إدارة شركة بوفورس مع أطراف آخرين بصراحة تامة على عقد صفقة سرية جداً وغير مشروعة . وعلى أثر ذلك مباشرة أجرى لوندبيرج اتصالاً بهذا الشأن مع السيد ماثرد مدير المبيعات لدى شركة دبليو ان سي ، وذلك بتاريخ ٧ يونيو كما أعيد الاتصال في اليوم التالي لمناقشة التفاصيل .

وبعد ذلك بشهر واحد أي في ٨ يوليو ١٩٨٢ سافر لوندبيرج الى بوخارست متوقفاً في مدينة فرانكفورت ، حيث قابل ممثلي شعبة التصنيع الوطني التابعة

ثوزارة الدفاع الإيرانية ورافقهم الى مكتب ممثل وزارة الدفاع في بلدة اشبورن قرب فرانكفورت ، واسم ممثل الوزارة سناتي زكار. وبعد انتهاء المداولات في هذه اللقاء كتب لوندبيرج ملخصاً لمضمونها في مذكرته ، أورد فيه ان شركتي بوفورس W.N.C لا تستطيعان تدير الكميات المطلوبة من قبل الإيرانيين يكاملها ، وأنه لابد من التعاون مع أعضاء الكارقل الآخرين لتغطية الاحتياجات الإيرانية . وأهم من ذلك ما ورد في مذكرته عن قنوات التوصيل الى إيران التي قد لا تلت انتباه مسؤولي الجمارك ، فاقترح البلدان التالية كمحطات وسيطة مؤهلة التصدير : رومانيا ، ماليزيا ، اليونان ، باكستان ، ألمانيا الشرقية .

وفي ١٧ يوليو ١٩٨٢ تم لقاء آخر للإيرانيين مع لوندبيرج في فرانكفورت ، حيث تباحث الجميع حول أسعار المتفجرات وتترات السليلوز والمساحيق المطلوبة .

وأثناء اللقاء التالي الذي تم في ١٧ أغسطس من نفس العام في فرانكفورت أيضاً اتفق الطرفان على أن تقوم شركة دبليو ان سي بتوفير الكمية المطلوبة يكاملها . وبعدها بثلاثة أيام تقدم وزير الدفاع الإيراني بطلب الى لوندبيرج لتزويد إيران بكميات اضافية أخرى من تترات السليلوز . —

وفي ٢٨ سبتمبر سافر مدير مبيعات بوفورس الى لندن ليلتقي بمدير الشعبة الإيرانية وهو الدكتور بشوا وسناتي زكار ومعهما عدد من خبراء الأسلحة الإيرانيين . وفي هذا اللقاء تم التركيز على تحديد البلدان التي سوف يتم الاتفاق على استخدام أراضيها سواء موانئ أو محطات توصيل الى إيران ، ومن هذه البلدان التي رشحت لهذا الغرض : اليونان ، باكستان ، نيجيريا ، أسبانيا ، البرازيل ، سنغافورة .

وكان لهذا اللقاء تأثير بالغ على تحركات لوندبيرج النشطة ، كما يتضح من المسودات المدونة في مذكرته ، حيث يذكر فيها اتصالاته مع مدير مبيعات شركة مويذن البولندية كما أكد لوندبيرج أيضاً أن شركة W.N.C لا تستطيع توفير الا ٢٦ طناً من تترات السليلوز ، ولذلك ملتزم شركة بوفورس بتدبير الكمية الباقية من الطلبات .

ومن انجدير بالذكر ان البضاعة صدرت بحرا الى مدينة مسون التركية
على شاطئ البحر الأسود ، وبعد ذلك شحنت برا الى ايران ، مما كان له وقع
حسن في نفوس الايرانيين الذين أصبحوا يتقون بالتعامل مع أعضاء الكارتل
لتغطية حاجاتهم ، بعد ما عانوا من فشل الوسطاء والسماسة الآخرين فيما
مضى •





■ توريـط
الشمسـا

١٦ - توريط النمسا :

احتل دور النمسا في التنسيق مع أعضاء الكارتل مكانة خاصة وأهمية مميزة وذلك بعد أن غرت إيطاليا موقفها لصالح العراق بعد أن كانت لا تمنع في إصدار تصاريح التصدير إلى إيران .

وكان لابد من تصرف سريع لإيجاد البدائل . وكانت النمسا هي البديل المفضل وذلك بحكم ملكية الشركة المطلوبة لأحدى الصحف .

كما أن الالتزام مع إيران بتوفير احتياجاتها جعل الكارتل غير مستعد للمخاطر بخسارة السوق الإيرانية أمام تغيير موقف دولة تستخدم وسيطة . إذ أن هناك قائمة لدى الكارتل بالدول البديلة الأخرى .

والواقع أن أعضاء الكارتل لم يتورعوا عن جذب بعض الشركات النمساوية برغم حياد النمسا في المجال الدولي بين الكتلة الشرقية والغربية وذلك لتحقيق أهدافهم في التصدير غير المشروع .

فقد اجتمع لهندبيرج مع السيد هوجو شيندلنج مسؤول التصدير في شركة S.M.I النمساوية للتعدين وهولجر تسولشر المدير العام لهذه الشركة . وراجع معاوت أعضاء الكارتل الحقيقية لكسب شركة S.M.I ، إلى أهميتها على الصعيد النمساوي في بلورة الرأي العام في هذه البلاد . فالكها السيد امبريخ اسمان يملك نسبة كبيرة من أسهمها في دار نشر للصحف في فينا ، بالإضافة إلى ملكيته لشركة بلاستيكية وشركة أخرى ، للكسيوتر وتصنيع قنائف المدفعية والألغام وقاذفات القنابل من أنواع مختلفة . وكانت مؤسسة النشر هذه من خلال صحيفتها تورير تهاجم أنشطة تصدير الأسلحة من مؤسسات حكومية وذلك بغرض صرف النظر عما تمارسه المؤسسات الخاصة - شركاتها - مثلاً على نفس الصعيد . ومن الجدير بالذكر أن السيد اسمان قام في بداية عام ١٩٨٨ بشراء فرع شركة نوبل في النمسا .

وعندما طلبت ايران من الكارتل سرعة تزويدها بمقدار ٧٥ ألف من المتفجرات البلاستيكية ، كان لابد له من تدبير المطلوب والتخطيط لايجاد طرق التوصيل ، لهذه المبيعات التي تبلغ قيمتها ٢٤ مليون كرونة سويدية . وكان مفاد الرواية الرسمية أن شركة بوفورس هي التي تقوم بالتصدير مباشرة الى النمسا ، وأن النمسا توافق على السماح بالتصدير منها الى ايران . اما الاتفاق الحقيقي مع شركة S.M.I فكان مختلفا عن ذلك تماما اذ أن البضاعة ترسل من السويد الى الشركة النمساوية ، وعند وصولها الى نقطة الحدود بين النمسا وألمانيا تعيدها الشركة النمساوية بأوراق شحن جديدة الى ميناء هامبورج الألماني ، ومن هناك تواصل تصديرها بطرق ملتوية الى ايران .

وبنفس الطريقة تم توريث شركة نمساوية أخرى وهي شركة بؤاس التي تتخذ من مدينة سالزسبورج مقراً لها . فقد ارسلت شركة بوفورس لها من السويد مقدار ٧٥ ملن من المتفجرات في قاطرات معينة . ولكن البضاعة لم تصل الى أبعد من مدينة باساو الألمانية الواقعة على الحدود مع النمسا . ومن هناك اعيدت الى هامبورج بأوراق شحن جديدة ، ثم تم تصديرها طبعاً الى ايران .

كما تشير الدلائل المختلفة الى تورط فوست الحكومية في النمسا عبر فروعها في عمليات تهريب الذخائر والمدافع الى ايران بوسائل ملتوية . وكان أول من كشف النقاب عن صفقات السلاح غير المشروعة بين النمسا وايران هو السيد هيربرت أرمي السفير النمساوي في اليونان . فقد علم عن طريق ملحق السفارة التجارية ان شركة نوريكوم وهي فرع من فروع فوست قامت في عام ١٩٨٣ م بتزويد ايران بمدافع . وكان الملحق التجاري وهو السيد جوتتر فورتر قد سبق له الاطلاع على ذلك عن طريق تاجر السلاح الإيراني حاجي رضا داي محمد من طهران الذي جاء اليه يشكو من انه قام بالوساطة لصالح شركة نوريكوم لتمكينها من بيع ٢٠٠ مدفع الى ايران ، حيث يتم التصدير عبر يوغسلافيا وليبيا واليابان ، وذكر بأنه لم يحصل على عمولته البالغة ٦٨ مليون شلن نمساوي من قيمة المبيعات المقدرة بمبلغ ٦٨١٥ مليار شلن .

وقد دفعت هذه الشكوى السفير النمساوى في أثينا للاهتمام بالأمر .
ولهذا دعا ممثلا عن شركة فوست لزيارة منزله في أثينا ، وتعهد تسجيل
الحديث الذى تم أثناء الزيارة بواسطة جهاز تسجيل اخفاء لهذا الغرض . وكان
مثل الشركة هو جورج لوكاس الذى ذكر بأن التاجر الألمانى يود ابتزاز الشركة
ينشر أخبار الصفقة ، ولكنه لا يستطيع أن يثبت أى شيء .

وعقب السفير على ذلك بأن التاجر الإيرانى يذكر أنه قام بالوساطة مع مدير
الشركة أثناء تناولهما وجبة غداء مع بعضهما فى ميونخ عام ١٩٨٣ فى أحد أيام
فصل الخريف ، وأنه توسط لصالح المدير اترفيجر لدى المسئول الثانى عن
شؤون تدبير السلاح فى إيران . ويضيف هذا التاجر أن الطرف الإيرانى أجرى
تقييما فنيا وعسكريا عن مدى تلبية هذه المدافع لاحتياجات القوات الإيرانية
المسلحة ، ثم طلبتها ليبيا لصالح إيران .

عندما سمع مثل شركة فوست هذا التعقيب سكت ولم ينطق بكلمة .

وبعد انتهاء هذه المحادثة مباشرة أرسل السفير ملخصا لمضمونها الى
دائرة مستشار النمسا فريد سينوفاتس فى ذلك الوقت والى وزارة الخارجية فى
فيينا ، الذى حول الرسالة بدوره الى وزارة الداخلية . ونتيجة لذلك قامت شركة
نوريكوم (فرع فوست) بدفع مبلغ ٤٢ مليون شلن نمساوى الى التاجر الإيرانى
ثمنا لالتزامه الصمت حيال هذا الموضوع . ولم يدم الأمر سوى يومين على أثر
هذه التطورات حتى توفي السفير بانسداد أوعية القلب ، كما ذكر فى شرح سبب
الوفاة . ومن الجدير بالذكر أن ابنته صرحت بما يلى بعد موته : « ان والدى كان
يريد تعطيل صفقات تهريب السلاح ، وكان من الواضح لديه أن وزارة الخارجية
لم تكن مهتمة أو راغبة فى نشر فضائح فى هذا المجال » .

على كل حال فإن عملية تصدير المدافع لم تتوقف بعد وفاة الا خمسة أيام،
ثم شحنت بحجة توفر شهادات تثبت أن المستورد النهائى هو ليبيا . ومما يثبت

أنها كانت مخصصة لإيران هو ما أثبتته تقرير لصحيفة باستا النمساوية : فعندما زار مراسلوها الميناء اليوغسلافي كاردلجينا شاهدوا بأعينهم عشرين حاوية مشحونة بالمدافع المصنعة لدى شركة فوست ، كما لاحظوا إرشادات الاستعمال المدونة عليها باللغة القارسية — بالرغم من أن المستندات تقول بأن ليبيا هي المستورد النهائي •

ومن المعروف أن المدير العام السابق لأحد فروع شركة فوست وهو هيربيرت إيفالتر كان ينتقد سياسى المعارضة والحكومة فى النمسا على حد سواء ، بأنهم كانوا يعلمون بالصفقات غير المشروعة التى تتورط فيها شركة فوست • ولكن هذا الرجل قد توفى أيضا فى ظروف غامضة ، كما حدث للسفير • أكثر من هذه ان شركة فوست النمساوية قد وجدت الدعم والمساعدة من شركات أوربية أخرى مثل شركة تيسين — هينشيل التى تتخذ مقرها فى مدينة كاسيل شمال شرق ألمانيا الاتحادية •

وتتضح نوعية هذه الخدمات من خلال الرسائل المتبادلة بين الشركتين • وتتضمن هذه الرسائل بشكل رئيسى تحليلا للوضع العسكرى والسياسى فى كل من العراق وإيران ، كما تعرضه شركة تيسين — هينشيل •

ففى رسالة مؤرخة فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٥ قدمت هذه الشركة معلومات لتاجر سلاح يقطن فى فيينا حول ما أسمته « بالمشروع الذكى » • وقد كشف الصحفيون النمساويون أن المقصود بهذا المشروع هو تطوير لنسجوع من مدفعية الدبابات بالتعاون مع شركة نوريكوم فرع شركة فوست الأم •

وفى أحد مرفقات الرسالة وردت آراء مجلس إدارة شركة فوست المتعلقة بفرصة النمسا لكسب أسواق التصليح وترويج المدافع ذات المدى البعيد ، وخاصة فى مناطق التوتر • وبما أن مواسير المدافع (ذات القذائف ١٥٥ ملم) تتعطل بعد إطلاق ٣٠٠٠ قذيفة ، فلا بد من الحاجة الى مدافع جديدة •

وترى تيسين - هيتشيل ان للنمسا فرصة كبيرة للترويج في كل من ايران والعراق بسبب الوضع الحيادي النمساوي ، وخاصة عند تعرض الولايات المتحدة لضغط اسرائيلي يمنعها من تسليح العراق . وبالإضافة الى ذلك فان هذه الشركة الألمانية أبلغت شركة فوست عن أنظمة المدفعية المتوفرة لدى كل من الايرانيين والعراقيين ، لمعرفة مدى احتياجاتهم المتعلقة بهذه الأنظمة وغيرها . وتهدف هذه المراسلات بين الشركتين الى تبادل المعلومات الدقيقة المؤدية الى امكانية تعاون مثمر على الصعيد الدولي من أجل تقاسم الأسواق .

* * *



■ ألمانيا الشرقية تقبض

كانت ألمانيا الشرقية تستخدم كقناة « غير مالوفة » من القنوات التي تقوم شركة بوفورس السويدية بتصدير السلاح والمتفجرات عبرها الى ايران . وقد ذكر مدير مبيعات الشركة لوندبيرج هذه الحقيقة لمفاوضيه من الايرانيين في شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ قائلا :

« ان ألمانيا الشرقية تتعاون معنا ، الا أن التصدير عبرها مكلف جداً ويستغرق مدة طويلة » .

وفي خريف عام ١٩٨٥ أبرمت شركة بوفورس عقوداً بهذا الشأن مع شركة آي.ام.اس علماً بأن الأمر - كما ورد في الرواية الرسمية - يتعلق بمساحيق تستخدم للأغراض المدنية . ولكن رجال الجمارك السويديين أكدوا بعد استيفاء التحقيقات أنها كانت مخصصة للاستخدامات العسكرية . ويتضح جلياً من الوثائق الأولى المتضمنة لمضمون النقاش حول صفقات السلاح الى ايران أن هنالك عدة بلدان استخدمت أو أريد لها أن تستخدم قنوات للتصدير بعد دراسة الامكانيات المتاحة . وهذه البلدان التي ذكرت في الوثائق كمحطات تصدير الى المستورد النهائي هي : رومانيا ، باكستان ، ماليزيا ، اليونان ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) .

فكيف كانت الصفقات تدار عبر ألمانيا الشرقية وما هي الوسائل المتبعة في ذلك ؟ اجابة الشق الثاني من السؤال تؤدي ضمناً الى الرد على الشق الأول . ومضمون هذه الاجابة أن هنالك وسيلتين ، هما :

الوسيلة الاولى :

كانت العقود المبرمة بين شركة بوفورس وايران توزع على شركات أخرى . ففي أول الأمر كانت الشحنات تباع بموجب تصاريح تصدر رسمياً الى شركة ديناميت - نوبل فرع فيينا ، وتخزن لدى شركة النقل فرانس فيلتش في مدينة سالزبورغ النمساوية . وبعد ذلك كانت ديناميت - نوبل تقوم ببيع البضاعة

روسيا - وطبقاً لتصريح بالتصدير - الى شركة سيفكو الفنلندية ، علماً بأن هذه البضاعة (أى المتفجرات) لا تصل مطلقاً الى فنلندا ، بل كانت ترسل الى ألمانيا الشرقية ، حيث تسلمها شركة : IMLS بسكاتها الكائنة في شارع فريد ويختراسة في برلين الشرقية ، ثم تقوم بتصديرها الى ايران .

الوسيلة الثانية :

كانت البضاعة المسجلة في مستندات التصريح توصف بأنها كيميائيات صناعية ، علماً بأنها في حقيقة الأمر متفجرات . ومن خلال هذه المناورة التسوية زودت ايران بمقدار ١١٠ ألف كجم من مساحيق التفجير المستخدمة في رصاص بنادق الكلاشنكوف والمسدسات الآلية ، بالإضافة الى ٣٤٣ ألف كجم من المتفجرات المصنعة من مادة بنثيل الكيميائية .

ومن الطبيعي أن شركة آى.ام.آى.اس من ألمانيا الشرقية لم تكن تصدر مستندات الحساب وغيرها من الوثائق الضرورية لتبرير مثل هذه الصفقات ، بدافع حبها وتعاطفها مع الإيرانيين ، ولكنها قبضت عمولة على ذلك مقدارها ١٣١٩٤٦٨ كرونة سويدية ، حيث حول هذا المبلغ على البنك التجارى الألمانى في برلين الشرقية : وبصيغة أدق على رقم الحساب ٢٤٠١١-١٠-٦٠-٨٧٧ الخاص بالشركة في هذا البنك . انه لمبلغ هائل اذا أخذنا بعين الاعتبار ان كل ماقدمته ألمانيا الشرقية لا يتعدى اصدار أوراق مزورة .





■ توریط
یوجوسلافیا

سبق الحديث عن أن الشركات الأعضاء في الكارتل كانت متفقة مع شركة ايطالية للتصدير من ايطاليا الى ايران ، بحيث ارتبطت هذه الشركة (وهي تيرينا) بعقود لتزويد ايران بالمتفجرات .

ولكن تغير موقف الحكومة الايطالية ومنعها للتصدير الى ايران ، بسبب ارتباطاتها الجديدة بالعراق ، أدى لعدم تمكن تيرينا من الايفاء بالتزاماتها السابقة ، مما أخرج شركات الكارتل وأجبرها على البحث عن قناة أخرى غير ايطاليا للخروج من المأزق .

ولهذا السبب قام شميتس ولونديريج بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٤ بزيارة لوزارة الدفاع اليوجوسلافية في شارع نيماجينا رقم ٩ بمدينة بلجراد . وتفاوضا أثناء هذه الزيارة مع مسؤولين ذوي رتب عالية حول امكانية تصدير مساحيق التفجير المنتجة لدى العديد من شركات الكارتل عبر يوغوسلافيا ، أى من أجل السماح بجعل يوجوسلافيا معبراً للبضاعة المصدرة . وكانت نتيجة المداولات مرضية للطرفين ، بحيث يتم التصدير وفقاً للأسلوب التالي : دائرة التسليح الحكومية في يوجوسلافيا تشتري البضاعة المقصودة (المتفجرات) من شركة بوفورس التي تشتريها من شركات الكارتل ، ثم يشتريها شميتس (باسم شركته السويدية) من دائرة التسليح اليوغوسلافية ويصدرها عبر يوجوسلافيا الى ايران .

وعلى أثر ذلك اجتمع أعضاء الكارتل بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٥ في اكسفورد وتباحثوا في وسائل تخليص تيرينا من التزاماتها السابقة ومواصلة تزويد ايران باحتياجاتها ، ثم اتفقوا على أن تتعهد شركة سكافانديان - كوموديتي بتوفير مساحيق التفجير المستحقة على تيرينا لايران ومقدارها ٥٣٠٠ طن ، مخصصة لقذائف ١٥٥ ملم وقنابل ١٠٥ ملم .

وقد بارك الايرانيون الذين كانوا بحاجة ماسة الى مساحيق التفجير هذا الاتفاق الذى لعب فيه شملتس دوراً بارزاً ، حيث كان على اتصال مستمر معهم ومع أعضاء الكارتل من الشركات المختلفة فى القارة الأوروبية . وساعد فى ذلك وكيله الايرانى وهو السيد كاي خوسراوى الذى يمكن الاتصال بمكتبه فى مدينة كولونيا بألمانيا الاتحادية ، وتسكن زوجته السابقة (أى المطلقة) فى مدينة لوزان . وهى تشكو من تورط زوجها السابق فى أعمال تجارية غير مشروعة ، الا انها لا تستطيع أن تفصح أكثر من ذلك لأنها هددت بالقتل ان كتفت عن أسراره .

ومما يكشف عن مواصلة أنشطة التهريب بعد التمكن من ورط يوجوسلافيا، أن شملتس أرسل خطاباً (برقية) بالتلکس بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٥ الى كاي خوسراوى فى كولونيا : ذكراً فيها أن إحدى شركات الكارتل (وهى ديناميت - نوبل الألمانية) أرسلت عينات من الكيماويات المطلوبة الى ايران وأن الايرانيين وافقوا عليها .

ويبقى توضيح حقيقة حول دور يوجوسلافيا فى هذه الصفقات اذا لم تكن مشتريات ومبيعات يوجوسلافيا من شركات الكارتل واليها الا وهمية ومن خلال مستندات مزورة . وتبعاً لذلك اشترت وزارة الدفاع اليوجوسلافية فى بداية الأمر ١٣٠٠ طن من مساحيق التفجير من شركة بوفورس ، ثم باعت نفس الكمية الى شملتس مثل شركة سكاندنافيان كوموديتى . وبالرغم من أن هذه الصفقة وما شابهها لم تتم الا على الورق فقد توجب على يوجوسلافيا اصدار شهادة المستورد النهائى ، مقابل حصول شعبة التمويل التابعة لوزارة الدفاع فى بلغراد على نسبة ٣٪ من قيمة المبيعات المصدرة بمساعدة يوجوسلافيا الى ايران . ويدعى الرجل الذى أبرم الصفقة مع مثل الكارتل نيابة عن الحكومة اليوجوسلافية رانكو بوبوفيتش ، وهو أحد مسؤولى وزارة الدفاع المخول بصلاحيات الاشراف على شعبة التمويل . ومن هذا المنطلق فقد وقع الرائد بوبوفيتش على العقود المبرمة فى هذا الصدد وقبض مقابل ذلك مبلغ ٢٨٦ ألف دولار أمريكى .

وفىما يلى وصف لعملية التحويل المالى :

بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨٥ أوعزت شركة بوفورس الى الشركة السويسرية سرفينا بتحويل مبلغ ٩٥٩٣٤٤٣٩ دولاراً الى شعبة التمويل بوزارة الدفاع اليوجوسلافية كتمن للبضاعة المشتعلة فى العقد V.R.B /٧٧٣/ L.G.V وبعد أن تم ذلك فعلا صدرت البضاعة الى ايران ، وعلى أثر وصولها هناك طلبت شركة بوفورس بتاريخ ١١ يونيو ١٩٨٥ من الطرف اليوجوسلافى تحويل مبلغ ٩٢٧٩٢١٩٢ دولار على رقم الحساب ٧٢-٧٧٨١٩٥ فى بنك الاقراض السويسرى فى مدينة فريبورج ، والرقم المذكور هو رقم حساب شركة سرفينا . وهكذا يتبين أن الفرق بين المبلغين المحولين هو جزء من الرشاوى المدفوعة ليوجوسلافيا . وبتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٥ أوعز المسئولون اليوجوسلاف لأحد المصارف بتحويل المبلغ المطلوب منهم على رقم الحساب .

وكان المصريون قبل ذلك بأكثر من سنة ونصف أى فى شهر ديسمبر من عام ١٩٨٣ قد احتجزوا السفينة « هاتيا » القبرصية عند محاولتها عبور قناة السويس فى اتجاه ايران . وبعد تفتيش السفينة عثروا صدفه على مستندات شحن تفيد بأن محتويات السفينة كانت مخصصة للتفريغ فى يوجوسلافيا . وأدى هذا الحادث الى حرس ممثلى شركات الكارتل الى البحث - عند الضرورة - على طرق بحرية بعيدا عن الشبهات ، فلبجأوا الى تسير بعض البواخر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، كما تمكنوا من شراء شهادات المستورد النهائى من كينيا كلفتهم كل شهادة منها مبلغ ١٠ آلاف دولار .

وكان يساعدهم فى تديرها - كما تبين من تحقيقات رجال الجسارك فى السويد - وسيط اسمه أوربان عنوانه فى مدينة ناساو بألمانيا الغربية وقد تمكنت شركات الكارتل من التصدير عبر يوجوسلافيا من ارسال عتاد حربى الى ايران بلغت قيمة مبيعاته على دفعات مختلفة كما يلى :

١٠٢٥٠٠٠ مارك المائى غربى ، ١٧٢٢٠٠٠ مارك ، ٩٩٥٠٠٠ دولاراً أمريكى ، ١٩٩٥٠٠٠ دولار أمريكى ١٥٧٥٠٠٠ دولار ، ١٤١٥٠٠ مارك . ولم تتم هذه الصفقات الا مع الاستانة بشهادات المستورد النهائية التى دبرها أوربان مع السلطات انكينية .

وهكذا بعد أن ذلت الصعوبات أصبحت البواخر تبحر في طريقها لتفريغ شحنات العتاد الحربى في إيران : وذلك من ميناء كارديجينو اليوجوسلافى عبر البحر المتوسط : أحيانا عن طريق قناة السويس وأحيانا عبر مضيق الرجاء الصالح ، عندما يتطلب الأمر .

وبناء على تحقيق شركات الكارتل لأهدافها في تغطية الاحتياجات الإيرانية فان شميثس أرسل للإيرانيين بتاريخ ٥ يوليو ١٩٨٥ رسالة بالتكس أبلغهم فيها بوضع ٤٠٣٣ طنا من مساحيق التفجير تحت تصرفهم ، أى نفس الكمية التى تعهدت شركة تيرينا الإيطالية بشحنها سابقا ، دون أن تتمكن من ذلك نتيجة للحظر الذى فرضته إيطاليا .

وقد حظيت شركة مديدن الهولندية بنصيب الأسد من هذه الصفقات المباعة . وهذه الشركة تملكها كل من شركة ديناميت - نوبل بنسبة ٥٠٪ والحكومة الهولندية بنسبة ٤٩٪ ويبدو أن جزءا كبيرا من بضائعها المصدرة كان يشحن في بادئ الأمر من ميناء نوردينهام الألمانى الصغير على نهر الألب . ومن المؤكد أنها باعت لإيران عبر يوجوسلافيا بين شهرى يناير ١٩٨٤ يوليو ١٩٨٦ مساحيق تفجير بقيمة ٤٢ مليون جولدن هولندى . ومن الجدير بالذكر أن بلد المنشأ الذى ورد في أوراق الشحن المرسلة الى إيران هو ألمانيا الغربية وليس هولندا .

وهناك إشارة إضافية أخرى تلقى المزيد من الأضواء على دور شركات ألمانيا الاتحادية في مثل هذه الصفقات غير المشروعة . تلك الإشارة هي مستند الحساب المرسل بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٤ من سكاندنافيان - كوموديتى السويدية

الى وزارة الدفاع الايرانية • وفقاً لمستند الحساب هذا فان المبيعات التي يشتمل عليها هي ٤١٣٩٦٢ كجم من مساحيق التفجير المخصصة لقذائف ١٥٥ ملم ، كما أن بلد المنشأ هو ألمانيا الغربية وليس بلجيكا أو هولندا •

ويدل المستند أيضاً على اتخاذ قرار بشحن المتفجرات المذكورة من ميناء نوردينهام في ألمانيا الغربية على متن الباخرة ام. في بتوتا البخرة الى ميناء بندر عباس الايراني •

* *

١٩

■ المانيا
تغمض عينيها

إن أهم ما كشفته تحقيقات سلطات جمارك السويد هو أن عمليات تهريب السلاح إلى إيران من دول أوروبا لم تكن كلها بعيدة عن أنظار بعض الحكومات بل أن بعض هذه الحكومات يكاد يعلم ويتابع عمليات نقل السلاح من الموانئ الأوربية .

أذ ليس من المطلق أن تتحرك شحنات بمثل هذا الحجم عبر موانئ ومسددن أوروبا والحكومات غافلة . والأصح هو أنها تغمض عيونها لحسابات سياسة أو اقتصادية . المهم أنها تعرف وفي مقدمة هذه الحكومات التي تعرف وتضمنت كانت حكومة ألمانيا الاتحادية (الغربية) وذلك بقرار سياسي خاص بها وهو ما يتضح من سباق حركة السلاح من أوروبا حتى يصل إلى إيران .

ففي نهاية عام ١٩٨٤ شحنت الباخرة « ام.اس بنتوتا » لإيران ما حصلته ٤٤٣ طنا من مساحيق التفجير الخاص بقذائف المدفعية من عيار ١٥٥ ملم . وكان المصدر - حسب البيانات الرسمية - هو شركة هوفورس السويدية ، أما المتفجرات فكانت من تصنيع شركة مويذن الهولندية . والشركة التي أعطت الأمر بإبحار السفينة فهي شركة الملاحة اليونانية في سالونيك « جرينور شيبينج » والعملية كلها تمت بناء على تعليمات وإشراف من شميثس الذي يمتلك شركة سكابدنافيان - كوموديتي في السويد وفرعها سرفينا في سويسرا ، وهو الفرع الذي كلف بالجاز المعاملات الألمانية من تحويلات وحسابات وإصدار مستندات الشحن وكل ما يتعلق بهذه المسائل .

وقد رست الباخرة ام.اس بنتوتا في ميناء نوردينهسايم الذي تدير أعمال الملاحة فيه شركة ميدجارد المساهمة للمواصلات البحرية . ولا ترجع شهرة هذا الميناء الصغير إلى رسو مثل هذه البواخر فيه ، بل ترجع بشكل رئيسي إلى استعماله كمحطة تعبئة وتفريغ لسفن القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة .

ومن الملفت للانتباه حدوث زيارة غربية للمشرفين على الميناء من قبل
جروسي - بينه وسيط السلاح الألماني المعروف باعتباره وكيلا لشركة B.R.B
البلجيكية ، ومعه السيد علي مودير قمي ايراني الجنسية ، حيث قاما بفحص
الشحنات المرسلة بهذه الباكسة الى ايران ، بتكليف أرسله شميته الى سلطات
ميناء نوردينهايم بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٨٤ بالتلخيص . ويدير السيد علي قمي مكتباً
لشؤون صناعات الدفاع في مدينة دوسلدورف في شارع كايزرفيرتشتراسه رقم ١٤٢
ويبدو أن هذا المكتب تابع لوزارة الدفاع الايرانية .

وعندما زار المؤلف السيد علي قمي وسأله فيما إذا كان مكتبه هو دائرة
من دوائر وزارة الدفاع الايرانية ، فقد أجاب على ذلك :

« انا هنا في ألمانيا نمارس أنشطة الاتصال بالشركات المختلفة لشراء
المنتجات غير العسكرية ، مثل : الأجهزة الالكترونية ، المستحضرات الكيماوية ،
الفولاذ ، قطع الغيار للآلات المتوفرة لدينا .

ولكن الوثائق تثبت أن هذا المكتب هو حلقة للاتصال ذات أهمية بالغة
لتوثيق الصلات بين وزارة الدفاع الايرانية وشركات تصنيع الأسلحة فقد صرح
على قمي ضمن اجاباته على تساؤلات المؤلف أن شركة ديناميت - نوبل مثلاً هي
على معرفة جيدة والمأم بشبكة تدبير السلاح التابعة لوزارة الدفاع في طهران .

وهناك رسالة أرسلها ممثل سكاندنافيان - كوموديتي بالتلخيص الى مكتب
صناعات الدفاع في دوسلدورف ، يكشف مضمونها ماهية الأنشطة التي يقوم
بها مسؤول هذا المكتب . فقد وردت في الخطاب تساؤلات عن مدى امكانيات
على قمي وقدرته على فحص البضائع في البواخر المبحرة من موانئ ألمانيا
الاتحادية الى ايران . ويدل ذلك على أن نوردينهايم ليس الميناء الألماني الوحيد
الذي شحنت منه بضائع حربية الى ايران .

وقد كشفت سكاندنافيان - كوموديتي بأن علي قمي ساهم أيضاً في اتسام
صفقة تم بموجبها بيع مليون من وسائل التفجير والتي شحنت في شهر يونيو ١٩٨٥
بالطائرة من بروكسل الى طهران . ولم يكن ذلك الا مثالا على أنشطة متعددة
ومعقدة . ولكن لماذا أغضت السلطات الألمانية أعينها وكأنها لم تعلم ؟

كشف المؤلف أن الموقف الألماني على مستوى السلطات العليا وافق على مذكرة سفارة إيران في بون ، التي ادعت أن فتح المكتب في دوسلدورف يساعد على تشجيع التبادل التجاري بين البلدين . وعلى أثر الاتفاق بين وزارة الخارجية الألمانية والسفارة على اجازة فتح المكتب ، فقد تلقت ولاية نوردر - راين وستفاليا في دوسلدورف مذكرة من الخارجية بتسهيل اقامة السيد على قمى في دوسلدورف .

وأكبر دليل يشير الى تواطؤ السلطات الألمانية هو موقفها عند اعتقال صادق طباطبائي عام ١٩٨٣ وفي حقائبه ١٥ كجم من الأفيون . ألا يفهم من ذلك أن الأفيون كان مخصصاً كقيمة لدفع ثمن الأسلحة المهربة ؟ لو كان طباطبائي شخصاً من عامة الناس لقضى في السجن سنوات طويلة على هذه الجناية . ولكنه ادعى أن الأفيون وضع في أمتعة سفره دون أن يعلم ، وأرادت الدوائر الألمانية تصديقه خاصة وأنه صهر لأحمد نجل الامام الخميني وواله ابن عم للامام الصدر مؤسس حركة أمل في لبنان . فكيف تمكن الألمان من التخلص من هذه الورطة دون احراج ؟ ! انهم اهتموا الى طريقة لبقية : فاعتبروا أن له حكمة دبلوماسية بأثر رجعي وأنه مبعوث رسمي لانهجاز مشتريات السلاح لبلده . وبهذه الوسيلة مسحوا له بالعودة الى إيران في أول طائرة أقلعت من مطار فرانكفورت . وبعد ذلك بأشهر معدودة عاد الى ألمانيا وأجرى اتصالاً من فندقه برارك أوتس في دوسلدورف مع وزير الخارجية جينشر وسلمه دعوة شخصية من أحمد الخميني لزيارة إيران .

ومهمة طباطبائي هذه المرة كانت بتأسيس شركتين وهميتين في ألمانيا الاتحادية، هما أورينتد مانيفولفاكتشر آند تريندينج ومقرها في شارع أوستند شتراسه بمدينة فرانكفورت والأخرى شركة موفنديال تريندينج بمدينة شتوتجارت .

ومن المعروف أن هذا الرجل يتحكم مع صهره أحمد الخميني في عمليات الاتجار بمعظم الأسلحة الواردة الى إيران .

وطالما تبرم رجال الجمارك ومسؤولوا المخابرات في ألمانيا الاتحادية من عدم تمكنهم من اتخاذ أي اجراء فعال مع مثل هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بحماية السلطات العليا في بلادهم .

وكانت الصادرات تشحن لايران منذ أواخر عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦ بدون التعرض لمشاكل كبيرة . وأبحرت في هذه الفترة سفن شحن عديدة من أوروبا الى ايران ، بعد أن استأجرتها شركة سكافندنافيان - كوموديتي لهذا الغرض .

وكانت الحمولة تتألف غالباً من : مساحيق التفجير والخرابيش والذخائر والمتفجرات الأخرى المصنعة في الشركات الأعضاء في الكارتل .

وقد استخدمت في هذه العمليات السفينة الألمانية ام.أس فراوكة التي ترفع علم شركة الملاحة الألمانية هينريخ كوتور للمواصلات البحرية ومقرها في شتاينكيرخين قرب بلدة شتادة الألمانية وتمتلك هذه الشركة عدة سفن منها آتة لينره أولتمان أما الباخرة فراوكة فقد استأجرها بطار دنماركي اسمه فن بولزن الذي اشتهر اسمه بعد احتجاز سفينته وكشف السلاح المهرب فيها لكل من ايران وجنوب أفريقيا .

في بداية عام ١٩٨٥ ابصرت فراوكة باتجاه الدول الاسكندنافية حيث وصلت في ١٠ يناير الى ميناء فاربيرج السويدي فشحن فيها مائة طن من المتفجرات المصنعة لدى شركة بوفورس ثم عادت الى ميناء كورسور الدنماركي ، الذي يتخذ منه بولزن مقراً لشركة الملاحة التي يملكها . وفي هذا الميناء اضيف الى شحنة الباخرة مقدار ١٥٠ طناً من مستحضرات التريل الذي نقل من فنلندا وبعد ذلك واصلت الباخرة رحلتها الى ميناء زيبروج البلجيكي ، حيث شحنت بستجات شركة أخرى من شركات الكارتل وهي B.R.B البلجيكية .

ولم تشكك سلطات الجمارك بشيء لأن مستندات الشحن كانت تشير الى أن شركة الفيميك اليونانية هي المستورد النهائي . وهكذا بعد أن أضيف الى الحمولة مقدار ٣٥٠ طناً من العتاد الحربي استمرت رحلة الباخرة حتى وصلت ميناء نوردينهام الألماني بتاريخ ١٨ يناير ١٩٨٥ في الساعة ٢٠ صبحاً . وكان قبطان السفينة هو كلاوس فون هولتن وكان هذا القبطان يعلم بدون شك ما هي محتويات الباخرة ، ولكن لم يكن بوسعه أن يقوم بأي إجراء .

وبعد رجوعه من رحلة بحرية استمرت عدة أشهر زاره المؤلف في منزله في كوكسهافن وسأله عن مشكلات رحلاته الى ايران ، فكانت اجابته :

« لم تشكل الرحلات لي حتى الآن أية مشكلة ، لأننا نبحر حتى ميناء بندر عباس الايراني بالنسبة لنا كأمم فأتنا لا نواجه مشاكل فالإيرانيون يحيوننا حتى باللغة الألمانية ، وكثير من الضباط طلقوا تعليمهم في ألمانيا » ثم سأله المؤلف ألا تشكل هذه الرحلات في بواخر محملة بالأسلحة والذخائر حلقة « شيطانية » مفرغة ؟ فاجابه هولتن : « انها حلقة مفرغة تماما ، ولكني لا أرى امكانية لتغيير الوضع طالما أن شركات الملاحة هي صاحبة السلطة . وبما أن الكثيرين عاطلون عن العمل ، فإن هذه الشركات تستطيع دائما اختيار أولئك المستعدين لتنفيذ ما لا ينفذه الآخرون » .

وكل ذلك يعني أن القبطان كان يعلم أن هدف الباخرة التي يقودها كان ميناء بندر عباس الايراني وليس أي ميناء يوناني أو يوغسلافي ، كما هو مسجل في مستندات الشحن التي يحملها .

وفي ميناء نوردينهام شحن في السفينة مقدار ٣٤٦ طنا من مساحيق التفجير المستوردة من شركة مويذن الهولندية .

وبعد أن غادرت فراوكة هذا الميناء الألماني الصغير واصلت رحلتها فوصلت الى منطقة جبل طارق في ٢٦ يناير ١٩٨٥ ، وبعد ذلك بثلاثة أيام الى ميناء تالاموه الايطالي حيث أضيف الى شحناتها مقدار ٢٠٠ طن من مساحيق التفجير . واستمرت الرحلة الى ميناء بار اليوغسلافي حيث تسلم القبطان هناك المستندات المزورة لمواصلة الرحلة التي اكتملت في ميناء بندر عباس الايراني في ٢٥ مارس وما كادت فراوكة تصل الى ايران حتى انطلقت باخرة ألمانية أخرى وهي M.S في ٨ مارس ١٩٨٥ من ميناء زيبروج البلجيكي ، حيث شحنت بمقدار ٣٧٨ طن من مساحيق التفجير المصنعة لدى شركة بي.أر.بي. وبمجرد وصول هذه الباخرة الى ميناء نوردينهام شحنت مجدداً بمقدار ٢١٣ طنا من مساحيق التفجير المستوردة من مويذن . وعلى أثر ذلك واصلت رحلتها حتى ميناء فاريبرج السويدي فضيف الى الشحنة مقدار ١٣٠ طنا من مساحيق التفجير المخصصة لقذائف المدفعية من عيار ١٠٥ و ١٥٥ ملم . وكان ينبغي أن تستمر الرحلة -

وفقاً لمستندات الشحن - باتجاه يوغسلافيا • ولكنها لم تتوقف في يوغسلافيا بل واصلت رحلتها في الحقيقة باتجاه جنوب أفريقيا ووصلت أخيراً بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٥ الى ميناء بندر عباس الإيراني •

وبتاريخ ٦ أغسطس من نفس العام بدأت كاتيا برحلة أخرى الى ايران وهي مليئة بالذخائر المنتجة لدى شركات الكارتل •

وهناك سفينتان أخريتان أبصرتا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مشحونتين ببضائع عسكرية الى ايران ، هما الباخرة « أوسيان تريدر » التي بدأت رحلتها في شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ والباخرة « كارين سليبر » التي سلكت نفس الطريق البحري مرة في يوليو ١٩٨٥ ثم في فبراير ١٩٨٦ مرة أخرى • ولم تحمل هذه الباخرة بمساحيق تفجير فحسب ، بل شحنت أيضاً بألف طن من الأسلحة والذخائر ذات المنشأ الهولندي والبلجيكي والفرنسي والأسباني •

ومن الجدير بالذكر أن كل باخرة كان لديها عادة نوعان من مستندات الشحن : نوع مخصص لتقديمه لمسؤولي الجمارك والدوائر الأوروبية بحيث يستنتجون أن وجهة السفر النهائية هي يوغوسلافيا أو أسبانيا مثلاً ، ونوع آخر لربان السفينة ومعاونيه لاعطاء التفاصيل الدقيقة عن الهدف النهائي للرحلة وهو ايران •

ومع ذلك فإن تزايد الشبهات أدت الى تكثيف تحقیقات مصلحة الجمارك السويدية والى انتقال الضجة الناتجة بشأنها الى ألمانيا الاتحادية والى بلجيكا • ونظراً لذلك حاول شبيتس توخى الحذر في انجاز الاتصالات بين شركات الكارتل وايران ، وبذل جهوده لاقتناع الطرف الإيراني بمراعاة الصعوبات الطارئة في هذا المجال بسبب يقظة الدوائر في الدول التي يتم منها التصدير • ومن هذا المنطلق كان لابد من اللجوء الى امكانات الشحن الجوي الذي كان يستعمل حتى الآن في نقل عينات محدودة الى ايران ، قبل اقرار طلبات بكميات كبيرة • وهكذا تم الاتفاق على استخدام مطار ليسكين قرب ليل في شمال فرنسا • ففي يوليو ١٩٨٥ أقبلت من هذا المطار طائرة بوينج ٧٠٠ متجهة الى ايران وهبطت في منتصف الليل في مطار شاهبار قرب طهران • فماذا كانت حمولة الطائرة ؟ لقد

فرغ منها الجنود الإيرانيون ١١ طناً من المتفجرات الخاصة بأنواع مختلفة من
المتفجرات .

وهذه الطائرة تابعة لخطوط سالتا - لوسيا التي يديرها الألماني ديتريخ
راينهاردت من فرانكفورت وفلوريندا . وترجع شهرة شركة الطيران هذه الى أن
المخابرات المركزية الأمريكية تعودت على استئجار طائراتها ، مثلاً في نقل العتاد
الحربي لصالح منظمة يوتيا الأنجولية المناوئة للحكم . ولكن الذي استأجر
طائراتها في هذه المرة هو شميتس مسؤول الشركة السويدية سكاندنافيان -
كوموديتي من أجل تصدير سلاح شركات الكارتل الى ايران .

وقد تكرر الشحن على طائرات خطوط سالتا لوسيا من فرنسا ، ولكن مطار
ليمبكين قرب ايل لم يكن هو المطار الرئيسي المستخدم في هذه العمليات على
التصعيد الأوروبي ، بل ان أهم الشحنات المهربة كانت تنقل على الطائرات الإيرانية
المتلعة من مطار فرانكفورت الدولي في ألمانيا الاتحادية . وقد اعترف بذلك كثير
من موظفي الجمارك بالمطار ، الا أنهم لم يعطوا عن أسمائهم خوفاً من التعرض
للعقوبات . وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً من خلال استقراء الوثائق التي صادرتها
مصلحة الجمارك السويدية . وفيما يلي يدرج مثال على تفاصيل تكرار حدوثها في
هذه الفترة :

بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ هبطت طائرة شحن اسرائيلية (رقم رحلتها ١٨١٢
LY في مطار فرانكفورت ووجهت الى المدرج رقم ٢٢٧ تأهب لحراستها
جمع غفير من حرس الحدود الألماني . وبعد ذلك وجهت طائرة إيرانية رقم رحلتها
٤٧٠٤ الى المدرج رقم ٢٢٩ المجاور تماماً للطائرة الاسرائيلية . وعندئذ تمت
عملية نقل محتويات الطائرة الاسرائيلية الى الطائرة الإيرانية ، فما هي هذه
المحتويات ؟ لا شك بأن رجال حرس الحدود والشرطة الألمان قد شاهدوها قطعة
قطعة : انها كانت عبارة عن قطع غيار الكترونية وصواريخ جو - جو للمقاتلات
الإيرانية من طراز اف - ١٤ و اف - ١٥ وكذلك قطع غيار ومعدات خاصة
ببطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات ، مع ٨٠ صاروخاً من طراز توي
أرض - جو . ومنذ ديسمبر تكررت مثل هذه العمليات مرة كل شهرين على
الأقل .



■ أزمة الكارتل

تستل أزمة الكارتل في الصعوبات التي واجهتها الشركات الأعضاء فيه عند محاولة الاستمرار في تصدير الفخائر والمتفجرات والأسلحة بعد عام ١٩٨٦ ، وذلك طبقاً للعقود المبرمة سابقاً مع إيران عن طريق وكيلها شميّس صاحب شركة سكائدافيان - كوموديتي .

وقد تفاقمت الأزمة بعد مصادرة وثائق هامة من شركة بوفورس وتكثيف التحقيقات معها من قبل مصلحة الجمارك السويدية . في هذه الحالة لم يغيب عن بال شميّس أنه سيصبح من المطلوبين للتحقيق أيضاً . ولكن ذلك لم يمنعه من تنفيذ الطلبات الإيرانية العاجلة ولو بأسلوب أكثر حذراً ويستدل على حذره من برقية له بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٥ إلى طهران ، وفيها يلي ملخص لمضمونها « أيها السادة لا بد أن نعلمكم بأننا قمنا حالياً بخرق كافة القوانين السارية ، حتى تتمكن من تزويدكم بالمنتجات المطلوبة . ان المشاكل العديدة التي سببتها لنا السلطات المختصة دفعتنا لتخزين البضائع تحت ظروف صعبة للغاية . وبالرغم من ذلك فإنا سنشحن لكم الكميات المذكورة في السفينة المبحرة في شهرنا الجاري أغسطس . ونحن نأسف للتأخير الناتج ونرجوكم أن تفهموا مشاكلنا ، علماً بأننا سنبدل أقصى الجهد لإيصال البضائع إليكم » .

وفي شهر فبراير استدمى شميّس للى دائرة النائب العام بعد أن حصدت من عنده بعض المواد . ولم يكتفِ باعتباره رجلاً أعمالاً محضاً - بهذا الاستدعاء . فقد كان يدرك عدم امكانية اتهامه بجناية خطيرة . وكان كل ما يقلقه هو كيفية التمكن من تنفيذ العقود المبرمة مع إيران . وفي خريف عام ١٩٨٧ أجرى معه المؤلف حواراً هاتفياً للقناة الثانية بتليفزيون ألمانيا فلم يلاحظ أنه (أي شميّس) يشعر بأي ندم أو تأنيب الضمير ، بل كانت اجابته التي تلخص فيما يلي مليئة بالتبريرات والقاء مسؤولية تهريب الأسلحة على الغير :

« أن الدوائر المختصة كانت تعلم عن الصادرات تماماً كما يعلم المنجئون .
ويجب عليك أن تفهم (المخاطب هو المؤلف) أن مسؤولي خمسين شركة اتسجينة
ليسوا كلهم بدجالين . ان هذا لينطبق على وضعنا في السويد ، كما ينطبق على
فرنسا وهولندا . فالدوائر والشركات المتسجنة تتعاون مع بعضها يداً بيد . ولا
أعتقد أن مسؤولي الدوائر الجمركية أغبياء : فلا بد أنهم كانوا يعلمون أن مستقبل
هذه البضائع الحربية هو في بلدان تسودها حالة الحرب بدون شك » .

وأراد شميتس أن يرى نفسه فاستطرد قائلاً :

« ان المسؤولية تقع على عاتق الدوائر الحكومية وليس على عاتق المنتجين ،
فالدوائر الرسمية هي التي تتيح انجاز الصفقات » .

وبما أن الأمر هكذا فإن بضائع هذه الصفقات شحنت سواء بالباخرة أو
سيارات النقل أو فائزات الشحن دون صعوبات حتى عام ١٩٨٦ ، مما أتاح
استمرار حرب الخليج . وبعد ذلك أصبح تمرير الصفقات أكثر صعوبة نتيجة
لتدخل اليونان ويوغوسلافيا عن موقعهما المتساهل . ومنذ عام ١٩٨٦ أصبحت
صادرات السلاح الى إيران تمر عبر الشركة الأسبانية الحكومية امبريا، ماشيونال
ماتتا بربارا وعبر شركات تصنيع السلاح البرتغالية . ولكن الأنشطة الممارسة
في هذا المجال فترت نسبياً ، اذا قورنت بالصفقات المهرية بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦
بالتنسيق مع شركات الكارتل في دول أوروبية مختلفة .





■ تصنيع الذخيرة بايران

الواقع أن شركات أوروبا لم تتوقف عند حدود تزويد إيران بالسلاح خلال الحرب رغم مخالفة ذلك لقوانين بلادها التي تمنع بيع السلاح الى مناطق التوتر والحروب •

ولكن الأخطر والأهم هو دورها في ضرب أي حظر أو حصار على إيران بإقامة صناعة ذخيرة السلاح داخل إيران نفسها حتى يمكنها الاعتماد على نفسها دون انتظار شحنات قد تصل أو لا تصل وهي قد تصل في موعدها أو تتأخر •

وقد جرت عملية توفير كل احتياجات إيران لإقامة صناعة ذخيرة في ظل الحرب بعناية فائقة كشفت عنها الأوراق والتحقيقات بعد ذلك •

ففي الوقت الذي كانت نفس الشركات تقوم بتوفير كل احتياجات إيران من السلاح والذخيرة كانت نفس الشركات تقوم بتوفير احتياجات إقامة هذه الصناعة في إيران •

والمحور الذي دارت عليه هذه الصفقات من الجانبين هو أنه نظراً لحاجة إيران الضخمة الى الذخائر في ظل التهديد يفرض مقاطعة لتصدير السلاح اليها ، فانها كانت دائماً بحاجة ماسة لتخليص نفسها من الخضوع لظروف استيراد مستلزماتها من الخارج • وقد ساعدها في محاولة تحقيق مساعيها في هذا المجال شميثس الذي أصبح مع الزمن أهم وكيل لها على الصعيد الأوروبي • واستطاع هذا الرجل أن يبنى لايران شركة جاهزة لإنتاج الذخائر في اصفهان جنوب العاصمة طهران •

ويعتمد بناء هذه الشركة الذي تم عام ١٩٨٥ على مدى طلب تقدم بها شميثس لشركات مختلفة في بلدان عديدة مثل بلجيكا ، فرنسا ، هولندا ، بريطانيا ، اسرائيل ، ألمانيا الاتحادية • ومن المعلوم أن قائمة الطلبات المدونة على ١١ صفحة صودرت من قبل مصلحة الجمارك السويدية ، وتبين انها مقسمة الى ثلاث فئات :

تشتمل الفئة الأولى على قطع آلات خاصة بإنتاج الذخائر .

وتتضمن الفئة الثانية المنتجات الكيميائية الضرورية لتصنيع المتفجرات والذخائر المختلفة . أما الفئة الثالثة فتتضمن تلك الأجزاء والعناصر الآلية التي تحتاج إليها عملية إنجاز الخطوات النهائية من إنتاج الذخائر . وكانت أهم البضائع المطلوبة من الشركات البائعة هي المساحيق الكيميائية المستعملة كذخائر تفجير لقذائف من كافة الأعيرة ، ومن هذه المساحيق على سبيل المثال : تروبتسا ، هيكسوجين ، تتريل ، بولي بوتادين ، امونيوم (امونيا) ، تي . ان . تي . فمن خلال المزج بنسب محسوبة علميا يمكن إنتاج مستحضرات تفجير قذائف لكل الأعيرة : من ٧ر٦٢ ملم حتى ١٥٥ ملم . وتكاملت الطلبات للحصول على جميع ما تحتاج إليه لتشغيل شركة وتحقيق إنتاجيتها المنشودة ، مثل : المواد الكهربائية لتصنيع الأوعية الفارغة للعبوات ، البطاريات ، المضخات الهيدروليكية ، المحولات ، أجهزة التنظيف ، فراغات الطرد المركزي ، أقنعة واقية للعامل تجهيزات الرش لمكافحة الحرائق ، الأدوات المخبرية لعمليات التفاعل الكيميائي .

ولم تذكر الا شركات قليلة باسمها في القائمة المصادرة من قبل مصلحة الجمارك السويدية . ومن هذه الشركات شركة هوتيبول اكويمينت البريطانية التي أشير إليها بالنسبة الى عقد وارد على صفحة رقم ١١٢ ، كما أشير الى شركة فريتش - فيرنر الألمانية مقرونة مع العقد في الصفحة رقم ٢٤ ، بالرغم من أن مسؤولي هذه الشركة رفضوا اعطاء أية معلومات عن هذه الاشارات المأخوذة من الوثائق المصادرة .

واتضح أيضا أن الشركة الانجليزية « رويال أوردونانس » تورطت بأسلوب مكشوف في التعامل مع الأهداف الإيرانية . فقد ذكر المشرفون على ادارة هذه الشركة ما يلي في شهر أكتوبر عام ١٩٨٧ :

« اتنا ندعم إيران لبناء شركة تتيح إنتاج كافة أنواع الذخائر وبكميات كبيرة » . وتكمن مساهمة رويال أوردونانس في تزويد الإيرانيين بمسحورات التتريل ذات القدرة التفجيرية العالية . وبينما كان يذكر أن شحنات التتريل هي مصدرة الى شركة انفيك ايونانية ، الا أنها وصلت في شهر يونيو ١٩٨٦ على الباخرة الدنماركية جوتون الى ميناء بندر عباس الإيراني . على كل حال فإن

فان شيتس استطاع في منتصف عام ١٩٨٦ ان يسلم شركة انتاج للذخائر جاهزة للايرانيين ، ولكن الانتاج لم يتم فعلا في تلك الفترة . فقد دمرت الشركة جزئيا في شهر أكتوبر من نفس العام ، نتيجة لقصف الطائرات العراقية المقاتلة وعلى اثر ذلك زود شيتس ايران بعتاد فني من أجل ألا تتوقف الشركة عن الانتاج لمدة طويلة أثناء الحرب . وهكذا استطاع وزير الحرس الثوري آنذاك وهو السيد محسن رفيعي أن يعلن ان ايران بوسعها ان تنتج بنفسها ٨٠٪ مما تحتاجه من الذخائر خلال الحرب الدائرة . ولكنه كان مبالغا في ذلك حين أعلنه في نهاية أغسطس عام ١٩٨٧ ، حيث قدر الخبراء أن ايران لم تكن متسكة في ذلك الوقت من انتاج أكثر من ٦٠٪ من الذخائر اللازمة لها لمواصلة الحرب .

ولابد من النطق في هذا السياق الى أهمية شركة فريتس - فيرنر الألمانية ؛ فليس من الخطأ ان يقال بأن ايران كانت تعتبر بالنسبة لهذه الشركة سوقا رئيسية لترويج منتجاتها خلال الفترة الأخيرة . وفي عام ١٩٧٨ . أي قبل انتهاء عهد الشاه بقليل ، صدرت فريتس - فيرنر ١٥٢١٦ من قيود اليد (الكليشات) و ٣٠٠ من العصي (المبروات) الكهربائية لايران .

وفي هذه المرحلة قامت الشركة نفسها ببناء مصنع في ايران لانتاج بنادق جي ٤ ، وقد استمر هذا المصنع في إنتاجه سواء في عهد الشاه أو في عهد الخميني . ومن المعروف أيضا انها انشأت في ايران مصانع أخرى ؛ منها مصنع لانتاج الذخائر . واعلنت فريتس - فيرنر في الصحف الألمانية مرارا عن حاجتها لمستخدمين يتولون مسؤولية الاشراف على مهام دفعة في منشآتها بايران . سواء على صعيد منتجات الاستخدامات المدنية أو الاستخدامات الخاصة ، حيث تعبر « الاستخدامات الخاصة » في مفهوم الشركة عن المنتجات ذات الطابع العسكري .

ومن المؤكد أن هذه الشركة ارسلت الى ايران المزيد من المهندسين والفنيين بعد اندلاع حرب الخليج ، وذلك من أجل صيانة وتشغيل المصانع القديمة التي انشأتها في عهد الشاه .

وقد أثار حزب « الخضر » في ألمانيا ضجة حول تورط هذه الشركة في بناء شركة لانتاج الذخائر أو الأسلحة لصالح الايرانيين بقيمة ٣٥٠ مليار مارك

المانى غربى . ولكن تساؤلاتهم بقيت دون رد مقنع ، بحجة عدم الرغبة فى الخوض فى الأسرار التجارية للشركات الإنتاجية .

أما الفضيحة الكبرى التى دوت اصداؤها فكانت ناتجة عن طلب فريتس - فيرنر من شركة شفايتس فالد الألمانية للتعدين تزويدها فى عام ١٩٨٥ بكسبة من « فوارغ أحمر الشفافة » ، وعند شحن هذه المنتجات فى سفينة بميناء روتردام الألمانى تسهيدا لشحنها الى ايران . كشف عليها فاذا هى فى الحقيقة خراطيش فارغة لتعبئة الرصاص .

وقبل ذلك بسنة واحدة أى فى عام ١٩٨٤ زار وفد ايرانى شركة فريتس - فيرنر بسقرها فى بلدة جايزلهام فى ألمانيا الاتحادية وتحادث مع مسئوليتها حول امكانية بناء شركة فى ايران لإنتاج صواريخ أرض - أرض . ولم تتدخل الدوائر الحكومية الألمانية للتأكد من تنفيذ مضمون المحادثات أو عدمه ، ولم تكثر هذه الدوائر أيضا تتقصى الحقائق عن تفاصيل كثيرة بشأن تسليح الإيرانيين وإنشاء شركات فى بلادهم ، علما ان فريتس - فيرنر تعتبر شركة حكومية الى حد كبير .

وأما سبب انتشار أنباء أنشطة هذه الشركة فيرجع الى وسائل الاعلام . ومن الجدير بالذكر أن النقيبين يترتب عليهم واجب معنوى أخلاقى فى عدم السكوت عن مسئولية شركات إنتاج السلاح فى استمرار حرب الخليج وما أسبغها الانسانية وما تكلفه من الضحايا البشرية الجسيمة . الا أن أحد هؤلاء النقيبين وهو عضو الحزب الاشتراكى الديموقراطى السيد شفايتس على تحفظ النقيبين فى هذه المسائل برغبتهم فى المحافظة على استمرار تشغيل العمال البسطاء ، الذين قد يطردون من وظائفهم لو استنحل الكساد فى الشركات المنتجة للسلاح بسبب عدم تصديره . فباله من تبرير قافه ذلك الاهتمام بمصير عائلات عمال فى بلاد معينة على حساب المائلات المتضررة بسبب الحروب فى بلاد أخرى ، علما بأن الضرر الذى تتعرض له هو فقدان الحياة وتدمير الممتلكات والمنازل على أقل تقدير وليس جزءا من الأجر ! ..



ملحق
بالبوثائق المدونة
باللغة الانجليزية

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

SCANDINAVIAN COMMODITY AB
Kaiserwerthstrasse 142
D-4030 DÜSSELDORF 33
West-Germany

Attn. Mr. Ali Modir Ghomi/
Mr. Mahdi Algham Magji
ABJ881

DIO Contact Office
Kaiserwerthstrasse 142
D-4030 DÜSSELDORF 33
West-Germany

Form.

Ref.
12/15

DATE
1985.06.11

Dear Sirs.

Subj. L/C no 92/11512

We are referring to above mentioned L/C, for which we have asked you for an extension, and send you, attached, our commercial invoices in 7 copies for your certification as per L/C-conditions.

We ask you kindly to send us the invoices by return mail, making it possible to present the documents to the bank without further delay.

Yours faithfully
SCANDINAVIAN COMMODITY AB

00122

Schreiben von Scandinavian Commodity an das DIO-Contact-Büro in Düsseldorf. Ali Modir Ghomi soll bei der finanziellen Abwicklung eines Munitionsgeschäfts hilfreich zur Seite stehen.

خطاب من شركة سكاندنافيان - كودمي السويدية الى مدير المكتب الإيراني في دوسلدورف

السيد علي غومي من أجل مساعدته في قضية تمويل الصفقات

BANK MELLI IRAN

FILIALE DÜSSELDORF

Düsseldorf, 20.03.85

102

Scandinavian Commodity AB

F.O.No. 1014

1-20111 Milan

SWEDEN

In the name of Allah.

Irrevocable and transferable Letter of Credit No. 03/11692

of Bank Melli Iran / Tehran - ref: 13848/366

orderer: SAZIMANE SANAYE DEFA

By order and for account of M/S ALI HOSSEIN GHONI And HENDI AFGHAN HADJI

ARBAZI - we transfer to you out of the above mentioned

letter of credit the amount of US \$ 576.500,- CIF Tehran by Air

The letter of credit is available against presentation of the following documents marked (x):

- (x) Supplier's signed commercial invoices in 7 copies showing price certified by orderer's representatives in West Germany. Freight charges to be shown in invoice separately in case of shipment by C-27.

- (x) Signed detailed packing list in 3 copies.

- ~~(x) Certificate of Origin issued by the collector in 3 copies, legalized by the local Chamber of Commerce, certifying goods originated in one of the European countries.~~

- () FIATA Combined Transport Bill of Lading, evidencing: "Goods actually en-route" marked "freight prepaid" issued to the order of Bank Melli Iran, Tehran notifying: SAZIMANE SANAYE DEFA, in 3 Originals and 2 copies.

- () Freight invoice in 3 copies.

- () Certificate issued by shipping Company confirming: "goods have been loaded on board and actually en-route"

- (x) Clean Airwaybill ~~Not mark 4-0~~ marked "freight prepaid" consigned to Bank Melli Iran, Tehran notifying: SAZIMANE SANAYE DEFA in 3 Original and 4 copies.

Partial shipment: allowed / ~~not allowed~~

Transshipment: allowed / ~~not allowed~~

Customs tariff no.: 84/65

The letter of credit is valid for presentation of the documents

with us in Düsseldorf up to 25.04.85

Shipment from European Airports

by Air

on CIF basis in Tehran covering

Goods as per manufacturer's Order-Confirmation No: SK 85-162/304

dated 12.03.85

and confirmed Purchase Order No: 134/1407-10635 M-A-J

dated 15.03.85

(copies attached)

Insurance effected in Iran. Credit no. 03/11692 of Bank Melli Iran,

Tehran and the name of their principals, SAZIMANE SANAYE DEFA

should appear on all documents.

All documents should be made out in the name of SAZIMANE SANAYE DEFA

000n2

Akkreditiveröffnung durch Melli-Bank in Düsseldorf.

افتتاح خطاب اعتماد بواسطة البنك الوطني الإيراني في دوسلدورف .

00149

Que No.	Supers No.	Type of goods	Supplier	
S 138	40135	S 1500 p/o powder	S.M.S./AC	OSO 17.270.845
S 139	70335	P/C H 181/Puze 525	Schmidt/LL	OSO 14.581.150
S 140	10535	H 26 powder	SWB/DE	OSO 11.500.000
S 141	10735	B/P 7.62	SWB/DE	OSO 8.040.000
S 142	30035	Primer	DE	OSO 135.300
S 143	10435	Cat	Schmidt/DE/UK	OSO 1.870.957
S 144	71235	Manages	Schmidt/DE	OSO 2.100.000
S 145	30335	Tetryl + gr.		OSO 2.012.250
S 146	30135	Tetryl		OSO 135.000
S 147	30135	Percastle	Schmidt/DE	OSO 1.572.580
S 148/2		Detonators	DE	OSO 276.405
S 149	30335	Detonators	DE	OSO 10.651.774
S 150	10335	B/P 30 mm	SWB/DE	OSO 8.040.000
S 151	30240	P/C 120	DE	OSO 4.650.000
S 152	30135	Pure tetryl	OSO	OS 244.525
S 153	25235	Mitro gases	DE	OS 622.743
S 154	91335	Primers 1515	OSO	OS 242.500
S 155	14302	Primers 120 mm	SWB	OS 16.116.820
S 156	40035	P/C 81 mm	DE	OSO 3.400.000
S 157	25235	Manages/Mitro gases	Schmidt	OS 97.250
S 158/1	45335	Liner 105	Cancelled	OS 10.917.000
S 159/2	45335	Liner 106	SWB/DE	OS 8.976.000
S 160/1	30435	Capaul	OSO	OS 8.000.000
S 160/2	30435	Capaul	OSO	OS 4.955.000
S 161	30235	Primer OS 1049	DE	OS 3.250.200
S 177	30045	Primer HEMA	OSO	OS
S 178	30045-1	Detonator charge OS	DE	OS 10.720.000

S-Liste von Scandinavian Commodity. Auf dieser Liste sind alle Bestellungen aufgeführt, die von Karl Erik Schmitz für den Iran bei europäischen Produzenten eingekauft wurden. DNAG ist die Dynamit-Nobel AG in Troisdorf.

فائمة بمشتريات شميتز مثل شركة سكندفيان - كوموتي السويدية من المنتجين الاوروبيين
لصالح ايران وبمقصد بالحروف DNAG شركة شميتز - توبل الألمانية ومقرها في بلدة
نرويسنروف / قرب ميون .

D0328

D01297

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

TELEPHONE: 06-24 00
 TELEGRAM: SCANDCOM
 BANKSWED 06-000
 POSTING: 06-00-00
 TELE: SWN
 BANK: SCANDINAVIAN COMMODITY AB
 O A BANK

Islamic Republic of Iran
 National Defence Industries
 Organization

TEHRAN - IRAN

Your ref:

Our ref:

SCANDINAVIAN COMMODITY AB
 GUSTAV AD TONBJÖ

1584.12.38

ORDER CONFIRMATION NO SK 55-162/299

REF. 30842/1-1401-20335-34

SUBJ. DETONATORS

ITEM 1 : M 2
 ITEM 2 : M 24
 ITEM 3 : DM 1019
 ITEM 4 : DM 1020A1
 ITEM 5 : M 17

We are pleased to confirm your order as follows:

Quantity:	ITEM 1 : 3.000.000 units
	ITEM 2 : 2.250.000 units
	ITEM 3 : 1.275.000 units
	ITEM 4 : 1.700.000 units
	ITEM 5 : 2.250.000 units
Quality:	ITEM 1 : M 2 Detonator
	ITEM 2 : M 24 detonator
	ITEM 3 : DM 1019 detonator
	ITEM 4 : DM 1020A1 detonator
	ITEM 5 : M 17 detonator
Prices:	ITEM 1 : DM 5,25 per unit, total DM 15.750.000,00
	ITEM 2 : DM 1,60 per unit, total DM 3.600.000,00
	ITEM 3 : DM 2,10 per unit, total DM 2.677.500,00
	ITEM 4 : DM 5,09 per unit, total DM 8.653.000,00
	ITEM 5 : DM 1,04 per unit, total DM 2.340.000,00

Total DM 33.020.500,00

All prices Cost and Freight free out Bandar Abbas.
 DM 33.020.500,00 equal to US Dollars 10.651.774,00.

FCB-value.

ITEM 1 : DM 5,09 per unit
 ITEM 2 : DM 1,55 per unit
 ITEM 3 : DM 2,04 per unit
 ITEM 4 : DM 4,94 per unit
 ITEM 5 : DM 1,01 per unit

Auftragsbestätigung von Scandinavian Commodity an die Beschaffungsbehörde des Iranischen Verteidigungsministeriums und das entsprechende Angebot von Dynamit-Nobel AG. Troisdorf.

شرکت سکائیناویان - کومودبی يؤكد التکلیف بالطلب من قبل شعبة وزارة الدفاع الإيرانية ،
 كما يؤكد العرض الذي تقدمت به شركة ديناميت - نوبل الألمانية .

73346 BOMBEL S

00018

215

ANKOM

C2.0446

30160 BECO CH

18.1.85

17.20

1985-01-21

FOR HATS LUNDBERG

WE INFORM YOU THAT WE HAVE ADVISED PRB OF OUR PLACEMENT
OF THE FOLLOWING ORDERS TO YOU:

S 46
S 139
S 140

009411

AMTIT-05455

S 133
S 135

MINUTE 2 N P E4

S 134 = 5 ITEMS.

WE HAVE BEEN ADVISED ABOUT OPENING OF L/C FOR ALL THEIR
CONTRACTS. FURTHERMORE WE HAVE CONFIRMED TO YOU OUR ORDERS FOR:

S 130
S 135
S 137
S 144/1
S 144/2
S 144/3

ALSO FOR THESE ITEMS THE L/C WILL BE OPENED BEFORE END OF JANUARY
1985.

WE ARE STILL WORKING THE FOLLOWING ITEMS FOR YOUR ACCOUNT

S 130 ADDITIONAL 100 MT
S 135
S 137
S 137

FOR S 144/4 AND S 144/5 WE WOULD KINDLY ASK YOU TO DO YOUR UTMOST.
THE SAMPLE OF S 144/5 HAS BEEN VERY WELL ACCEPTED AND THEREFORE THIS
CONTRACT SHOULD IF POSSIBLE BE CONCLUDED.

SUBJ.1 SAMPLES

WE ARE IN URGENT DEMAND OF THE FOLLOWING SAMPLES AND WOULD BE
VERY GRATEFUL IF YOU COULD PROVIDE THESE TO US FOR DELIVERY EARLY
NEXT WEEK.

S 179 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM PRB
S 189 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM PRB
S 146 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM DNAG
S 127 - NEW SAMPLE FROM YOU

BEST REGARDS
SERFINA S.A.

301 60 BECO CH

73346 BOMBEL E

Am
Lm Nyc Jmd Bm Korb Oom *(Ogo)* Hab Ekorn
Oh

Telex der Serfina AG an Bofors über die Verteilung der Iran-Aufträge an verschiedene Unternehmen, u.a. DNAG=Dynamit-Nobel AG, Troisdorf

خطاب مرسل بواسطة التلغراف الى شركة بوفورس السويدية ، ويطلب فيه تقديم المضامع
مكررة في ميناء نوردينهام الاثني ، ويذكر في هذا الخطاب اسم ممثل شعبة خاص في وزارة الدفاع
انيه ، واه مكتب في مدينة روسلندورف .



WORLDWIDE COURIER

P.O.D.-RETURN TO ORIGIN

ONLY NON-OUTRABLE ITEMS MAY BE CONSIGNEES INTERNATIONALLY UNDER THIS AIRBILL. FORWARDER AIRBILL-NON NEGOTIABLE. THE INTERNATIONAL LTD. 1988

SHIPPER'S ACCOUNT NO.		SHIPPER'S REFERENCE		ORIGIN	DESTIN	PIECES	WEIGHT
WW-VA/ALLMANN		NUE 0352818		NMA	1		
FROM (CONSIGNEE) Diehl GmbH & Co. Plachbachstrasse 16 D-8505 Rothenbach/Pegnitz West Germany				TO (CONSIGNEE) Scandinavian Commodity AB Gustav Adolfs Tor 8 B S-20311 Halmö Schweden			
SENDER'S TELEPHONE 09 11/5977 774				TELEPHONE 46 40 754 50			
DESCRIPTION OF CONTENTS/LOCAL INSTRUCTIONS Brochures				ATTN OF Mrs. Lund RECEIVED IN GOOD ORDER AND CONDITION DATE / / TIME : : CONSIGNEE'S SIGNATURE X			
DECLARED VALUE: NO COMMERCIAL VALUE				3. INVOICE <input type="checkbox"/>			
SHIPPER'S SIGNATURE X 10.05.84				TOTAL			

SHIPPER COMPLETE ALL SHADED AREAS IN TYPE

Das deutsche Unternehmen «Diehl» schickt Prospekte über Waffen an den Waffenhändler Karl Erik Schmitz von Scandinavian Commodity

شركة ديل من ألمانيا الانتحارية ترسل نشرات اعلامية عن الاسلحة الى تاجر السلاح شميتس في شركة سكاندنافيان - كوموديتي السويدية .

00135

002358

Telegram: "Throne", Nairobi
Teleprint: (Nairobi) 22440
When signing please quote
Ref. No. ... ROR/OPS/84/85
and date of



DEPARTMENT OF DEFENCE
LALING HOUSE
P.O. Box 4068, NAIROBI
KENYA
12th June 1965

CERTIFICATE

This is to confirm that the following goods have been purchased
from FEDERAL DIRECTORATE OF SUPPLY AND PROCUREMENT, BELGRADE/
YUGOSLAVIA under contract

1-2/82/1680/LJF

and consist of

350 metric tons Bananas.

The goods under above contract are intended for our own use and will
not be re-exported.

Ullmann
MAJOR GENERAL
CHIEF OF STAFF
MINISTRY OF DEFENCE
BELGRADE

[Signature]
PERMANENT SECRETARY
DEPARTMENT OF DEFENCE
P.O. Box 4068
NAIROBI

Endverbraucherbescheinigung aus Kenia, die von einem deutschen »Kaufmann« beschafft wurde.

أحد مستندات المستورد النهائي الكينية التي كان يقوم بوجدها أحد التجار الألمان .

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

00172

Head Office, c/o P.O. Box 100
Stockholm - Sweden
Sveavägen 100 - 100 10
Post Office Box 100
Tel. 08-1000
Sveavägen 100 - 100 10
P.O. Box 100

Mr. R. Urban
SICH ASSAG/LNW
Gerhardt Hauptmann Strasse 14
West-Germany

Topic:

Re: 205/BL/CA

10. 10. 1965
Date of mailing certificate
Quantity of 1000 kg
1965.06.07

Dear Mr. Urban,

We would kindly ask you to contact your buyer and provide us with the following documents which would be needed latest June 25th 1966.

In favour of:

1) Ref. contracts: 2/5/1-2/LJW/132/1

covering 100,000 kilos of propellant powder
to be delivered

25 oct October 1965
25 oct March - September 1966

Value: DM 18.250.000.

2) Ref. contracts: 2/5/1-2/LJW/132/3

covering 800,000 kilos of propellant powder
to be delivered

June/July 1965 - March 1966.

Value: DM 17.220.000.

3) Ref. contracts: 2/5/1-2/LJW/132/1

covering 350,000 kilos of ball powder 7.62 mm
to be delivered

August 1965 - February 1966

Value: US \$ 1.995.000.

4) Ref. contracts: 2/5/1-2/LJW/132/2

covering 350,000 kilos of ball powder 20 mm
to be delivered

August 1965 - February 1966

Value: US \$ 1.995.000.

.../...

Das Schreiben an den «Kaufmann», der die Endverbraucherbescheinigungen aus Kenia beschafft haben soll.

وجد هذا الخطاب الممسور اعلاه على مكتب التاجر الذي يوفر مستندات المستورد النهائي

الكينية .
111

U	Reima	45	276	PS-0306
U	Nyc			
	FASSP, Oxford, PS-03-05			
	Vertigine Herr, Manfred, Jan, Guy, Hore, Gerold, Mene al, Joost, Lenn			
	1 FFV			
	Beaktatet att ÅKO budet in till Dargnam och välj 7- som adolical medlem Modulo Anders O.			
	2 Hurdur			
	Joost meddelade att			
	- WNC-brottsparaten i Hurdur öber något			
	- Nitrocarburisparaten öber med 50%			
	- prisen på plats (i Friesland!) står som rekordet under 5-6 år bygga för dubbelbarnt (över 0,5m), fringed- barnt, sombarnta case, han Woodland. Att det Friesland ligger anläggning barnt omens Hurdur.			
	3 Tirrenia			
	Beaktatet att Guy och Jan och Lenn barnt Rom "Mater 1 1/3 år att för barnt him igen Friesland engagera som Galina			
	4 Scand. C			
	Lenn redogjorde för löjakt			
	5 M1 för Grönlund			
	Friesland står under my ha offener.			

Notiz von Mats Lundberg über ein Treffen des Kartells. Der Teilnehmer "Manfred" ist Manfred Kuhl von WNC-Nitrochemie in Aschau. Unter anderem geht es auch um "Tirrenia", das 5300-Tonnen-Geschäft mit dem Iran.

ملاحظات مدونة في مقكرة تونسييرج حول لقاء أعضاء الكارتل واسم « ما نفرد » المذكور في هذه الملاحظات هو ما نفريد كول ممثل شركة W.N.O للكيماويات وتقوم الملاحظات أيضا حول صفقة شركة بيرينا الإيطالية إلى إيران ، حيث كانت قيمة الصادرات ٢٠٠٠ طن من مساهيق التلجير .

00156

73346 BONOBEL S
238317 MIDNH D

3-12-84

1746 HRS

TH

06008

GOOD EVENING

U R G E N T L Y

ANKOM

ATTN. MR. HARTEN ERICSON

1984-12-04

008582

MV "BENTOTA"

WE RECEIVED B/L INSTRUCTIONS FROM GRENOR SHIPPING CO LTD.,
THESSALONIKI.
PLS ADVISE NOTIFY ADDRESS.

INADJINE SPACE BE INSPECTED BY REPRESENTATIVE FROM F-R-G-
GERMANY MR. V. GROSSER-PENKE AND MR. ALFRED MODIR. THEY ARRIVED
NORDENHAM TODAY AT 1700 HRS.
THEY ASKED IF IT IS POSSIBLE TO OPEN SOME OF THE CONTAINERS TO
LOOK INSIDE.
PLS REPLY SOONEST IF OK FROM YOUR SIDE.
THANKS BEFOREHAND

AWAITING YOUR REPLY SOONEST

REGARDS
NIELSARD NORDENHAM
THIEN
238317 MIDNH D
73346 BONOBEL S

16p: Lum Nyc End Oth (Dan) Wab Ogo

Telex an Bofors in Schweden, wonach eine Ladung militärischer Güter im Hafen Nordenham besichtigt werden soll. Erwähnt wird auch ein Alfred Modir. Er ist Repräsentant der iranischen Waffenbeschaffungsbehörde. DIO mit Sitz in Düsseldorf

خطاب بواسطة التلکس ارسلته شركة سرفينا الى شركة بوفورس حول توزيع الطلبات الإيرانية
على شركات مختلفة ، ومنها شركة ديناميت - نوبل الألمانية في بلدة ترويسدورف .

00105

008315

END USER CERTIFICATE

TO WHOM IT MAY CONCERN

CONTRACT N°

DATED

THIS IS TO CERTIFY THAT THE FOLLOWING MATERIALS
PURCHASED FROM
UNDER THE ABOVE CONTRACT ARE FOR OUR OWN USE AND
WILL NOT BE REEXPORTED.

Michael Hussain

Michael Ramiz
NOV 11 1982
10 11 24
U.S. Army

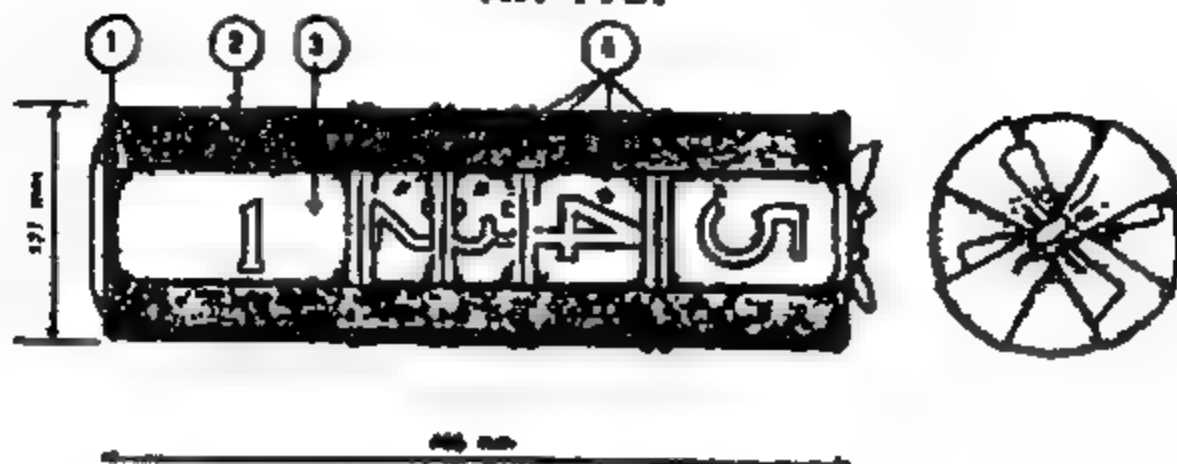
Endverbraucherbescheinigungen aus Pakistan, die blanko im Schreibtisch eines Bofors-Managers gefunden wurden.

نموذج جاهز للتعبئة من نماذج مستندات التوريد النهائي الباكستانية وقد وجد النموذج
على مكتب أحد أفراد شركة بوفورس السويدية .

CHARGE PROPULSIVE, BAGDOUSE VERTE
 PROPELLING CHARGE GREEN BAG
 CARGA DE PROTECCION, BAGOUSE VERDE

155 mm OBLUSER
 HOWITZER
 OBLUS

NR 4107



Utilisation
 avec les obus pour obusier de 155 mm

Composants

- 1 support d'allumage liquide noir
- 2 perçage
- 3 charge de base (poudre M1)
- 4 supports (poudre M1)

Caractéristiques techniques

masse de la charge 2 800 kg
 masse de poudre M1 2 500 kg

Emballage

deux charges avec deux étiquettes sont
 en carton en deux autres composants
 dans une caisse de bois.

masse brute d'une caisse 45 000 kg
 volume d'une caisse 116 m³

Cette charge est identique à la charge US
 663 (PSN 1320 - D540)

Use
 with shells for 155 mm howitzer

Components

- 1 liquid charge black powder
- 2 bag
- 3 base charge (powder M1)
- 4 supports (powder M1)

Technical data

weight of the charge 2 800 kg
 weight of powder M1 2 500 kg

Packing

two charges with two labels per 700
 container two containers per wooden
 box

gross weight of one box 45 000 kg
 volume of one box 116 m³

This charge is similar to the US 663
 charge (PSN 1320 - D540)

Ben
 con granata per obus di 155 mm.

Componenti

- 1 corpo incendiario (polvere nera)
- 2 sacco
- 3 corpo di base (polvere M1)
- 4 supporti (polvere M1)

Caratteristiche tecniche

peso di la carga 2 800 kg
 peso di la polvere M1 2 500 kg

Imballaggio

due a pezzi con due etichette per 700
 di legno due contenitori per cassa di
 legno

peso brutto di una cassa 45 000 kg
 volume di una cassa 116 m³

Questa carga di sommo è la carga M1 M1
 (PSN 1320 - D540)

28 11-607



Auszug aus einem Prospekt des Kartellmitglieds PRB, aus dem hervorgeht, wozu das Treibladunesspulver benötigt wird.

B.R.B. يتطلب من نشرة اعلامية عن امكانيات استخدام مسحوق التلجيس ، كما اوردتها شركة
 البلجيكية وهي تعتبر عضوا في (الكارتل) (اتحاد المنتجين للسلع الحربية) .

AFFÄREN TIRRENA ...

På uppdrag av Jan NRIÖ har Tirrena Industriale i Italien beställt 5.300 ton krus från europeiska krusproducenter. Ordern fördelad som på bilden.



Jans ref. nr 334/1401-13815 T

Totala ordervärdet 315.556.500 SEK

Zeichnung des schwedischen Zolls zu einem Iran-Geschäft über 5300 Tonnen Treibladungspulver.

مخطط بطرق تصدير ٥٣٠٠ طن من مسحوق التفجير الى (ايران) كما حددته نتائج تحقيقات

البحارة السويدية .

00000-

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

INVESTIGATION NO 35-152/233

1984.12.10

Time of
to be paid

- 1- 111.039 units per month
starting 1.2.85 after receipt of
operative Letter of Credit.
- 2- 111.039 units per month
starting 3 months after receipt of
operative Letter of Credit.
- 3- 111.039 units per month
starting 3 months after receipt of
operative Letter of Credit.
After 10 months the delivery will be
increased to 111.039 units per month
after receipt of operative Letter of
Credit.
- 4- 111.039 units per month
starting 11 months after receipt of
operative Letter of Credit.
- 5- 111.039 units per month
starting 12 months after receipt of
operative Letter of Credit.

Boxing

- 1- 5,000 units in a wooden box
- 2- 5,000 units in a wooden box
- 3- 5,000 units in a wooden box
- 4- 5,000 units in a wooden box
- 5- 5,000 units in a wooden box

4 Boxes suitable for sea and land transportation.

Payment

Let cash against irrevocable Letter of Credit to be
opened in our favor by Bank Mellan, London.

Origin

West Europe.

Shipment

From West Europe port to B. Abaco by vessel.

Shipping
conditions

1. Seller's signed invoice including beneficiary's
statement that goods are in conformity with the
specification in seller's sales 1538/84 of
2.12.84 and 1571/84 of 23.12.84 and p/invoice
1-1538-233.

Invoice to state origin of goods.

Invoice not to be certified by Chamber of
Commerce.

00339
Dynamit Nobel
 AKTIENGESELLSCHAFT

001341

3/

Grand Depot Amberg-Weiden Postfach 1204 8170 Weiden

AN BOFORS

Nobel Kem
 Attn. Mr. Mats Lundberg
 P.O. Box 800

S - 69180 BOFORS

Postfach 1204 8170 Weiden
 Telephon Dynamit Nobel
 Postfach 1204 8170 Weiden 036 900 31 01
 Telex 0224125770
 Cable
 London/Amberg-Weiden
 036 900 300 001 300 000 11
 Stockholm/Amberg-Weiden 036 900 300 001 300 000 11
 Tel. Nr. 036 900 300

Die Zeichnung Die Packung mit Umkehr Zeichnung Zeichnung
 bitte beachten! Ihre Zeichnung bitte geben! Ihre Zeichnung! Ihre Zeichnung!

Telephon

ENTRICHTUNG

036 900 300

19th March, '85

RM/RS

Explosive Trains for
 Fuses PD M557 and DM 111 A2/A3

We are pleased to quote as follows.

1. 3.0 Mio. Delay Elements DM 1020
 (equivalent to M2 T, incl. primer M54 and relay M7).
 with metric thread M7 x 0.4
 according to drawing no. 130 472.
 amendment D of 10.10.'79 and
 spec. TL 1375-299 of September '76.
 incl. works' certificate

Price: DM 3.940.-- per 1.000 pieces.

2. 2.25 Mio. Detonators DM 1015 A1
 (equivalent to M 24)
 according to drawing no. 130 482.
 amendment 4 of 20.4.'82 and
 spec. TL 1375-188, ed. 1 of September '77
 incl. works' certificate.

Price: DM 1.600.-- per 1.000 pieces.

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft

600 240

D-1342

-2-

3. 2,25 Mio. Detonators DN 1013 A1
(equivalent to M 17)
acc. to drawing no. 130 152
amendment 4 of 20.4.92 and
spec. FL 1375-206 ed. 1 of June '79
incl. works' certificate

Price DN 1.250.-- per 1.000 pieces.

4. 1,275 Mio. Detonators DN 1013 -
acc. to drawing no. 130 200
amendment B of 2.11.'66 and
amendment 4 of 24.4.'92 and
spec. FL 135-138, ed. 1 of September '77,
incl. works' certificate.

Price DN 1.200.-- per 1.000 pieces.

5. 1,7 Mio. Detonators DN 1020 A1,
acc. to drawing 130 202,
amendment 4 of 27.5.73 and
spec. 1375-186, ed. 1 of September 77
incl. works' certificate

Price DN 3 350 -- per 1.000 pieces.

Prices:

The above quoted prices are to be understood free carriage, packing included.

Delivery

About 150.000 to 200.000 pieces monthly, starting approx. 3 months after receipt of order and export-certificate, for the application of which we require your end-use-declaration (Verbleibserklärung).

Payment

Against irrevocable, confirmed Letter of Credit, payable at Deutsche Bank AG, Cologne

Yours faithfully,

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft



00131

Telegram: "Defence", Nairobi
Telephone: Nairobi 22322
When copying please quote
Ref. No. D03/015/84/85
and date



OFFICE OF THE PRESIDENT

DEPARTMENT OF DEFENCE
ULIMZI HOUSE
P.O. Box 4046, NAIROBI
KENYA
13th November 1981

D03J21

C E R T I F I C A T E

This is to confirm that the following goods have been
- purchased from federal directorate of supply and procurement,
Belgrade, Yugoslavia under contracts

V - 1/MP/773/13/A, B and C
V - 2/MP/794 - 1

and consist of
1751 metric tons, of M1 powder for M402 in accordance
with MIL.P. 60397 standard.

The goods under above contracts are intended for our own use
and will not be re-exported.

Authorised by
[Signature]
MAJOR GENERAL
CHIEF OF STAFF
DEPARTMENT OF DEFENCE
NAIROBI.

Authorised by
[Signature]
PERMANENT SECRETARY
DEPARTMENT OF DEFENCE
P.O. Box 4046
NAIROBI.

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

Mr. H. Urban
5408 HASSAU/LAMM
West-Germany

00179

1985.06.C7

5) Ref. contracts 1-2/RP/1688/LJV

covering 350 mt Rungen
to be delivered

June - December 1985

Value: US \$ 1,575,000

6) Ref. contracts 7-1/RP/773/LJV/C

covering 69 mt of propellant powder
to be delivered -

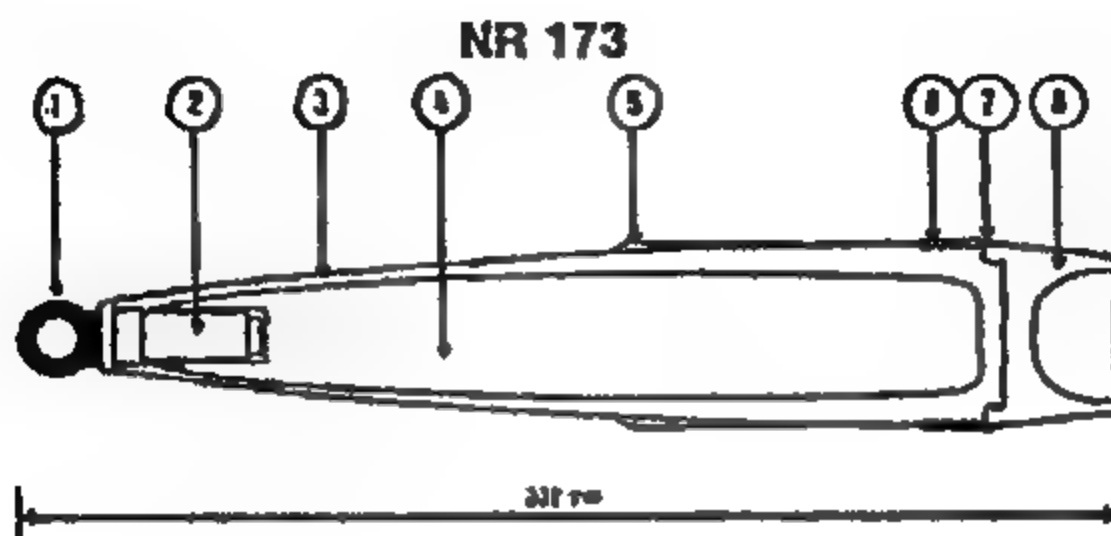
June - July 1985

Value: DM 1,414,500

Yours faithfully,
SCANDINAVIAN COMMODITY AB


Karl-Erik Schmitz

155 **DAUSCH**
HOWITZER
CRUIS



Users

**THE NEW YORK PUBLIC LIBRARY
ASTOR LENOX TILDEN FOUNDATION
500 FIFTH AVENUE
NEW YORK, N.Y.**

Conclusions

1. **Identify the source**
2. **Describe the source**
3. **Describe the information source**
4. **Describe the information source**
5. **Describe the information source**
6. **Describe the information source**
7. **Describe the information source**
8. **Describe the information source**

Construction Methods

peso de la granela	45,400 kg
decenas restantes	
cena M108	+ 15,800 m
con carga completa	+ 19,500 m
cena M108A1	28,300 m
cena M108G	20,200 m
cena F1 77	+ 23,000 m
cena F1 78, M118	
y BCF	+ 24,000 m
cena OC 46	+ 30,000 m
peso de compensación 8	8,600 kg

Keywords:

DATE RECEIVED BY DATE OF ISSUE OF NOTICE.

[illegible]

الفهرس

صفحة

٥	مقدمة الناشر
٩	تقديم المترجم
١١	التجارة قبل السياسة
١٧	التسليح الأمريكى لايران
٢١	دور مجاهدى أفغانستان
٢٥	اوروبا وتهريب السلاح
٢٩	أسلحة المانية مهربة
٣٥	محضر صفقة سلاح
٤٣	وسيط المانى غربى
٥١	الغضب بين الوسطاء
٥٧	حتى السويد اشتركت
٦٣	شركة وهمية فى باريس
٧١	التهرب من عمل التحقيقات
٧٥	شبكة الاتصالات الاسرائيلية
٨١	ودخلت فنلندا الدائرة
٨٥	النقل عبر باكستان
٨٩	احتكارات السلاح الاوربية
٩٨	توريط النمسا
١٠٥	المانيا الشرقية تقبض
١٠٩	توريط يوجوسلافيا
١١٥	المانيا تغضض صينيها
١٢٣	ازمة الكارتل
١٢٧	تصنيع الذخيرة بايران
١٣٣	ملحق بالوثائق المدونة باللغة الانجليزية

رقم الإيداع بدار الكتب

٧٦٩٦/١٩٩٠ م

صفقات السلاح

□ تنفرد «دار الشعب» بتقديم هذه الترجمة العربية لكتاب «صفقات السلاح المشبوهة وحرب الخليج» الذي يعد من أهم وأخطر الاصدارات الوثائقية عن تجارة السلاح وعالمه المنيء بالثراء الفاحش والموت والدمار . عندما استطاع الصحفي الألماني «يورجن بورث» أن ينفذ من الستار الحديدي المضروب بشدة حول السلاح وشركائه ورجاله وسماسته وصفقاته وأسراره وأخطاره الجسيمة الممتدة الى الشرق الأوسط .

وبترجمة عربية عميقة وبمنظرة ثاقبة لكل هذه الأخطار يقدم لنا «الدكتور سامي أبوحيسى» كل الحقائق والمستندات والدول المشاركة في هذه الصفقات التي تستهدف تدمير الإنسان العربي .

والكتاب إضافة حقيقية وهامة للمكتبة الوثائقية المتخصصة التي تفخر «دار الشعب» بتقديمها للقارئ العربي والدارسين والباحثين والمتخصصين في هذا المجال الحيوى والهام □

[١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م]